الميزان
AL-MIZAN

جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي

المجلد الثاني - العدد الثاني - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤
Vol. 2 No.2 November 1994

رجل الطفرة في الدولة الطفرانة

يبدو ان رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، بمواصفاته المعروفة، قد جاء الى الحكم قبل الأوان، أو ربما جاء متاخراً. وهناك من يقول انه كان يجب ان يأتي عندما لمع نجمه في مطلع الثمانينات حين اخذ على عاتقه تنظيف مدينة بيروت من الركام والحطام في أوائل عهد أمين الجميل.

ويقول آخرون انه كان يجب ان ينتظر حتى حلول السلام، لأن احتراقه المبكر في الحكم عائد الى سوء تقدير لتوقيت اتفاقيات السلام المنتظرة . فقد تاخرت هذه الاتفاقيات المنتظرة لسوء حظ الحريري. وهي من المتوقع ان تتاخر بعد بحيث تاكل ما تبقى له من رصيد سياسي طبعاً.

وكما ينقسم الناس في ايطاليا اليوم حول رئيس الحكومة البالغ الثراء بيرلسكوني، ينقسم الناس في لبنان حول نظيره رفيق الحريري. ففريق يقول ان الوضع المنتظر على يديه سيكون «أحسن العوالم» ، وفريق يقول ان هذا الوضع سوف يكون «اسوأ العوالم»!

ذلك ان المنتظرين سوءاً قد بدأوا يشعرون به، أما المنتظرون خيراً فان عليهم المزيد من الانتظار ، اذا سمح الوقت.

وفي ايطاليا، عرضت على رئيس الحكومة، من لجنة شكلها هو لحل مشكلته، ثلاثة حلول جميعها مرة ولم ترق له. الحل الأول، هو ان يستقيل من رئاسة الحكومة ويعود الى بيته لمتابعة أعماله الخاصة. والحل الثاني، هو ان يبيع جميع ممتلكاته وشركاته لكي يبقى في رئاسة الحكومة مجرداً من مصالحه الخاصة. والحل الثالث، هو ان يتنازل عن ممتلكاته وشركاته الى ادارة يعينها القضاء لتديرها بالامانة وبانفصال تام عن شخصه وأعوانه واصدقائه والمنتفعين منه. هذه الحلول في الحقيقة يجب ان يطالب بها اللبنانيون. لأن المشكلة ليست في شخص الرجل بل في مصالحه وهو يجلس في كرسي الحكم. لكن بين اللبنانيين من يقول ان تجريد الحريري من مصالحه وفقاً للوصفة الطليانية، لا يبقي له من مواصفات تذكر تخوله استحقاق رئاسة الحكومة!

اما في نظرنا فان للحريري مشكلة اخرى، او اضافية، هي انه ووضعه معاً هما نتاج «الطفرة النفطية» حيث طفحت أموال النفط على المستحقين وعلى غير المستحقين. ولذلك، فان هناك صعوبة موضوعية ، كالصعوبة التي تواجه بعض دول الخليج الآن، في ان يكون «صنيعة الطفرة» قادراً أو مؤهلاً لقيادة دولة «طفرانة»!

ومن الطبيعي ان قيادة «الدولة الطفرانة» اصعب بكثير من قيادة الدولة المليئة أو الطافحة. ووجه الصعوبة فيها انها تقتضي وجود رجال في الحكومة وفي الادارة منزهين وفوق الشبهات يستطيعون وقف الهدر او التخفيف منه.

فحالة الانكماش الاقتصادي التي عمت العالم كله وما تزال، أكدت لجميع المعنيين ان ادارة الانكماش او الوضع الانكماشي، هي مسالة في غاية الصعوبة، كما أكدت لعموم الناس ان طول أمد الانكماش ناجم من عدم وجود قيادات قادرة على الادارة الانكماشية.

وقد ثبت بالدليل القاطع ان هذا الفشل في مقاومة الانكماش وتقصير أجله مرده الى ان «أهل الانفلاش»، أو معظمهم، هم الذين يقودون مرحلة الانكماش. أيكون العالم كله في انكماش... ولبنان وحده في انفلاش!

«الميزان»

تمثال أميركي لصدام حسين

السعودية تواجه استحقاقات «عاصفة الصحراء الوهمية»

الأزمة التي وقعت أخيراً في الخليج بفعل تحركات عراقية على مقربة من الحدود الكويتية، ووصفتها دوائر ديبلوماسية أوروبية بأنها «عاصفة صحراء وهمية»، أدت الى مضاعفات خطيرة أهمها كان على الصعيد الاقتصادي».

وتقول مصادر عليمة في واشنطن ان تلك التحركات التي قام بها صدام حسين وأدت الى إنزال قوات اميركية في الكويت، لم تكن تستهدف الكويت، وانما كانت تستهدف المملكة العربية السعودية ، «بغية امتصاص السيولة النقدية في الخليج لتوقع ارتفاع أسعار النفط» (راجع الميزان النفطي والمعدني، الصفحة ١٤).

ويعترف الاميركيون بأن الرئيس العراقي قد أدى خدمة جلّى للولايات المتحدة. وفي هذا الموضوع كتب المعلق المعروف جيم هوغلاند ، في جريدة «واشنطن بوست» يقول:

«إن على الاميركيين في يوم من الايام أن يقيموا تمثالاً لصدام حسين تقديراً لكل ما فعله من أجل تعزيز الدور الاميركي في العالم»!

وقالت مصادر في واشنطن ان امتصاص السيولة النقدية في الخليج، وخصوصاً في المملكة السعودية ، غايته حمل السعودية تحديداً على اجراء الاصلاحات الاقتصادية اللازمة، خشية أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط الى صرف المسؤولين في المملكة النظر عن الاصلاحات المطلوبة.

وأشارت تلك المصادر الى ان تأكيدات المسؤولين السعوديين لوزير الخزانة الاميركي أثناء زيارته الأخيرة للمملكة بأنهم مصممون على خفض النفقات الحكومية، لم تكن كافية حتى ولو كانت صحيحة، لأن المطلوب يتجاوز مجرد خفض النفقات. ذلك، ان ما يقلق واشنطن هو أن الارتفاع المنتظر في أسعار النفط قد يحمل السلطات السعودية على الاستمرار في النهج القديم، وهو نهج محفوف بالمخاطر مع الدخول في القرن الواحد والعشرين، ولا سيما ان عدد سكان السعودية يتزايد تزايداً كبيراً بنسبة تزيد على ٥٪ سنوياً، مما يلقي أعباء كبيرة على الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية، وهي خدمات يرتفع الطلب عليها وترتفع نفقاتها حتى في الوقت الذي يجري فيه خفض الانفاق في مجالات أخرى.

وتضيف تلك المصادر قائلة ان القطاع النفطي ذاته في المملكة لن يستطيع ، حتى مع ارتفاع الأسعار، تلبية الاحتياجات اللازمة في ظل النهج القائم، لأن ذلك يتطلب استثماراً عالياً في إدامة وصيانة وتوسعة الحقول والآبار والمرافق والمنشآت وخطوط الأنابيب، ربما وصلت الى عشرات المليارات خلال السنوات العشر المقبلة.

وحتى وسائل الاعلام البريطانية حركت الموضوع ذاته أخيراً حين كتبت احدى الصحف الكبرى موضوعاً بعنوان: «على آل سعود ان يصلحوا أوضاعهم أو يواجهوا الهزيمة»!

وجاء في الموضوع المذكور الذي كتبه باتريك بيشوب:

«المملكة السعودية آلة تشتغل بالمال، وبعد سنوات من التبذير وسوء الادارة والفساد ، بدأ المال ينضب».

ومع أن الدول الصناعية في الغرب، ومنها بريطانيا ، قد شجعت السعودية في العقدين الماضيين على الانفاق العسكري، فان هذه الدول بدأت تقول بعد حرب الخليج ان تلك النفقات الهائلة على التسلح لم تزد قيد أنملة من قدرة المملكة على الدفاع عن نفسها بمفردها من غير الاعتماد على قوة أجنبية . ويلاحظ المراقبون ان جهات عديدة في الغرب ما زالت تدعو السعوديين والخليجيين الى الاستمرار في التسلح.

فعندما افتتحت الليدي مارغريت ثاتشر ، رئيسة الحكومة البريطانية السابقة، معرض الصناعات الخليجية في لندن يوم ١٢ ايلول/سبتمبر الماضي، كانت النقطة الأساسية في خطابها الافتتاحي هي دعوة الخليجيين الى «الاستثمار في الدفاع». وقد ركزت الليدي ثاتشر على هذه النقطة ايضا في خطابها الافتتاحي للندوة الخاصة بالسعودية في «المعهد الملكي للشؤون الدولية» قبل سنة.

لكن المشكلة، كما قالت مصادر اميركية لـ «الميزان»، ان خفض الانفاق العسكري أو وقفه لا يؤدي الغرض المطلوب، لأن المجالات الأخرى تقتضي زيادة ملحوظة في الانفاق من أجل الحفاظ على «السلام الاجتماعي».

ومن أبرز معالم هذه المشكلة، على قول المصادر المذكورة ، انه ليست هناك حتى الآن دلائل مشجعة على ان السلطات السعودية مهتمة إهتماماً جدياً بمعالجة مسألة الحصول على موارد للدولة غير الموارد النفطية.

وقد سمت المصادر الاميركية المذكورة لـ «الميزان» ثلاثة مجالات اصلاحية لا بد منها في المجال المالي هي:

١- ضرورة فرض ضرائب مباشرة على الدخل وأرباح الشركات، وضرائب غير مباشرة على الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة).

٢- ضرورة خفض قيمة الريال السعودي لأن قيمته الحالية لا تعكس الواقع الفعلي للوضع النقدي.

٣- ضرورة خفض وانهاء الدعم الحكومي لقطاعات معينة، وخاصة المنافع العامة.

أفكار للحوار وبنك للانماء في الدار البيضاء

المؤتمر الذي دعا اليه العاهل المغربي الملك الحسن الثاني وانعقد في الدار البيضاء في أواخر شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي، لبحث شؤون التنمية في الشرق الاوسط، لقي اقبالا واسعاً من حيث الحضور، وفي مستوى التمثيل كان جيداً ايضاً. وقد حضر المؤتمر ايضا اكثر من الف شخص من رجال الاعمال الذين تقاطروا على الدار البيضاء لمراقبة ما يمكن ان تكون عليه الانعكاسات الاقتصادية لمرحلة السلام العربي – الاسرائيلي.

لكن المؤتمر لم يسفر عن نتائج ملموسة ولم يجب عن الاسئلة الواقعية، ومنها: هل المنطقة مهيأة لتلقي وتنفيذ خطط انمائية طموحة من غير حل للمشكلات السياسية والاجتماعية القائمة والمتفاقمة؟

الا ان المؤتمرين طرحوا جملة من الافكار البناءة الصالحة للحوار حولها والخروج منها باستنتاجات قابلة للتطبيق ولو على نطاق أضيق وعلى مراحل متباعدة. والفكرة الاساسية التي طرحت وما زالت بحاجة الى المزيد من النقاش هي فكرة انشاء بنك شرق اوسطي للتنمية لتمويل المشاريع المشتركة على غرار «البنك الاوروبي للانشاء والتعمير». والمعروف ان الدول الاوروبية في اطار الاتحاد الاوروبي تفكر بانشاء بنك من هذا النوع مجاله حوض المتوسط ليشمل المشرق والمغرب.

من يمـوّل ميزانية السنيورة؟

تساؤلات كثيرة طرحت على هامش الميزانية اللبنانية الجديدة لعام ١٩٩٥، منها تلك التي طرحها الحاكم السابق لمصرف لبنان الدكتور أدمون نعيم الذي طعن بدستورية تجاوز السقف المحدد لاصدار سندات الخزينة بالعملة اللبنانية. وقد شكك الدكتور نعيم بالرقم الذي حدده وزير المالية للعجز المرتقب وقدره ٢٣٥٠ مليار ليرة.

وتساءل الدكتور نعيم بقوله: «عندما يحصر مشروع الموازنة الواردات الاستثنائية بمبلغ ٢٣٥٠ مليار ليرة، وهو السقف المرخص للدولة بلوغه بسندات الخزينة لسد العجز، فكيف يجوز ان يعطى وزير المال اختصاص تأمين واردات باصداره سندات خزينة من دون سقف»؟ والسؤال الأساسي الذي بات ضرورياً توجيهه الى فؤاد السنيورة وزير المالية هو: «فليقل لنا وزير المالية من اين سيأتي الدخل الذي يمكن معه خدمة الديون المتفاقمة، ناهيك بسداد هذه الديون أو بالتخفيف منها؟ هذا السؤال لا يجد جواباً الا الذي أشار اليه الدكتور نعيم ، أي ان يعمد وزير المالية الى المخالفة الدستورية لخدمة الديون بالمزيد من الديون، أو بكلام آخر «ان يفخت السقف»! والمعروف ان الدين الداخلي الصافي للدولة اللبنانية في الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية ارتفع الى حوالى ٩١٢٥ مليار ليرة، اي بزيادة ٣٠٨٣ ملياراً منذ بداية السنة. وكانت نشرة جمعية المصارف قد عزت هذا الارتفاع الى استمرار تخطي النفقات العامة قيمة الواردات ، والى الزيادة في خدمة الدين العام من خلال الفوائد المتراكمة والمستحقة على الفترات السابقة، إذ انها تسدد باعادة الاقتراض. وقياساً عليه فان الدين الاجمالي حتى نهاية السنة سوف يصل الى ١٠٦٦٦ مليار ليرة على الأقل، مما يعني ان هذا الدين قد يصل في نهاية ١٩٩٥ الى اكثر من ١٤٠٠٠ مليار ليرة.

رجل أعمال عراقي في اوروبا عرض شراء الخطوط الجوية الأردنية!

عرض رجل الأعمال العراقي نظمي أوجي، على الأردن شراء شركة «الملكية الاردنية» التي كانت تعرف سابقاً باسم «عاليه»، لكن مصادر عليمة في عمّان قالت لـ «الميزان» ان الشركة الاردنية رفضت العرض المذكور.

وأفادت تلك المصادر ان رجل الأعمال العراقي الذي يتخذ مقراً له في «لوكسمبورغ» قد قابل الملك حسين لهذه الغاية منذ اشهر قليلة. وحسب ما استقته «الميزان» من معلومات من تلك المصادر، يبدو أن هناك ثلاثة عوامل وراء تحرك نظمي أوجي في هذا الاتجاه:

● **العامل الاول**، انه يملك عشر طائرات من طراز «بوينغ ٧٣٧» مدفوع ثمنها بكامله نقداً. ويقال ان هذه الطائرات التي اشتراها بمبلغ ١٨٠ مليون دولار ما تزال عاطلة عن العمل باستثناء اربع منها مؤجرة لشركات طيران أوروبية خاصة.

● **العامل الثاني**، ان أوجي، كما تقول المصادر، يريد أن يكون على مقربة من العراق حيث من المتوقع ان تزدهر حركة النقل بعد رفع الحظر الدولي.

● **العامل الثالث**، هو ان الاردن يشكل القاعدة المناسبة في منطقة الشرق الأوسط لقيام حركة نقل وسياحة واسعة النطاق، ولا سيما ان الناقلة الاردنية تعاني من خسائر مالية معوقة. وقيل أن رجل الأعمال العراقي قد أشار الى هذا الواقع في حديثه مع المسؤولين الأردنيين.

ويعتبر نظمي أوجي من أغنى رجال الأعمال العرب في العالم، حيث تقدر ثروته الاجمالية بأكثر من مليار دولار. وكان قد برز اسمه في الأخبار أخيراً عندما عقد صفقة مع بنك «باريبا» في «لوكسمبورغ» حقق فيها ربحاً صافياً قدره ١٢٠ مليون دولار.

وذلك ان رجل الاعمال العراقي المذكور من خلال شركته في «لوكسمبورغ» باسم «(جي. إم. اتش. سيياف)، كان يملك مع «باريبا» مناصفة في «بنك كونتيننتال دو لوكسمبورغ»، بالاضافة الى حصة ٢٠ في المائة في «بنك باريبا لوكسمبورغ» ذاته. وقد باع أوجي هذه الحصص كلها الى «باريبا».

أما العلاقات الأخرى بين نظمي أوجي وبنك «باريبا» فسوف تبقى على حالها ومنها حصة ٤.٥ في المائة في «كومباني فينانسيير دو باريبا» التي ما زال أوجي عضواً في المجلس الاستشاري الدولي التابع لها. وكذلك ستبقى حصة مماثلة لبنك «باريبا» في شركة أوجي المذكورة.

وتشير المعلومات الى ان البنك الذي تخلى رجل الاعمال العراقي عن حصته فيه، أي «كونتيننتال لوكسمبورغ» قد بلغت أصوله في السنة الماضية حوالى ٩٠ مليون دولار، وبلغ دخله الصافي حوالى ١٠ ملايين دولار.

وليس معروفا ما اذا كان نظمي أوجي يملك هذه الأعمال والحصص في «لوكسمبورغ» ودول اوروبية أخرى بمفرده، أم أن له شركاء من العرب والعراقيين . وقد أشارت مصادر عليمة في «لوكسمبورغ» الى انه من المستبعد ان يكون أوجي لاعباً منفردا على هذا المسرح الكبير.

وألمحت تلك المصادر الى انه من المرجح ان يكون أوجي قد أجبر على بيع حصصه المذكورة من قبل جهة ما، لكن المصادر لم تذكر ما اذا كانت تلك الجهة اوروبية أو غير أوروبية.

«بريتيش مديترانيان»... لماذا؟

تنشر «الميزان» على الصفحة ٣ تفاصيل قصة تأسيس شركة طيران «بريتيش مديترانيان» التي باشرت رحلات يومية بين لندن وبيروت اعتباراً من ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر الماضي. ويتضمن التحقيق الذي استقته «الميزان» من مصادر مقربة من بعض مؤسسي الشركة الاجابة عن الأسئلة التالية:

- ■ لماذا نديم اللبابيدي؟
- ■ لماذا جورج عسيلي؟
- ■ لماذا وفيق السعيد؟
- ■ لماذا اللورد هسكيث؟

لهذه الاسباب نعارض «الحريرية»

الشركة فوق الدولة والملكية فوق الجمهورية

بتنا مقتنعين بان رفيق الحريري لا يشكل ظاهرة فردية بقدر ما يمثل مشروعاً سياسياً، هو «الحريرية». انه يرمز، على المستوى الشخصي، الى رجل الاعمال الناجح، أما على المستوى السياسي فهو الرأس الظاهر من جبل الجليد العائم.

ولا ننكر على الرجل تخطيطه المتقن والمزمن للوصول الى الحكم منذ ايام الرئيس السابق أمين الجميل. ولا يفوتنا استشراسه في البقاء رئيساً للحكومة الى نهاية عهد الياس الهراوي ليؤثر في انتخاب رئيس الجمهورية القادم فيستمر معه، انه ينوي الامساك بالسلطة لمدة أقلها عشر سنوات على امتداد الخطة العشرية التي اقترحها مع موازنة ١٩٩٥. انها ليست خطة نهوض بلبنان بقدر ما هي خطة لحكم لبنان.

ان «الحريرية» مشروع سلطة أقرب الى النظام الملكي الذي اعتاده صاحبه، منه الى النظام الجمهوري الذي ارتضاه اللبنانيون. وتنزع «الحريرية» الى ان تحتكر كل السلطة في كل الامور، وان لا تشارك أحدا في اي أمر.

هذه نزعة استبدادية تقضي على الخصوصية اللبنانية التي تميزت بالتعايش والمشاركة والحرية، وتجوف النظام اللبناني وتفرغه من محتواه الديموقراطي لتجعل منه وجها من وجوه نظام الطاعة المعمول به في معظم دولة المنطقة . هذا هو السبب الاول لمعارضتنا.

* * *

و«الحريرية» مشروع شركة احتكارية تحل محل الدولة الراعية التي اشتاق اليها اللبنانيون . وتدعي «الحريرية» ان الدولة فاشلة والشركة ناجحة، وتعمل على تقليص دور الدولة وحصره في حدود أعمال الشرطي وجابي الضرائب والرسوم، وعلى توسيع دور الشركات، شركات الحريري طبعا، لتحل محل الدولة في باقي المهمات.

والعبرة ليست في الادارة والتنظيم والانتاج فقط. وقد تكون اكثر الشركات أنجح من معظم الدول، غير ان هذا الواقع لا يبرر خصخصة المؤسسات المنتجة في القطاع العام. ان الخصخصة هي أقصر الطرق لالغاء الدولة لمصلحة الشركة.

ان الفارق نوعي بين الدولة والشركة، الدولة تتوخى العدل والعدالة في حين ان الشركة تنهمك في الربح والاثراء المشروع وغير المشروع. الدولة تنظر الى الناس كمواطنين في حين ان الشركة تتعامل معهم كمستهلكين.

في الدولة تتعدد الصراعات بين الاشخاص والعائلات والطوائف والاحزاب والمشاريع والعقائد، وتعلو أصوات الناس كناخبين حيناً وكقوى ضاغطة حيناً آخر، ويبقى الحلم ممكناً. اما في الشركة فتنطفىء الحركة السياسية، ويختزل صراع المال كل الصراعات، ويستميت الناس من أجل حفنة من المال يحصلون عليها في الذل والاذعان.

ان «الحريرية» اعتمدت مشروع الغاء الدولة وبصورة خاصة الدولة الراعية لمصلحة مشروع الشركة وخصوصا الشركة الاحتكارية. «الحريرية» تضع الدولة بتصرف الشركة، والشركة بتصرف الشخص.

نحن من دعاة دولة ترعى مصالح الوطن والمواطنين، ونناهض قيام الدولة التابعة لمصالح الشركات والاستثمارات، هذا هو السبب الثاني لمعارضتنا.

وتبرز «الحريرية» كمشروع تبعية متعدد الجنسيات. انها تُخضع السلم الاهلي لمتطلبات السلام الاقليمي الذي تراهن على انه حاصل الان، في حين اننا نعتقد ان سلام الشعوب ما زال بعيدا وان التسوية ليست قريبة.

ونختلف مع «الحريرية» حول الأولويات. هي تعطي الأولوية للأسواق التجارية وناطحات السحاب والاوتوسترادات وقاعات المؤتمرات والفنادق والمدينة الرياضية والمطار، وكلها مشاريع يستفيد منها الخارج اولا.

اما الاولويات عندنا فهي مستمدة من هموم الناس ومندرجة في اطار الخدمات والتقديمات الاجتماعية كالمدارس والكليات والمستشفيات والمستوصفات والمساكن والنقل العام والكهرباء والماء والهاتف. وترى «الحريرية» ان عودة الرأسمال اللبناني مرتبطة بالتسوية، ومجيء الاستثمارات الخارجية مرهون بالتطبيع مع اسرائيل، فتغرق لبنان في القروض والديون والمشاريع، وكأن التسوية قد تمت والتطبيع حاصل لا محالة.

اننا نحذر من التعجيل في التطبيع كي لا يتحول لبنان الى مستعمرة تابعة لاسرائيل . وتقضي المصلحة اللبنانية في تبطيء التسوية وارجاء التطبيع وتسريع البناء الداخلي وتصحيح الخلل السياسي واعادة ثقة اللبنانيين بدولتهم ودورهم. ان «الحريرية» تنظر الى لبنان كسوق مفتوحة وكوظيفة للآخرين، اما نحن فننظر اليه كوطن مميز مؤهل ليلعب دورا مميزا.

وما يقلقنا ويخيفنا ان تتحول «الحريرية» من مشروع سياسي الى مشروع حرب مالية تدمر ذاتها والاقتصاد الوطني ، كما دمرت الميليشيات في حربها العسكرية ذاتها والدولة. ولا يجوز ان يستمر شخص واحد يبتز شعبا بكامله.

كريم بقردوني
عن «العمل»

السندات الأجنبية أول مهمة لبنك الانماء الصناعي والسياحي

أقرّ مجلس النواب اللبناني مشروع قانون لإنشاء «المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي». وخوله اصدار سندات دين بعملات أجنبية بقيمة ١٨٠ مليون دولار. وحدد رأس مال المصرف بمبلغ ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية (نحو ١٨٠ مليون دولار) تساهم الدولة بنسبة ٢٠ في المائة منها ويشارك القطاع الخاص بنسبة ٨٠ في المائة.

وجاء في المادة الأولى من القانون انه «تؤسس شركة مساهمة تسمى «المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي» موضوعها العمل على انماء قطاعات السياحة والصناعة عن طريق تمويل مشاريع انشائها وتجهيزها واستثمارها وتشجيع توظيف الرساميل المحلية والخارجية وتقديم سائر الخدمات اللازمة لتحقيق تلك المهمة في اطار السياسة الاقتصادية للدولة وخططها الانمائية».

وينص هذا القانون على انه لا يجوز لأي مساهم باستثناء الدولة ومؤسساتها العامة الاشتراك بأكثر من ١٠ في المائة من رأس مال المصرف. وجاء فيه انه «يجاز للحكومة ان تكفل سندات الدين التي يصدرها المصرف والقروض التي تمنح له، على الا تتجاوز الكفالة بمجموعها ما قيمته ثلاثمئة مليار ليرة (١٨٠ مليون دولار).

يذكر ان لبنان دخل الى سوق الدين العالمية لتمويل خطته الانمائية الهادفة الى اعادة الاعمار بعد الحرب. وقد أصدرت الحكومة سندات خزينة اوروبية بالدولار بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع لتأهيل البنى التحتية وتجديدها في بيروت ولمشاريع اسكان للذين هجرتهم الحرب.

خمس شركات فرنسية وثلاث المانية تتنافس عليه:

«الاوتوستراد العربي» سيكلف ٥٠٠ مليون دولار

تصاعدت الاعتراضات من قبل بعض الفاعليات السياسية والشعبية حول «مشروع الاوتوستراد العربي»، وتمحور هذا التصاعد بين وزارة الاشغال العامة و«مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية»، كما كان لأهالي بلدات «الكحالة»، و«ضهور العبادية» و«صوفر» وبعض نواب عاليه، والمتن مواقف مضادة لمخطط الاوتوستراد الذي تنزل حكومة الحريري بثقلها لتنفيذه. وفي تفاصيل المشروع، تبين انه ليس جديدا، اذ جرت دراسة له عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧١ ، ودرس مرسوم تصديق التخطيط سنة ١٩٧٤، ثم تتابعت الدراسات في تفاصيله اضافة الى اعداد ملفاته لتلزيمه الى سنة ١٩٨٢.

ويلقى «الاوتوستراد العربي» تأييداً وافراً من رئيس الجمهورية الياس الهراوي وقيادات أخرى، اذ كان الرئيس الهراوي قد أعلن في عيد شفيعه «مار الياس» وفي زحلة، «انه سيكون الطريق الدولي العربي من «المصنع» حتى «مرفأ بيروت». وان شاء الله ينتهي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر».

وما ان أعلن رئيس «مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية» عن المشروع، حتى سارعت خمس شركات فرنسية وثلاث المانية ... لتلتزم «الاوتوستراد»، الذي تبلغ كلفته ٥٠٠ مليون دولار اميركي، حيث يكون أول «اوتوستراد» يموله المتعهدون لقاء «جعالة»، اي رسم مرور، تستوفى من مستعملي الاوتوستراد.

وفي المقابل تحرك أهالي بلدة «الكحالة» يوزعون المنشورات الرافضة لتلزيم، وتنفيذ «الاوتوستراد» على أساس التخطيط الحالي، وذلك لأنه يفصل البلدة الى نصفين، اضافة لكونه مغلقاً لا منافذ له ولا فروع وعرضه ٥٠ متراً، مما يعني اجتياز ٥٠٠ متر لاجتيازه من جانبه الاول الى الثاني.

ومن جملة الاعتراضات ايضا انه يستملك من أراضي أهالي «الكحالة» ما يقارب ٧٠٠ الف متر مربع، اذ يبقى من أراضي البلدة مليون قدم مربع تقريبا. وان تخطيط المشروع في قلب البلدة، يعني مرور الشاحنات الكبيرة باستمرار ، الامر الذي سيلغي الطابع السكني للبلدة نتيجة الضجيج الذي سيحل ، اضافة الى التلوث الذي سيلحق بها. لذلك طالب أهالي «الكحالة» بتعديل التخطيط، بحيث يمر الاوتوستراد بطرف البلدة، وليس في داخلها، لأنه خال تماما من المنازل والاماكن السكنية، عدا عن ان معظم الاراضي في طرف البلدة هي مشاع تملكه الدولة.

في المقابل، اعتبر وزير الاشغال العامة محمد بسام مرتضى، ان «هذا الطريق الذي يربط لبنان بعمق العالم العربي يعتبر شريانا مهما، وقد كان دوما حلم اللبنانيين ، لكنه طرح سابقاً في صيغ متعددة، احداها مشروع النفق، لكن هذا الاقتراح صرف النظر عنه، فيما بعد، بسبب كلفته والصعوبات الكبيرة في صيانته. واستعيض عنه بالمشروع الحالي الذي وضعت دراسته شركة «دويتش» الالمانية على أحدث الاساليب».

واوضح وزير الاشغال العامة ، انه «من البديهي، ان كل مشروع انشائي وخصوصا مشاريع الطرق، تستدعي استملاكات لعقارات تقع ضمن التخطيطات المقررة، وان الصالح العام المتمثل في بعض الاشخاص، الذين يقع عليهم نزع الملكية الاجباري أو الاستملاك، وهذا المبدأ ، أي الاستملاك، الذي سيتم بدفع تعويض عادل، تقرره «لجان الاستملاك» المختصة، ولا يمكن بالتالي الغاء المشروع او تعطيله، ارضاء لمصالح بعض الافراد، مهما كان عدد هؤلاء، لا بل حتى لو كانوا بضع مئات، لأن الذين سيستفيدون من المشروع أفراد الشعب اللبناني».

واضاف مدير الاشغال العامة لـ «الميزان» «ان الاسباب التي فرضت القيام بتنفيذ هذا المشروع تتمحور في كونه يوفر جهدا ومالا ووقتا على الناس. فهو خط سريع، و«الاوتوستراد» يشكل طريق الترانزيت للتجارة الخارجية اللبنانية... كما يعيد الحيوية الى مرفأ بيروت... خصوصا ان ما يخطط للمنطقة من مشاريع مشتركة بين الاردن واسرائيل يفرض على لبنان ان يكون جاهزا ومتحضرا وقادراً على المنافسة عبر طرق حديثة سريعة».

وقال الوزير مرتضى متابعاً: «هذا الاوتوستراد يمر خارج بلدات الاصطياف وهو للنقل السريع، فيبقى للمصطاف ان يستعمل الطريق القديمة بسهولة وسرعة من دون عوائق سير». واعتبر مدير «مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية» محمد فواز ان «المنفعة للاوتوستراد على المنطقة التي يمر بها كبيرة وجيدة». والتي سيصبح السكن ممكناً صيفاً وشتاء في هذه المناطق ، كما ستصبح مواقع الأصطياف على مسافة زمنية بسيطة من العاصمة وستزدهر من جديد».

على ما تقدم ، تعتبر معظم الاوساط اللبنانية، ان «الاوتوستراد العربي»، يتصف بأهمية كبرى في المراحل المتقدمة ، بالنسبة الى لبنان والبلاد العربية ، لأن احلال السلام في المنطقة مستقبلا، يفترض تأمين سبل المنافسة الاقتصادية الرئيسية ومنها الطرقات اي «الاوتوسترادات» التي تعتبر مجالات لجذب التجارة والترانزيت. ولا بد للبنان ان يحضر نفسه لمتطلبات السلام، لأنه يقف في الصف الاول من المنافسة الاقتصادية في المستقبل.

ارتياح اوروبي لعملية تأهيل مرفأ بيروت

زار «أريك فاندر ايست» ممثل «البنك الاوروبي للتعمير» مرفأ بيروت، واجتمع مع الرئيس المدير العام المهندس انطوان الريس، واطلع منه على مراحل سير مشروع تأهيل وتطوير المرفأ الذي يموله جزئياً البنك الاوروبي، وأبدى ارتياحه الى سير الأمور والمهل المقررة مبدئياً لمباشرة التنفيذ.

واطلع أيست على المشاريع التي يجري تنفيذها في المرفأ والتي لا تدخل في برنامج التمويل كمشروع المنطقة الحرة وغيرها من مشاريع الطرق والمداخل والمستودعات وتأهيل الادارة والمكننة والمشاريع المستقبلية.

واجتمع الريس مع متعهدي الدراسات، للبحث في التفاصيل الفنية والمراحل التي قطعتها الدراسات وبعض العقبات التي تعترض سيرها.

وبنتيجة الاجتماع زالت كل العقبات واعطيت التوجيهات اللازمة لانهاء الدراسات في شكلها النهائي بعدما وافق ممثلو مكاتب الدراسات على المهل الآتية:

١- القسم الأول المتعلق بالبنى التحتية البحرية: بدأت مهلته في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٤ وتنتهي في ٢٧ كانون الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٢- القسم الثاني المتعلق بالبنية التحتية الارضية مع اشغال التمديدات الكهربائية والهاتفية والمائية: بدأت مهلتها في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤ وتنتهي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٣- القسم الثالث يتناول البنى الفوقية، أي دراسات الأبنية الادارة والمشاغل والطرق: تبدأ مهلتها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وتنتهي في ٢١ ايار/مايو ١٩٩٥.

٤- القسم الرابع يتعلق ببناء محطة توليد كهرباء بقوة تراوح بين ٦ و ٨ ميغاواط: بدأت مهلتها في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤ وتنتهي في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥.

واوضح الريس انه في ضوء هذه النتائج ستعلن الادارة مواعيد استدراج عروض لتصنيف الشركات التي تتوافر فيها الشروط اللازمة لتنفيذ هذه الاشغال ولتقدم بالتالي العروض في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر المقبل، على ان تدرس اللجنة العروض خلال ١٥ يوماً لتعلن الشركات المقبولة لتنفيذ هذه الاشغال ودعوتها لتقديم الاسعار.

واعتبر انه بانجاز هذه الدراسات الكاملة والمفصّلة «نكون قطعنا شوطاً كبيراً في مشروع اعادة تأهيل مرفأ بيروت وتطويره».

حرب الشركات العربية والدولية على الاستثمار في لبنان

تشهد الساحة الاقتصادية اللبنانية حرباً غير معلنة بين دول وشركات أجنبية ، للحصول على التزامات ، وتنفيذ مشاريع، تحقق أرباحاً طائلة على مدى سنوات خطة الاعمار والانماء، التي أعلنتها الحكومة.

والملفت للنظر ان تنافس الشركات انسحب تنافساً بين أركان الدولة اللبنانية وبعض الوزراء، اذ دخلت تلك الشركات عبر الخطوط السياسية، مما حدا ببعض السياسيين للانحياز لهذه او تلك.

وفي السياق عينه تشهد بيروت هجمة قوية لرجال الاعمال، نظراً للمخططات الموضوعة في الخطة العشرية للدولة، وذلك في محاولة للاستئثار بمزيد من المشاريع، لا سيما وأن بعض رجال الأعمال يشعرون بالركود الاقتصادي الذي يخيم على معظم الدول الاوروبية والاميركية منذ ما يزيد على السنتين ، مما دفع بالشركات الأجنبية الكبيرة لتركيز أوضاعها باتجاه لبنان، بهدف تغذية ذاتها. تقول مصادر اقتصادية واسعة الاطلاع، ان لبنان واحد من الدول القليلة، الذي يحظى بثقة دولية على صعيد الأعمال ، لا سيما للدور الذي يمثله مواطنوه المنتشرون في الخارج وشبكات الاتصالات الدولية، التي ينسجونها في العالم.

وثانيا، إن موقع لبنان الجغرافي والاقتصادي، جعل منه نقطة محورية وهمزة الوصل بين الدول الغربية ودول الخليج، مما ساعد في الماضي لترتيب الصفقات النفطية التي عقدت في الخمسينات والستينات والسبعينات. اضافة الى القطاع المصرفي المهم وقطاع الخدمات ، الذي اشتهر به، وتألق فيه حتى وصل عام ١٩٧٣ الى حالة متقدمة جداً من النمو الاقتصادي، مع الدور الذي من الممكن ان يلعبه في المستقبل القريب، على اثر التغييرات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط، والمرتبطة عملانياً بنتائج العملية السلمية، التي يجري التفاوض حولها في المرحلة الراهنة.

واضافة الى الخبرة والعلاقات اللبنانية بمؤسسات ورجال أعمال وحكومات في اوروبا والاميركتين والدول الافريقية والأسيوية، للبنان امتيازات خاصة به، تهيئه لدور اقتصادي كبير وأهمها:

- القدرة المالية التي يمثلها المقيمون ، الذين يملكون، حسب احصاءات أولية، ثمانية مليارات دولار كأرصدة في الخارج.
- أرصدة اللبنانيين المقيمين والمغتربين الموزعة في المصارف اللبنانية والتي تبلغ حسب الاحصاءات عينها سبعة مليارات.
- تقدر تحويلات المغتربين اللبنانيين الى وطنهم بثلاثة مليارات دولار سنويا، اضافة الى عشرات مليارات الدولارات التي يملكها لبنانيون في الخارج، والتي تعتبر احتياطاً مالياً نقدياً ومؤسساتياً، مستعداً للحضور في المراحل المتقدمة.
- انفاق اللبنانيين وسواهم من الذين يزورون لبنان مليار دولار سنويا.
- دور اللبنانيين وعلاقاتهم الخارجية، تعتبر أحد المصادر المهمة للعملة الصعبة ، علماً ان الاموال المحولة في استثمارات وودائع مصرفية هي لآجال مختلفة.
- تقدر استثمارات اللبنانيين والعرب ، تبعاً لتقديرات مصرفية بين ٥ و٨ مليارات دولار في الاعوام الثلاثة الماضية، ومن المتوقع ان ترتفع، استثمارات القطاع الخاص خلال السنوات العشر المقبلة الى ما يراوح بين ١٥ و٢٠ مليار دولار، الامر الذي يثير اهتمام الشركات الدولية، وذلك ان استثمار لبنان حوالى ملياري دولار سنوياً، كحد أدنى واستيراد ما قيمته أربعة مليارات، مما يعني أن لبنان يملك قدرات شرائية دولية كبيرة، تستقطب المستثمرين ورجال أعمال. وعلى ضوء ما تقدم تعتبر المصادر الاقتصادية والمصرفية ان السوق اللبنانية، تجذب الشركات والمؤسسات الدولية، لأن لبنان يشكل مفتاحاً اقتصادياً محلياً واقليمياً ودولياً، خلال السنوات العشر المقبلة على أساس التوقعات التالية:
- من ٤٠ الى ٤٥ مليار دولار مستوردات.
- ١٢ مليار دولار، استثمارات في البنية التكميلية.

هذه الارقام يراوح مجموعها بين ٦٧ و٧٧ مليار دولار ، مما يجذب الوفود الأجنبية والقطاع الخاص، للدخول مع لبنان في علاقات طويلة الأمد، اضافة الى ميزات القطاع المصرفي والاستثماري والخدماتي والسوق اللبنانية التي تعتمر مظلة النظام الاقتصادي الحر، الذي يشكل عنصر الحماية الأول والاخير لمختلف القطاعات.

بدأت BMA بمذكرة من نديم اللبابيدي الى عبدالحميد فاخوري

وفيق السعيد رفض اللـورد إيدن ليفرض اللـورد هسكيث!

قبل ان تبدأ شركة الطيران الجديدة التي تشغل طائرة واحدة مستأجرة، والمسجلة في بريطانيا باسم «بريتيش مديترانيان» BMA، رحلاتها النظامية بين لندن وبيروت في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر الماضي، قامت برحلة أولى استثنائية حملت قطيعاً من رجال المال والمصارف البريطانيين يقوده المصرفي اللبناني جورج عسيلي (بنك شرويدر - عسيلي).

والجدير بالذكر أن جورج عسيلي هو المنسق أو الراعي لتأسيس شركة الطيران الجديدة بصفته مستشاراً مالياً.

وقد أثار تأسيس شركة الطيران الجديدة BMA تساؤلات وتكهنات عديدة في الاوساط اللبنانية، وهي تساؤلات وتكهنات، قد تكون في الاطار اللبناني كالعادة بغير أساس، وربما كانت الحقيقة أكبر من ذلك، أو قد يشوبها شيء من المبالغة. ولذلك رأت «الميزان» أن تعرض ما استطاعت جمعه حتى الآن من معلومات حول الموضوع.

■ محرك المشروع هو نديم اللبابيدي نجل الشاعر اللبناني الراحل صلاح اللبابيدي، الذي كان في عهد كميل شمعون مديراً للبوليس، وهو بذلك آخر شاعر يكون مديرا للبوليس، وآخر مدير للبوليس يكون شاعراً!

ومع ذلك، فان اللبابيدي ليس مساهماً في الشركة بل هو يتولى ادارة مبيعاتها الى جانب المبيعات في شركات طيران أخرى.

لماذا اللبابيدي؟

يقول العارفون ان نديم اللبابيدي قبل ان يعكف على المشروع الجديد تقدم بدراسة حول أوضاع «طيران الشرق الاوسط» أو «ميدل ايست» MEA الناقلة اللبنانية الى رئيس مجلس ادارتها عبدالحميد فاخوري، الذي يبدو انه ألقى تلك الدراسة في سلة المهملات، مما أثار حنق نديم اللبابيدي. لكن مصادر عبدالحميد فاخوري تدعي ان اللبابيدي قدم مذكرة الى ادارة الطيران المدني، يتهجم فيها على الـ «ميدل ايست» وعلى ادارتها، ولا تستحق الرد!

وهناك من يقول انه عندما كان رئيس الحكومة رفيق الحريري حانقاً على عبدالحميد فاخوري، ويعمل على ابعاده، كان اللبابيدي يطمح الى الحلول محله في ادارة شركة «ميدل ايست». وهذا ما أثار تكهنات في حينه بأن رفيق الحريري يبتغي تفليس الـ «ميدل ايست» لشرائها، أو انه يريد السيطرة عليها بطريقة من الطرق كما سيطر على غيرها من المرافق اللبنانية، وأهمها وسط بيروت التجاري.

لكن عبد الحميد فاخوري قال في حديث له الى جريدة «الحياة» اللندنية يوم ١٩٩٤/١٠/٢١ العدد رقم ١١٥٦٩، ان موضوع ابعاده لم يعد وارداً الآن. وقال:

«انه تم الحديث عن هذه المسألة في فترة من الزمن وانتهى هذا الموضوع حسب معلوماتي».

وقد علمت «الميزان» من مصادر مقربة من عبدالحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، انه عندما اشتد «الضغط الحريري» على فاخوري لابعاده سعى هذا الاخير الى مقابلة نائب الرئيس السوري للشكوى، وان تلك المقابلة قد تمت بالفعل.

وكانت «الميزان» قد أثارت موضوع الـ «ميدل ايست» مع رئيس الحكومة اللبنانية أثناء زيارته الرسمية اللندنية في أواخر شهر كانون الثاني/يناير الماضي، وذلك في لقائه رجال الأعمال اللبنانيين في بريطانيا في فندق «دورشستر»، ونشرت ما دار حول الموضوع في العدد الخامس من المجلد الاول (شباط/فبراير ١٩٩٤).

وفي ما يلي ما نشرته «الميزان» حول هذه النقطة:

«ورداً على سؤال آخر من «الميزان» حول مستقبل شركة «طيران الشرق الاوسط» (الميدل ايست) نظراً لأن الانظار كلها متجهة الى توسعة المطار من غير التفات الى الناقلة اللبنانية الوطنية، قال الحريري، انه سوف يجري تشكيل هيئة وطنية لدرس موضوع الطيران المدني في غضون ثلاثة أشهر».

«وأكد الحريري انه لن يحدث اي تغيير في ملكية «الميدل ايست» ويفضل ان تبقى ملكاً للدولة لأنها تحمل اسم لبنان، وهو أمر له علاقة بالافتخار الوطني».

«ورداً على سؤال مكمل عن موقف حكومته فيما لو أقدم عدد من رجال الأعمال على تشكيل شركة طيران خاصة منافسة على غرار الشركات التي تقام في بعض دول الخليج بالرغم من وجود «شركة طيران الخليج» الأساسية، قال الحريري، ان حكومته لا تنظر بايجابية الى مثل هذا الاتجاه اذا وجد من يفكر بانشاء شركة جديدة».

ويبدو ان الحريري لم يخطر بباله ان الشركة الجديدة سوف تكون «بريطانية» لا «لبنانية»، لأنه في هذه الحالة لا يقوى على عدم النظر بايجابية الى الشركة الجديدة!

والمعروف ان جورج عسيلي كان يجلس الى جانب الحريري على المنصة الرئيسية في اللقاء المذكور الذي أداره هو بصفته رئيساً للشعبة اللبنانية في «غرفة التجارة العربية - البريطانية»، وهو الذي طرح على رفيق الحريري في ذلك اللقاء سؤالاً محرجاً حول شبكات النقل البري من اوتوسترادات وقطارات ملمحاً الى امكانية ربطها بشبكات أخرى كالشبكة الاسرائيلية. وقد رد الحريري عليه بجوابه الشهير:

«كل واحد يعمل ... ترانه» (راجع «الميزان» العدد الخامس).

لماذا جورج عسيلي؟

ليس من المعروف عن العسيلي انه من الدائرة الحريرية، لكن بصفته يدير مصرفاً استثمارياً فانه من الطبيعي ان يبحث عن الفرص المربحة او ان ينظر فيها اذا عرضت عليه. اما في هذه ا لحالة، فان العسيلي ليس مساهماً وانما نسق بين المولين وعلى رأسهم السادة: وفيق السعيد، ومحمد الصفدي، وأسامة طبارة وعزت قدوره صاحب «الكورال بيتش»، وغيرهم...

لكن المشروع الذي وضع نديم اللبابيدي خطوطه ودراسته عرض قبل ذلك على فيصل القدسي، نجل الرئيس السوري الاسبق الأستاذ ناظم القدسي، عن طريق شركته الاستثمارية «ليبانون انفست» التي افتتحت أخيرا في مبنى «الجفينور» في بيروت برأسمال يزيد على ٢٥ مليون دولار يساهم فيها ايضا «بنك عودة»، وهي شركة متفرعة من بنك «كابيتال تراست» الذي يشارك فيصل القدسي في ادارته في لندن. وقد عرض المشروع على القدسي من قبل صديق مشترك للطرفين.

ويقول العارفون ان القائمين على شركة القدسي الاستثمارية وجدوا ان الجدوى الاقتصادية لمشروع اللبابيدي ضعيفة، وان مخاطره أكبر من منافعه. ولذلك اعتذرت «ليبانون انفست» عن تبني المشروع. وهكذا عرض الأمر على جورج عسيلي فقبل أن يتولاه بعد اطلاعه على دراسة اللبابيدي.

أخذ جورج عسيلي المشروع وعرضه بادىء الأمر على ألبير أبيلا، صاحب «مجموعة ابيلا» لخدمات تموين الطائرات المشتبكة حالياً في نزاع مع شركة «أولمبيك» اليونانية (راجع «الميزان» العدد الاول، المجلد الثاني، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤).

ويبدو ان عسيلي عرض المشروع على ألبير ابيلا على أساس ان تكون مساهمته في شركة الطيران الوليدة مدخلاً الى تولي «مجموعة ابيلا» عمليات التموين ايضا.

ويقال ان القائمين على المشروع ومنهم نديم اللبابيدي، قد اعترضوا على ادخال «مجموعة ابيلا» معهم لاعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول، انهم لا يريدون الربط بين مساهمة ابيلا وبين اعطاء شركته عقد التموين حكماً، لأنهم يفضلون، كما قال أحدهم، ان يبقوا أحراراً في اختيار عمليات التموين بنوعية أعلى من تلك التي تقدمها «مجموعة ابيلا»، لأن الشركة الجديدة تتوخى المنافسة عن طريق تقديم الخدمات الممتازة وفوق العادية.

والاعتبار الثاني، ان القائمين على المشروع ليس لديهم أي اعتراض على شخص البير ابيلا كمساهم في الشركة، لكنهم يريدون تأكيداً منه بأن يجلس هو شخصياً في مجلس الادارة، لا ان يرسل لهم من ينوب عنه، وخاصة ألبير سعدي!

ويقال ان هناك اعتبارا ثالثاً يتردد في الكواليس ولا يذكر في العلن، وهو ان أصحاب المشروع يفضلون ان تكون ادارته المالكة والحاكمة من لون طائفي معين لا يخالطه لون آخر. لكن ذلك، كما يقول المقربون، غير صحيح، وإن كون القائمين على المشروع من لون طائفي معين هو مجرد مصادفة!

ويستفاد من تقارير صحافية نشرت في لندن ان جورج عسيلي ينظر الى الطائرة التابعة للشركة الجديدة على أنها «ناقلة لرجال الأعمال». وقد جاء على لسان عسيلي في بيان للشركة قوله: «ان خطاً يومياً بين لندن وبيروت يوفر امكانات هائلة في الوقت الذي بدأ يتزايد الاهتمام الأوروبي بلبنان، وإن رجال الأعمال اللبنانيين في المقابل يسعون الى تطوير علاقات قوية مع العالم».

ويبدو ان هذا التصور صحيح بدليل ان عسيلي «دشن» الطائرة بحمولة من رجال الأعمال البريطانيين الى بيروت «للترويج للخدمات المالية البريطانية» في رحلة نظمتها الشركة البريطانية «بريتيش انفيزيبلز»، وهي مجموعة تروج للتجارة البريطانية. وقد ضم الوفد جون مانسر (رئيس بنك روبرت فليمينغ الذي ذكر انه سوف يفتح مكتباً في بيروت، وهو مؤسسة مرموقة عمل فيها قائد القوات البريطانية في حرب الخليج الجنرال دولابيليير بعد تقاعده من الجيش فور انتهاء حرب «عاصفة الصحراء» ضد العراق).

كما ضم ممثلين عن بورصة لندن، وعن كوبرز وليبراند، وعن صاموئيل مونتاغيو، ومورغان غرنفيل، وبارينغ انترناشينال فينانس، وكريدي ليونيه روس وغيرهم.

ونقلت «فايننشال تايمز» عن جورج عسيلي قوله في تلك الرحلة - الانطلاقة، «ان الحكومة اللبنانية تنوي الاقتراض من الاسواق المالية مبلغ ٨٠٠ مليون دولار»، اضافة الى المبلغ السابق بقيمة ٤٠٠ مليون دولار. وهذا يعني ضمناً ان الوفد المالي البريطاني قد ضم «الدائنين المحتملين» للحكومة اللبنانية في السنة المقبلة.

جورج عسيلي، اذن، مستفيد على كل الجبهات. صحتان على قلبه.



اللورد هسكيث: من الدراجات النارية الى البيجامات الطائرة

لماذا وفيق السعيد؟

يقول العارفون، انه جرى اختيار وفيق السعيد من قبل القائمين على المشروع لأنهم يريدون ممولاً مليئاً يستطيع ان يدفع مبلغاً نقدياً فورياً. وقد ذكر ان السعيد ساهم بمبلغ أربعة ملايين دولار، وأصبح بالتالي أكبر المساهمين. وكانت جريدة «الحياة» اللندنية أول من أشار الى مساهمة وفيق السعيد، (الذي تربطه علاقة وثيقة بصاحبها الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز). الا ان السعيد، كما يقول العارفون، لم يسجل مساهمته في الشركة باسمه الشخصي، بل سجلها باسم زوجته الاسكتلندية.

لكن كشف مساهمة وفيق السعيد، بدد الكثير مما أشاعته أوساط الشركة ذاتها، وخاصة ما ذكره هيو بيري، الرئيس التنفيذي للشركة، من ان التمويل بريطاني بنسبة ٦٢ في المائة، وايطالي بنسبة ١٩ في المائة، وأرجنتيني بنسبة ١٩ في المائة ايضا!

وفوق ذلك بدد ما قيل من ان المساهمين الرئيسيين في الشركة سواسية من حيث الحصص، وان المشروع قائم على عدم اعطاء أي منهم نصيباً يعطيه حق التقرير الفصل في أمور الشركة. لكن تعيين اللورد ألكسندر هسكيث رئيساً، أكد أن وفيق السعيد هو صاحب القرار الفعلي في الشركة.

لماذا اللورد هسكيث؟

يقول العارفون ان عدداً من كبار الشخصيات البريطانية جرى ترشيحهم لرئاسة الشركة من بينهم اللورد إيدن، رئيس الجمعية البريطانية - اللبنانية، الذي تربطه علاقات وثيقة بمجتمع رجال الأعمال اللبنانيين، وخاصة بجورج عسيلي، لكن وفيق السعيد اعترض عليهم جميعاً مصراً على تعيين اللورد هسكيث.

ان كل ما قيل وكتب عن اللورد هسكيث بهذه المناسبة لا يفسر اصرار وفيق السعيد عليه، لأن المواصفات التي ذكرت عنه متوفرة في الآخرين. بل أن المعلق الشهير اليوناني الاصل «تاكي» كتب عن هسكيث في جريدة «صنداي تايمز» تعليقاً ساخراً جاء فيه ان خبرة اللورد هسكيث في الطيران لا تتعدى جلوسه في مقصورة الدرجة الأولى، وادارة فريق سباقات بطولة العالم «فورمولا واحد». وصنع الدراجات النارية!

وحتى كون هسكيث زعيماً سابقاً لـ «حزب المحافظين» في مجلس اللوردات، ووزيراً ثانوياً في وزارة التجارة، لا يعطيه امتيازاً على غيره من المرشحين. فالعلاقة الأساسية للسعيد مع هسكيث، مما دفعه الى الاصرار على تسميته، تعود كما يبدو الى كون اللورد هسكيث عضواً غير تنفيذي في مجلس ادارة «بريتش ايروسبيس» الشركة التي تصنع الطائرات الحربية والتي ارتبط اسم وفيق السعيد بها من خلال صفقة «اليمامة -١» و«اليمامة - ٢» مع المملكة العربية السعودية، وهي الصفقة التي رددت الصحف البريطانية وما تزال تردد ان مارك ثاتشر نجل رئيسة الوزراء السابقة الليدي مارغريت ثاتشر، قد تقاضى عنها عمولات كبيرة زعم انها وصلت الى ١٢ مليون دولار، مشيرة الى ان ذلك قد تم عبر وفيق السعيد.

وهكذا يكون ان السعيد قد عبر مع اللورد هسكيث من مجال الطيران الحربي الى مجال الطيران المدني!

لماذا «بريتيش مديترانيان»؟

في الاسباب الموجبة لشركة «بريتيش مديترانيان» هناك بعض الحيثيات المقنعة، وهناك حيثيات غير مقنعة. وهذا، قد أدى الى نوع من التضارب ليس مع «الميدل ايست» بل مع الخطوط الجوية البريطانية «بريتيش ايروايز». ذلك ان رخصة تسيير خط لندن - بيروت قد أعطيت للشركة الجديدة من قبل سلطات الطيران المدني في مطار «هيثرو»، قبل ان تعلن «الخطوط الجوية البريطانية» عزمها على استئناف تسيير رحلتين أسبوعيتين الى بيروت، ومنها الى عمّان، ابتداء من مطلع شهر كانون الاول/ديسمبر المقبل.

فالشركة الجديدة، بصفتها شركة بريطانية، قررت تسيير سبع رحلات أسبوعية على أساس ان ذلك يغطي الحصة البريطانية من الاتفاق المعقود بين السلطات المعنية في بيروت ولندن، والذي يقوم على تقدير عدد المسافرين وتوزيع هذا العدد على «الميدل ايست» وأي نظير بريطاني، وفي هذه الحالة «بريتيش مديترانيان»، لتوقف «الخطوط الجوية البريطانية» عن العمل على هذا الخط منذ اكثر من عشر سنوات.

وبالتالي، فان اعلان الشركة الأصلية، أي «بريتيش ايروايز» على تسيير رحلتين أسبوعيتين قد خفض بالضرورة حصة الشركة الجديدة من سبع رحلات الى خمس.

والمعروف ان الشركة الجديدة راحت تسير رحلاتها الى بيروت ومنها بطائرة مستأجرة من طراز «ايرباص» A320، وهذا يعطيها مرونة في استئجار أحدث أنواع الطائرات.

وقد قالت مصادر في «الخطوط الجوية الكويتية» في لندن لـ «الميزان» انه سبق لنديم اللبابيدي ان اتصل بمدير مكتب الخطوط الكويتية السابق في لندن علي الدشتي، (نقل من منصبه في الشهر الماضي)، عارضاً استئجار طائرة من طراز «بوينغ ٧٥٧» تابعة لشركة «الشروق» التي تملكها «الخطوط الكويتية» بالشراكة مع الناقلة المصرية «مصر للطيران».

وربما كان هذا الامر ما زال وارداً، لأن الشركة الجديدة بصفتها شركة بريطانية تستطيع ان تسير رحلات داخل الاتحاد الاوروبي، وربما بين اوروبا والخارج، اذا تم الحصول على موافقة السلطة الاوروبية المعنية، كما قال لـ «الميزان» مصدر مقرب من اللبابيدي.

ورداً على سؤال حول جدوى المشروع بالنسبة الى بيروت، قال المصدر المذكور ان عدداً كبيراً من اللبنانيين المسافرين من اميركا الى بيروت باتوا متضايقين من خدمة «الميدل ايست»، ولهذا راحوا يسافرون في ناقلات اخرى عبر عواصم متعددة منها روما واثينا وباريس وفيينا وقبرص ودول اوروبا الشرقية.

وقال ان من الاسباب الموجبة لقيام الشركة الجديدة اعادة استقطاب الركاب اللبنانيين «النافرين» من «الميدل ايست».

وقلنا لمحدثنا، لكن الشركة الجديدة لم تخفض الأسعار لكي تستقطب هؤلاء وغيرهم، وانما أقامت حيثياتها على «تحسين الخدمة» لا على «خفض الاسعار»، مع العلم ان معظم المسافرين بطرق غير مباشرة انما يفعلون ذلك لأن الأسعار أقل، وليس لأن الخدمة أفضل. ورداً على هذا القول أجاب بأن الشركة ليس من أهدافها منافسة «الميدل ايست» بالدخول في حرب أسعار معها، وهذا على قوله يفيد الناقلة اللبنانية بدفعها الى تحسين أحوالها!

وأعربت مصادر لبنانية مقربة من الشركة الجديدة عن تضايقها من «الخفة» التي ينظر فيها المسؤولون في «الميدل ايست» الى الوضع الجديد، مشيرة بشكل خاص الى عضو مجلس الادارة يوسف لحود الذي زعمت تلك المصادر انه قال في مجالسه ان غاية الناقلة الجديدة «نقل السياح الى اسرائيل عبر بيروت في مرحلة السلام». وسواء قال لحود هذا الكلام ام لم يقله، فان الصحافية البريطانية لوسي واكر قد كتبت في جريدة «صنداي تلغراف» مقالا عن الموضوع بعنوان «السلام يحمل الى لبنان خدمة جديدة»!

ومما قالته واكر في مقالها المذكور ان من الحوافز التشجيعية التي سوف تقدمها الشركة من قبيل الخدمة الممتازة، «توزيع بيجامات على المسافرين في الدرجة الرئاسية». فالطائرة الجديدة فيها ثلاث درجات: درجة رئاسية، ودرجة أعمال (كلوب) ودرجة سياحية.

ولهذا اقترح أحد الصحافيين الشوام الظرفاء، ان تكون بيجاما الدرجة الرئاسية من نوع «بيجاما للكسدار» (اي المقلم الذي يخرج به الشوام القدماء الى الشارع)، كما اقترح ان يجري توزيع «الدشاديش» على درجة الأعمال، وتوزيع «القباقيب» في الدرجة السياحية.

عن «برايفت اي»: من الطيران الحربي الى الطيران المدني

اسرائيل

المشاعر والعواطف تحرّك البورصة وأهلية الاقتراض الى تحسن

كان فشل مشروع طرح أسهم بقيمة مليار دولار في ايار/مايو الماضي في الاسواق الدولية، الذي تولت القيام به شركة «فيديش سانشا نيغام» الناشطة في مجال المخابرات الهاتفية والبرقية الدولية في الهند، نقطة تحول في العلاقات بين المستثمرين الدوليين وبين الشركات الناشطة في الاسواق الناشئة في كل من اميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا.

وفي غضون عام ١٩٩٣، ومطلع السنة الجارية أبدى المستثمرون الدوليون استعداداً لدفع أسعار عالية لكي يدخلوا الاسواق الناشئة لا سيما سوق الهند، لكنهم جمدوا نشاطهم ولجموا شهيتهم لدى طرح أسهم الشركة الهندية لأنهم اعتبروا أسعار الاسهم المطروحة عالية جدا.

أضف الى هذا ان خلفية عملية طرح أسهم الشركة الهندية لم تكن توحي بالتفاؤل، او قل كان الحظ غائباً عنها. فالشكوك التي أحاطت بوضع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وفي دول صناعية رئيسية أخرى سببت تقلبات ذات أهمية كبيرة في الاسواق المالية الدولية ولجمت شهوة المستثمرين في الاستثمارات الجديدة في الاسواق الناشئة وغيرها. وأدى «اضراب» المشترين الى وجود عرض فاق الطلب بكثير من الاسواق الناشئة استغرق امتصاصه عددا من الاشهر. ويقول هاري هامبسون، رئيس القسم المولج بالاسهم في مؤسسة «جي. بي. مورغن» في لندن، ان مشاعر المستثمرين تحسنت الآن كثيرا عما كانت عليه بعدما هضمت الاسواق الفائض من المعروض من الاسهم.

ويضيف: «لقد عاد الناس الى مكاتبهم الآن بعد الاجازات الصيفية وهم اكثر تفاؤلا وايجابية». ويلفت هامبسون الى ان أسواق الاسهم في جنوب شرقي آسيا قويت في غضون الصيف الذي يكاد ينصرم.

وبات من المنتظر ان تشهد منطقة جنوب شرقي اسيا صفقات كبيرة في الخريف، اذ ان اسهم شركتي الاتصالات كافة في كل من ماليزيا واندونيسيا ستطرح في الاسواق قبل حلول فصل الشتاء، على حد قول هامبسون.

ومع هذا من المنتظر ان يكون المستثمرون اكثر انتقائية مما كانوا عليه في الماضي. ويقول جون ليغات، مدير حقائب الاستثمار في الاسواق الناشئة، ذي المستوى الرفيع في مؤسسة «جي. تي. مانجمانت»:

«سأدقق في كل طرح على انفراد». ويبدي ليغات تفاؤلا ملحوظا بحظوظ اميركا اللاتينية، لا سيما البرازيل، لكنه يبدي تحفظا ازاء الاستثمار في اسيا التي هي في اعتقاده، اقل وعدا من اميركا اللاتينية. ويقول: «تبدو اسهم ماليزيا وسنداتها باهظة الثمن، وماليزيا الى ذلك تقترب من نهاية دورتها الخاصة بأسعار الفائدة التي من المرجح ان تزداد». ويتعين ايضاً على الشركات الناشطة في الاسواق الناشئة شبه العريقة ان تكون اكثر واقعية في تسعير اسهمها المطروحة لأن التنافس على أموال المستثمرين يزداد ويحتد. فالاحداث السياسية في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا وجهت انظار المستثمرين الدوليين الى هاتين المنطقتين.

ويقول هاري هامبسون: ان الاهتمام يتزايد في ما يسميه «الاسواق شبه الناشئة» او التي «تكاد تنشأ» كسوقي اسرائيل وجنوب افريقيا حيث الاستثمارات الدولية لا تتناسب حجماً مع التطور والرقي اللذين حققتهما هاتان السوقان.

وتبرز اسرائيل كمرشح جدي لتلقي الاستثمارات الدولية بعدما بقيت في الظل فترة طويلة من الزمن.

ويقول رون لوباش، رئيس مكتب مؤسسة «ليمان براذرز» في تل ابيب الذي تم افتتاحه منذ فترة قصيرة، ان المستثمرين ينجذبون بالبنى التحتية المتطورة الراقية في اسرائيل وباقتصادها الذي ينمو بسرعة. ومن المحتمل ان يحسن تصنيف اهلية اسرائيل للاقتراض وان يصل هذا التصنيف الى (أ)، بعدما كان (ب. ب. ب) في القريب العاجل، حسب ما يقول لوباش (ويذكر ان تصنيف (أ) يعني ان المقترض ممتاز ويستطيع تسديد ديونه بسهولة. اما تصنيف «ب. ب. ب» فيعني ان المقترض جيد وبوسعه تسديد ديونه في المدى القصير على الاقل).

وينتظر المصرفيون ان يشهد العالم سلسلة من عمليات طرح الاسهم في الاسواق الدولية من اسرائيل في غضون السنة المقبلة، فيما تسعى الحكومة الاسرائيلية الى زيادة اشراك الاموال الاجنبية في شراء أسهم في الشركات الاسرائيلية الرئيسية. ويذكر ان نسبة ما يملكه الاجانب من اسهم الشركات الاسرائيلية لا يتجاوز حالياً وتقديراً اثنين في المائة فقط علماً بأن جزءا كبيرا من هذه الاستثمارات الاجنبية جاء من صندوق اسرائيل الذي تديره مؤسسة «بي زد دابليو انفستامنت مانجمانت». ويذكر ايضا ان الحكومة الاسرائيلية كلفت مؤسسة «وورثايم شرودر» التي تشكل جزءا من مجموعة «شرودر» البريطانية، الناشطة في المجال المصرفي التجاري وفي ادارة الصناديق الاستثمارية، بتقديم المشورة لها بخصوص بيع حصتها من شركة «اسرائيل كميكالز» الناشطة في المجال الكيمياوي في اسرائيل.

وتنوي الحكومة الاسرائيلية بيع ٣٢ في المائة من اسهم هذه الشركة التي تقدر قيمتها في الوقت الراهن بنحو ٨٥٠ مليون دولار، وذلك عن طريق طرح هذه الاسهم في الاسواق الدولية، وبيع ١٥ في المائة من هذه الاسهم الى مستثمر فرد او الى مجموعة من المستثمرين غير الحكوميين. ووقع اختيار الحكومة الاسرائيلية على مؤسسة «مورغن ستانلي» لكي تقدم المشورة بخصوص طرح اسهم شركة «بيزيق» الناشطة في مجال الاتصالات كافة، في الاسواق الدولية، وتأمل الحكومة الاسرائيلية في ان تتمكن من بيع ربع اسهم هذه الشركة وهو ما يخفض حصتها فيها الى ٥١ في المائة فقط. ومن المحتمل ان تعود عملية البيع هذه، التي من المرجح ان تتم بحلول ايار/مايو المقبل، على الحكومة الاسرائيلية بمبلغ يراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون دولار. والشركة الاخرى المرشحة للتخصيص هي شركة «العال» الناشطة في مجال الطيران. وتنوي الحكومة بيع ٥١ في المائة من اسهم هذه الشركة عن طريق طرح اسهمها في بورصة تل ابيب وفي الاسواق الدولية. وكلفت «بي. زد. دابليو» القيام بتقويم الشركة.

ويذكر ان ثلاث مشاكل تعرقل تخصيص هذه الشركة. وهي رغبة الحكومة في الاحتفاظ بحصة الاسد في الشركة حماية لمصالح الدولة، ومسألة تكلفات الحفاظ على أمن الشركة وزبائنها البالغة ٥٥ مليون دولار سنويا، علما بأن الدولة تدفع حاليا ٨٠ في المائة من هذه التكلفات، واخيرا مشكلة الانظمة والقوانين السارية المفعول التي تحظر على الشركة تطيير طائراتها ايام السبت. ومع هذا كله يقول المسؤولون الاسرائيليون ان هذه المشاكل ستحل في الوقت المناسب وستتمكن الحكومة من تعويم الشركة بحلول منتصف السنة المقبلة.

لكن فيما تحدث هذه التطورات كلها، تنصرف المصارف المشاركة في عمليات طرح الاسهم الاسرائيلية الى تكليف من بوسعه القيام بالابحاث الضرورية الخاصة بالاسهم الاسرائيلية التي هي شبه مجهولة تقريبا. وعلى الرغم من وجود وسطاء ماهرين في اسرائيل حرر معظم الابحاث الخاصة بالاسهم الاسرائيلية باللغة العبرية. اضف الى هذا ان المستثمرين لا يزالون يعتبرون ان العواطف والمشاعر، لا الاساسيات، هي التي تحرك البورصة الاسرائيلية.

الاردن

تكامل اقتصادي مع منطقة الحكم الذاتي

توقع الاقتصادي الاردني المعروف الدكتور عبدالله المالكي، ان يقطف الاردن الثمار الاقتصادية للسلام مع اسرائيل في وقت أقصر من الذي يحتاج اليه الفلسطينيون، الا انه حذر من ان هذه الحقيقة يجب ألا تكون مصدر فرح بالنسبة الى الاردن لأن مصيره مرتبط ارتباطا وثيقا بمصير الكيان الفلسطيني المتوقع في نهاية العملية السلمية.

وقال الدكتور المالكي في دراسة عن الاقتصاد والسلام، ان توقعاته مبنية على ان الاردن يتمتع بوجود بنية تحتية متكاملة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في حين ان البنية التحتية الفلسطينية مدمرة، بل ان بعض الجوانب تأثرت سلباً بعد تطبيق الحكم الذاتي في غزة واريحا مثل السياحة في مدينة اريحا التي تراجعت منذ تطبيق اتفاق الحكم الذاتي عليها.

وأوضح ان الاقتصادين الاردني والفلسطيني يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا، وهو ما يجعل مستقبلهما واحدا. واشار الى ان أي تأخر في الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني سينعكس سلبا على الاقتصاد الاردني في صورة تقلص الطلب على السلع الاردنية المتفق على تصديرها الى منطقة الحكم الذاتي وان سرعة التحسن في الاقتصاد الفلسطيني تعني انخفاض المبالغ التي يحولها الاردنيون والفلسطينيون المقيمون في الاردن الى ذويهم في منطقة الحكم الذاتي مما يخفف بعض العبء عن الاقتصاد الاردني.

وقال المالكي: إن تحسن الاقتصاد الفلسطيني يعني ايضا وقف تسرب العمالة الفلسطينية الى الاردن واجتذاب اقسام من العمالة الاردنية الى منطقة الحكم الذاتي. وهو ما يعني ايضا تخفيف العبء عن الاقتصاد الاردني وفتح طريق جديد للاستفادة. واوضح ان تحرك العمالة في الاسواق الاردنية والفلسطينية والاسرائيلية يحكمه قانون التوجه من السوق ذات دخل الفرد السنوي الاقل الى السوق الذي يتمتع بدخل أعلى للفرد.

الملك حسين

واشار الدكتور المالكي، الى ان الحد الادنى للاجور في اسرائيل يبلغ ٧٠٠ دينار اردني شهريا، وفي منطقة الحكم الذاتي ٣٥٠ دينارا شهريا، بينما لا يتجاوز في الاردن الـ ١٥٠ دينارا شهريا. وذكر ان المنطق يؤكد ان تحرك العمالة سيكون من الاردن في اتجاه منطقة الحكم الذاتي، موضحا ان ذلك لن يحدث قبل حصول التحسن في الاقتصاد الفلسطيني.

واعتبر الاقتصادي الاردني، ان حركة رأس المال بين كل من الاردن ومنطقة الحكم الذاتي ضرورية لتحقيق التكامل المنشود بين الاردن وفلسطين، غير انه اعرب عن شكه في تصور امكانات تحرك رأس المال الاسرائيلي في اتجاه البلدان العربية، موضحاً أن العوائق الكبيرة التي تضعها اسرائيل امام تحويل العملة ستجعل ذلك أمرا صعبا.

وقال: إن الشاقل عملة غير قابلة للتحويل، بينما يمكن تحويل الدينار الاردني، مشيرا الى ان ذلك قد يثير مشكلة تكمن في ان تمويل التجارة بين الاردن واسرائيل يعني ان الاردن سيستخدم عملته القابلة للتحويل، اما الاسرائيليون فانهم سيستخدمون الشاقل، وهو عملة غير قابلة للتحويل.

اجانب لاعادة تشغيل مصانع الزجاج

أكد مسؤول في شركة «مصانع الزجاج الاردنية» ان الحكومة لا تفكر باغلاق المصنع وانها تنوي عوض ذلك اتخاذ اجراءات تفسح في المجال امام شركات اجنبية ومستثمرين محليين واجانب لاعادة تشغيل المصنع الذي توقف انتاجه منذ العام الماضي.

وقال المدير العام للشركة سامي ابو طويلة، ان المصنع سيواصل انتاجه، بعد اجراء عدد من الخطوات المتعلقة بالصيانة العامة للمصنع وادخال بعض التعديلات الفنية والتطور الذي يضمن انتاج نوعية جيدة من الزجاج، وذلك بعدما اجرت احدى الشركات الاجنبية دراسة للمصنع ومشاكله، بطلب مباشر من وزارة الصناعة والتجارة وباشراف من وزارة التخطيط وهي دراسة لم تقدم بعد ومن المنتظر تقديمها قبل نهاية السنة الجارية.

وكانت لجنة خاصة، شكلتها وزارة الصناعة والتجارة اواخر العام الماضي، انهت عملها في درس اوضاع عدد من الشركات المتعثرة في الاردن، وافادت ان مصنع الزجاج في محافظة معان جنوب الاردن الذي اسس عام ١٩٧٤ يعاني خسائر كبيرة منذ مدة طويلة، مشيرة الى ان احدى محاولات تصحيح اوضاعه تمت عام ١٩٨٧ عندما رفع رأس ماله من مليون دينار عند تأسيسه الى تسعة ملايين دينار، ومؤكدة ان اوضاع المصنع استمرت في التعثر حتى بلغت تكاليف الانتاج خمسة اضعاف مردود البيع.

وقدرت اللجنة موجودات المصنع الذي يعمل فيه نحو ٣٠٠ عامل بما يراوح بين ٣٥ مليونا و٤٠ مليون دينار.

وفي الشهر الماضي اتخذت ادارة سوق عمان المالية قرارا بشطب اسهم الشركة اضافة الى اربع شركات اخرى من السوق الثانوية وادراج الاسهم في السوق النظامية وذلك لاتاحة الفرصة لشركة مصانع الزجاج والشركات الاخرى لتحسين اوضاعها المالية او تصفيتها بموجب قانون الشركات، غير ان ابو طويلة نفى وجود اي نية لتصفية الشركة.

وتزامن هذا النفي مع اعلان وزارة الصناعة والتجارة خططاً لتصحيح أوضاع المصنع، وذلك بفتح خطوط انتاج جديدة واستخدام خبراء اجانب لاعادة المصنع الذي توقف عن الانتاج في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٣.

غزة - اريحا

البنك الدولي يشرف على صرف الأموال

قرر «البنك الدولي» افتتاح مكتبين له احدهما في غزة والآخر في الضفة الغربية وتزويدهما بعدد من الخبراء الاستشاريين للاشراف على صرف الأموال التي تقدمها الدول المانحة للمساعدات لتنفيذ عدد من المشاريع في الضفة والقطاع.

وقالت مصادر فلسطينية في عمان، ان الاموال التي سيشرف «البنك الدولي» على صرفها سيتم وضعها في حساب خاص، وتقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بدورها بالتصرف بها لدفع الرواتب ونفقات الادارة، حيث يقوم محاسبون قانونيون دوليون بمراجعتها للتأكد من انها انفقت للجهات التي خصصت لها.

واضافت المصادر انه في حال التأكد من انفاق الاموال على الوجه الصحيح فان البنك سيوعز بصرف المزيد من الاموال وفق المخططات المعدة لذلك، موضحة انه في حال اكتشاف اي خطأ او تلاعب في انفاق اي مبلغ مخصص لمشروع معين، فان البنك سيمتنع عن صرف مبلغ مماثل لهذا المشروع وفي بعض الحالات سيطالب باسترداد المبلغ الذي قدمه.

وقالت : «ان «البنك» سيشرف ايضا على «صندوق هولست» الذي بلغت التبرعات له حتى الآن نحو ٦٠ مليون دولار ستخصص لرواتب الموظفين الذين يعملون في الدوائر المدنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن المتوقع ان يزداد العبء على هذا الصندوق الذي سمي نسبة الى وزير خارجية النرويج الراحل مع اتفاق النقل المبكر لبعض الصلاحيات في الضفة الغربية، الامر الذي يستوجب جمع أموال اخرى لتعزيزه.

من ناحية اخرى أوضحت المصادر ان الاموال المخصصة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية ستتصل تباعا في ضوء الاتفاق الذي وقعه رئيس السلطة ياسر عرفات ووزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز اخيرا بالاضافة الى تفعيل برنامج مساعدات الطوارىء الذي خصص له مبلغ ١٢٨ مليون دولار بهدف اعادة بناء البنية الاساسية في عدة قطاعات في الضفة والقطاع وهي قطاعات الطرق والكهرباء والتعليم وتنقية المياه.

واشارت المصادر ذاتها الى ان المبلغ المتوفر حاليا لهذا البرنامج والذي خصص لقطاع غزة يبلغ ٣٠ مليون دولار، مبينة ان المجلس الاقتصادي الفلسطيني سيحدد بعض المشاريع التي ستخصص لها اموال برنامج مساعدات الطوارىء بالتعاون مع البلديات والمجالس القروية حيث سيجري البنك الدولي الدراسات اللازمة لهذه المشاريع من حيث اولوياتها وجدواها الاقتصادية وبعد ذلك يجري ادراجها في قائمة المشاريع التي يشرف البنك على تنفيذها وصرف الاموال المخصصة لها.



ياسر عرفات



اسحق رابين

واشارت الى ان البنك سيستعين باستشاريين وخبراء فلسطينيين لاعداد الدراسات الفنية اللازمة ثم تحويل المبالغ المتفق عليها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة الى المجلس الاقتصادي الفلسطيني لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنية الاساسية في القطاعات المشار اليها.

واوضحت ان من بين المساعدات البالغة ١٢٨ مليون دولار، ٣٠ مليون دولار ستقدم كقرض من البنك الدولي لمدة ٤٠ عاما وبشروط مسهلة في حين ان بقية المبلغ عبارة عن مساعدات ومنح وهبات من الصندوق السعودي والصندوق الكويتي والصندوق العربي للتنمية ومساعدات حكومية اخرى من كل من الدنمارك وسويسرا.

ضرائب لتمويل الادارة على المدى القصير

قال مسؤول كبير في «البنك الدولي» في اثينا انه سيتعين على الفلسطينيين في غزة واريحا دفع ضرائبهم لتمويل ادارة الحكم الذاتي على المدى القصير.

وقال كابو كوش فيزير ، نائب رئيس «البنك الدولي» للشرق الاوسط وافريقيا الشمالية،: ان تمويل الاحتياجات الاساسية لن يؤمنه المانحون الدوليون الا لفترة ستة الى تسعة اشهر ثم سيتعين على الفلسطينيين ان يؤمنوا ذلك بدفع الضرائب.

واكد في كلمة امام مؤتمر حول الشرق الاوسط نظمته صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» وغرفة التجارة اليونانية - الاميركية :

«اني متاكد بان الفلسطينيين يتفهمون ذلك تماما».

ثم أعرب عن ارتياحه «لنموذج الادارة الاقتصادية المشجع للقطاع الخاص» الذي تعتمده السلطات الفلسطينية. ومن المقرر ارسال بعثة من خبراء «صندوق النقد الدولي» قريبا جدا الى الضفة الغربية وقطاع غزة لمساعدة السلطات الفلسطينية في مجال المالية العامة وكذلك في ادخال المعلوماتية الى النظام الضريبي.

واعرب كوش فيزير عن «تفاؤل حذر ازاء تنفيذ التمويل الدولي لاعادة الاعمار في غزة والضفة الغربية المحتلة بعد سنتين على التزام الدول المانحة في واشنطن بتقديم مساعدة قدرها ٢٤ مليار دولار على مدى خمس سنوات». وتابع قائلا: انه من أصل المبلغ الموعود به وقدره ٧٢٠ مليون دولار تقرر منح ٤٠٠ مليون دولار، لكن لم يدفع منها سوى ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليونا. واضاف : انه يمكن تقدير التأخير بستة اشهر تقريبا عن موعد الاستحقاق المقرر، وهذا ليس مقلقا في حد ذاته، على حد قوله.

وقال ايضا: ان «ثمة مشاريع عديدة جداً مطروحة، واعتقد ان اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فهمتا بانه يجب وضع السياسة جانبا عندما نتحدث عن المساعدة»، مشيرا الى فشل اجتماع للدول المانحة في ايلول/سبتمبر الماضي في باريس.

الى ذلك أعرب مسؤول «البنك الدولي» عن أمله في امكان عقد الاجتماع الشهر المقبل بعد طرح مسالة وضع القدس جانبا.

من جهة أخرى أكد مروان كنفاني ، عضو السلطة الفلسطينية في غزة ومستشار ياسر عرفات، ان الاستثمارات الخاصة جارية، مشيراً الى اتفاق على ٩ الى ١٠ مشروعات بما فيها مشروع فندق بقيمة اجمالية قدرها ٢٦٠ مليون دولار تم توقيعها الشهر الماضي في واشنطن لمجموعة من «الصيارفة من أجل السلام».

سوريا

الآمال معلقة على القانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار

تتجه سوريا جدياً نحو اقتصاد السوق عن طريق الغائها احتكار الدولة القيام بكل النشاطات الاقتصادية وتخليها تدريجاً عن دعم المنتوجات الاساسية التي تحملها أعباء كبيرة.

فقد ساوت السلطات السورية بين القطاعين، الخاص، (الذي كانت مساهمته محدودة)، والقطاع العام بمنحهما الامتيازات نفسها وخلق نوع من المنافسة بينهما.

وكانت سوريا تتبع نظاما اقتصاديا موجها يديره القطاع العام، وذلك لمدة تزيد على ثلاثين عاما.

وفي حديث لوكالة «فرانس برس» أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد العمادي، ان الاجراءات التي اتخذت لتحرير الاقتصاد «اغرقت السوق المحلية في الاعوام الاربعة الماضية بالبضائع والمواد الاستهلاكية التي كانت غير متوافرة لأعوام طويلة». لكنه اعترف بأن «الاسعار السائدة لا تتناسب في معظم الاحيان مع الرواتب والاجور»، مشيرا الى انه «بامكان المواطن ان ينتقي المادة التي يريد وبالسعر المناسب». ويذكر أن المعدل الوسطي للأجر الشهري هو بحدود ٣٥٠٠ ليرة سورية (نحو ٧٥ دولارا بسعر الاسواق المجاورة).

وقال العمادي: «ان سوريا كانت ترى دائما ان وجود قطاع خاص قوي ومتطور هو أمر حيوي ومهم وشرط اساسي لاستقطاب رؤوس الاموال العربية واحداث المشاركات الانمائية، اضافة الى كونه ركيزة اساسية في سياستنا التنموية القائمة على أساس التعددية الاقتصادية. لذلك عمدت الى توسيع مجالات عمل هذا القطاع وادخاله رديفاً ومساهماً في عدد كبير من المجالات التي كانت مخصصة لنشاط مؤسسات القطاع العام».

وفي هذا الاطار، أشار العمادي الى ما يزيد على ١٠٠ قرار اتخذت لتحرير سياسة الاستيراد والتصدير واعطاء دور متزايد للقطاع الخاص ولتطوير المناطق الحرة والسياسة المالية والنقدية والمصرفية والقطع.

كما أشار الى اصدار «القانون الرقم ١٠ لتشجيع الاستثمار» عام ١٩٩١.

وفي ما يتعلق بالقطع، تتجه سوريا نحو توحيد سعر صرف العملات الاجنبية وانشاء بورصة في وقت قريب، كما سمح بفتح حسابات بالقطع الاجنبي في «المصرف التجاري السوري».

وهناك حاليا في سوريا ثلاثة أسعار لصرف الدولار. وهي الرسمي (الذي أصبح اعتبارا من شباط/فبراير الماضي ٢٢ ليرة) والجمركي (٤٠ ليرة) والموازي أي سعر الاسواق المجاورة (٤٢ ليرة).

وتعول سوريا كثيرا على «القانون الرقم ١٠ لتشجيع الاستثمار» في اجتذاب رؤوس الاموال السورية والعربية والاجنبية، وقد منح هذا القانون امتيازات وتسهيلات كثيرة للشركات والمشاريع التي يتم انشاؤها بموجبه، واقلها اعفاء هذه الشركات والمشاريع من الضرائب لمدة تراوح بين ٧ و ٩ سنوات وعدم خضوع المعدات المستوردة للعمل فيها للشروط الجمركية وشروط نظام القطع.

وحتى نهاية عام ١٩٩٣ تم بموجب هذا القانون انشاء نحو الف شركة ومشروع للعمل في مجالات الزراعة والصناعة والنقل، براس مال اجمالي زاد على ١٦٠ مليار ليرة سورية بينها ١٢٥ مليارا بالقطع الاجنبي . ووفرت هذه الشركات والمشاريع اكثر من ٧٠ الف فرصة عمل. واعتبر الوزير العمادي: «ان الأثار الاولى التي نجمت عن عمليات التصحيح الاقتصادي من حيث تفعيل مبدأ لكل مواطن دوره في عملية التنمية ومن حيث ضرورة قيام القطاعين الخاص والمشترك الى جانب القطاع العام بتحمل مسؤوليات التنمية، هي تزايد التكوين الرأسمالي في سوريا من ٢٠ مليار ليرة عام ١٩٨٥ الى ٧٨.٦ مليار ليرة عام ١٩٩٢».

وذكر انه على هذا الأساس قام القطاع الخاص، بزيادة مساهمته في التكوين الرأسمالي من ٦.٧٥ مليار ليرة الى ٥٧.٥ مليار ليرة خلال هذه الفترة. واوضح ان التسهيلات سمحت لهذا القطاع برفع مساهمته في التصدير من ٢٠٧ ملايين ليرة عام ١٩٨٧ الى ٨.٨٤ مليارليرة العام الماضي.

واشار الى ان اجمالي الناتج المحلي ارتفع من ٢٠ مليار ليرة سورية عام ١٩٨٥، الى ١٠٢ مليار ليرة العام الماضي ، وان اجمالي الناتج القومي ارتفع من ٨٣ مليار ليرة الى ٣٩٨ مليار ليرة في الفترة نفسها، اي بزيادة نسبتها ٢٣.٨ في المائة تعود، كما قال، الى «تفجير طاقات الانتاج وازالة المصاعب والغاء القيود».

وفي الكويت قالت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» ان وسوريا تخطو خطوات واسعة على طريق التحول الى دولة مستقطبة للاستثمارات.

وقالت المؤسسة في نشرتها الشهرية عن شهري تموز ؟يوليو وآب/اغسطس : «شهدت الجمهورية العربية السورية على مدى الاعوام الثلاثة الماضية تطورات متسارعة على صعيد مشاركة القطاع الخاص في مختلف الانشطة الاقتصادية وتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة».



محمد العمادي

وقالت المؤسسة المتخصصة التي تمثل حكومات الدول العربية، ان اهتمام دمشق بتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر في بناء الاقتصاد السوري مرده الى قناعتها بأن هذا الامر يحقق التنمية الاقتصادية والاستثمارية التي ترومها. ونقلت النشرة عن وزير الاقتصاد السوري محمد العمادي قوله : «ان وجود قطاع خاص قوي ومتطور اعتبر دائما امرا حيويا وشرطا اساسيا لاستقطاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية اضافة الى كونه ركيزة اساسية في سياستنا التنموية». واشارت النشرة الى ان سوريا بصدد تحقيق تطورات مهمة في الفترة المقبلة على هذا الصعيد ومنها توحيد سعر صرف العملة الوطنية حيث ان الدولة تعتمد مجموعة متفاوت من اسعار صرف الليرة مقابل الدولار الاميركي، وتوقعت النشرة ان يتم اتخاذ هذه الخطوة السنة المقبلة.

● وقعت سوريا والبحرين على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بينهما بهدف تنمية وتقوية اواصر علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري وتطويرها على أسس من المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة بين البلدين وبما ينسجم واهداف التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. وتنص الاتفاقية على السماح بتصدير واستيراد المنتوجات الزراعية والحيوانية والصناعية والمواد ذات المنشأ المحلي بين البلدين وفقا للتشريعات المعمول بها على ان تعفي من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المنتوجات ذات الاثر المماثل وعلى ان تكون من منشأ احد البلدين المتعاقدين وستبعد البضائع المصدرة من المناطق الحرة في اي من البلدين والمرسلة الى الطرف الآخر من مميزات الاعفاء الجمركية وتطبق عليها التعرفة الجمركية السارية في البلدين وان ترفق المنتوجات المصدرة من احد البلدين الى البلد الآخر بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر . كما نصت الاتفاقية على تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين من خلال اقامة مشاريع وشركات مشتركة واستثمار رؤوس اموال احد البلدين المتعاقدين او رعاياه في البلد الآخر في المجالات الاقتصادية والصحية والانشائية وغيرها، والعمل على تشجيع السياحة والاصطياف وانشاء المشروعات السياحية المشتركة بينهما. وان تستفيد مشاريع وأموال كل من الطرفين المتعاقدين والمستثمرة لدى الطرف الآخر من جميع المزايا والتسهيلات التي تمنحها قوانين ونظم الاستثمار في كل منها وفق الاجراءات المرعية.

كما يعمل البلدان على السماح بدخول رؤوس الاموال واستثمارها في مختلف المجالات الاقتصادية وتقديم التسهيلات اللازمة لاقامة المعارض التجارية واسواق المنتوجات والمشاركة في المعارض والاسواق الدولية وتشجيع اللقاءات المشتركة وتبادل الزيارات بين الغرف الصناعية والتجارية والزراعية وتأليف لجنة مشتركة سورية بحرينية تجتمع كل سنة مرة او بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين لاقتراح الاجراءات الخاصة بتنفيذ احكام هذا الاتفاق. هذا وقد وقع الاتفاق السوري - البحريني الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوي وابراهيم عبدالكريم وزير المالية والاقتصاد البحريني . وقد اكد الوزيران اهمية الاتفاقية الموقعة واهمية تبال المنتوجات وتشجيع اقامة المعارض الانتاجية وتبادل الزيارات بين رجال الاعمال لتنشيط حركة الاستثمار وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

توسيع عمليات التنقيب عن النفط

وسّعت شركتا «شل» الهولندية و«ديمينكس» الالمانية نشاطاتهما التنقيبية عن النفط في سوريا، بعدما وقعتا على عقد جديد مع الحكومة للتنقيب في منطقة حوض الفرات شمال شرق سوريا يغطي مساحة تزيد على ٣٥٠٠ كيلومتر مربع.

وقالت مصادر صناعة النفط انه يتوقع ان تبدأ قريبا أعمال التنقيب بما في ذلك المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي في المنطقة التي يغطيها العقد والتي تقع شمال مدينة دير الزور الغنية بالنفط بعدما صادق الرئيس حافظ الأسد على العقد.

وافادت المصادر ان العقد ينص على تأسيس شركات نفطية للقيام باعمال التنقيب هذه تملك بموجبها «شركة النفط السورية» ٥٠ في المائة وشركة «شل» ٣٣.٣ في المائة وشركة «ديمينكس» ١٦.٧ في المائة. واضافت ان اجزاء من المنطقة التي تمتد من الحدود العراقية شرقاً مخترقة نهر الفرات حتى البادية السورية غربا كانت تخلت عنها شركة «بريتش بتروليوم» البريطانية وشركة «توتال» الفرنسية.

وتساهم شركة «شل» و«ديمينكس» في شركة الفرات للنفط، وهي اكبر شركات النفط العاملة في سوريا منذ أعوام والتي تنتج اكثر من ٤٠٠ الف برميل يوميا من النفط الخفيف العالي الجودة من منطقة حوض الفرات.

وطبقا لنص العقد الجديد ومدته ثلاث سنوات يمكن ان تجدد مرتين كل مرة لمدة سنتين ونصف سنة يتوجب على الشركة ان تنفق اثناء فترة التنقيب الاولى عشرة ملايين دولار على الاقل لتغطية تكاليف عمليات التنقيب وغيرها وان تقوم بعد اكتشاف اول بئر تجارية بتقويم الانتاج من خلال حفر عدد من الابار الاضافية حسب الضرورة.

كما نص العقد على ان تكون فترة التنمية لأي منطقة ٢٥ سنة اعتبارا من تاريخ الانتاج التجاري الاول من منطقة عقد التنمية هذه، يجوز تمديدها مرة واحدة لفترة خمس سنوات.

وتنتج سوريا حاليا نحو ٥٨٠ الف برميل من النفط الخفيف والثقيل يومياً تصدر منها نحو ٣٢٠ الف برميل لأسواق النفط العالمية.

السعودية

١٠٠ مشروع بكلفة ٢,٥ مليار دولار

عرضت دوائر صناعية وتجارية في المملكة العربية السعودية فرصا استثمارية ودراسات جدوى لاكثر من ١٠٠ مشروع يمكن اقامتها في انحاء مختلفة من المملكة تتراوح كلفتها بين ملايين الريالات، واكثر من مليار ريال. وقالت ان اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشاريع المذكورة البالغ عددها ١٠٢ يصل الى ٩.٤ مليار ريال (٢.٥ مليار دولار).

واقترحت شركة «سابك» ٣٤ مشروعا يمكن اقامتها في السعودية تصل كلفتها الاستثمارية الى ٤٨٧ مليون ريال (١٣٢ مليون دولار) في حين اقترحت الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية ٢٠ مشروعا تبلغ كلفتها الاستثمارية الاجمالية ٥٨٢ مليون دولار، واقترحت «الدار السعودية للخدمات الاستشارية» جدوى اقامة ٤٨ مشروعا تبلغ كلفتها الاجمالية سبعة مليارات ريال سعودي (١.٩ مليار دولار).

وتضمنت الفرص والدراسات التي اقترحتها شركة «سابك»، ووردت في التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المشاريع الآتية:

المستلزمات الطبية من البلاستيك ذات الاستخدام الواحد بكلفة ٤.٣ مليون ريال والشرائح الخاصة بحفاضات الاطفال بكلفة ٤.٦ مليون ريال ومحابس (صنبور) مياه بلاستيكية بكلفة ٤.٣ مليون ريال والفيلم غير المنسوخ بكلفة ٤٠ مليون ريال وعبوات تعبئة الخضر والفاكهة والمخللات بكلفة ١٠.٥ مليون ريال.

كما شملت عبوات الدهانات ومواد الطلاء من البلاستيك بكلفة ٢٢.٨ مليون ريال والاستفادة من اكياس البولي بولين المنسوجة بعد استعمالها بكلفة ٦.٥ مليون ريال وبلاستيك قابل للامتداد من البولي اثيلين الخطي المنخفض الكثافة بكلفة ٨.٥ مليون ريال وتوصيلات مياه السخانات بكلفة ٦.٥ مليون ريال والاحذية والشباشب والصنادل البلاستيكية بكلفة ٦.١ مليون ريال وكبريتات الصوديوم بكلفة ١١١ مليون ريال والاغطية البلاستيكية الخفيفة بكلفة ١٢.٥ مليون ريال والمبيض الضوئي بكلفة ١٣ مليون ريال.

وضمت مشاريع «سابك» المعروضة للاستثمار مشايات وقصريات الاطفال بكلفة ١٩ مليون ريال والحقائب المدرسية بكلفة ١٩.٤ مليون ريال والخشب البلاستيكي بكلفة ١٣ مليون ريال ومكاتب الاستعلامات بكلفة ٧.٥ مليون ريال ووحدات البوفيه بكلفة ٨.٦ مليون ريال وأنابيب الري ذات الرذاذات بكلفة ٥.٤ مليون ريال ومجموعة حمام كامل خارجي بكلفة ٧.٣ مليون ريال وغطاء صحن سيارة النقل الصغيرة بكلفة ٧.٤ مليون ريال وأعمدة الاسوار بكلفة ١٣ مليون ريال وكراسي الحدائق العامة بكلفة ثمانية ملايين ريال.

وشملت الفرص ايضا مشاريع لانتاج طاولات الحدائق العامة بكلفة ٦.٦ مليون ريال وحواجز الاسوار بكلفة ٦.٦ مليون ريال وارفف المصاحف في المساجد بكلفة ٦.٦ مليون ريال ومسطحات التقطيع بكلفة ٦.٢ مليون ريال وشباك الصيد بكلفة ٧.٧ مليون ريال وشباك التعبئة بكلفة ١٣.٤ مليون ريال ولعب الاطفال الدوسية والاكلاسير بكلفة ١١.٤ مليون ريال وصناديق النقل الزراعية بكلفة ١١ مليون ريال والسمادات الزراعية بكلفة ثمانية ملايين ريال وأحواض الزراعة الكبيرة بكلفة ٥.٦٧ مليون ريال والورق الصناعي بكلفة ٥٣ مليون ريال وابواب وأطارات النوافذ من «بي. في. سي» بكلفة ٢٩ مليون ريال.

وضمت الفرص الاستثمارية ودراسات الجدوى التي قدمتها الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية امكانات اقامة المشاريع الآتية:

راتينجات الفينول ويكلف تسعة ملايين دولار في المنطقة الشرقية وشمع البارافين ويكلف ٣.٤٥ مليون دولار وراتينجات الالكيد ويكلف ١٣.٤ مليون دولار وماليك انهيدريد ويكلف ٢٥ مليون دولار وخماسي الاريثريتول ويكلف ٢٥.١ مليون دولار والبولي فينيل كلوريد ويكلف ٩.٤ مليون دولار وكبريتات الصوديوم ويكلف ١٩.٥ مليون دولار.

وضمت المشاريع المعروضة من جانب الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية انتاج كحول البولي فينيل بكلفة ٥٣.٨ مليون دولار وهيبو كلوريد الصوديوم بكلفة ٤.٨٣ مليون دولار واستيات البولي فينيل بكلفة ٢٥.٣ مليون دولار وراتينجات الايبوكسي بكلفة ٢٦ مليون دولار وهيبو كلوريد الكالسيوم بكلفة ٧.٤ مليون دولار ونيترات الامونيوم بكلفة ١٤.٥ مليون دولار واسود الكربون بكلفة ١٨.٨ مليون دولار وبيوتيل المطاط بكلفة ١٨.٨ مليون دولار والبولي كربونات بكلفة ٤٧ مليون دولار وأنتاج الفوسجين بكلفة ٤.٥ مليون دولار والزنك بكلفة ٤.٨ مليون دولار والتاك بكلفة ٨٦٦ مليون دولار وكالبور لاكتم بكلفة ٢٦٢.٨ مليون دولار.

وشملت الفرص الاستثمارية التي اقترحتها «الدار السعودية للخدمات الاستشارية» امكانات انتاج الاكليريك والكربلونيريل بكلفة ١٤٤٨ مليون ريال وانتاج البولي ايثيلين غلايكول بكلفة ٤٠ مليون ريال وانتاج ثلاثي بولي فوسفات الصوديوم بكلفة ٨٧.٤ مليون ريال وانتاج حامض الترفيتليك بكلفة ١٢١٥ مليون ريال وانتاج حامض الفوسفوريك بكلفة ٩١٠ ملايين ريال وانتاج حبيبات او خرزبولي اميد ٦ بكلفة ٢٣٠ مليون ريال وانتاج خيوط البولي اسيد ٦ بكلفة ٦٠٥ ملايين ريال وانتاج سيانيد الصوديوم بكلفة ١٥٠ مليون ريال.

كما شملت ايضا انتاج الصوف الصخري بكلفة ٤٨.٨ مليون ريال وانتاج الفينول والاسيتون بكلفة ٦٨٠ مليون ريال وانتاج كبريتات الامونيوم بكلفة ٢٦.٦ مليون ريال وانتاج كربونات الرصاص بكلفة ١٨.١ مليون ريال وانتاج كلوريد المغنيسيوم بكلفة ٢٧.١ مليون ريال وانتاج الكيومين بكلفة ٢٢٢ مليون ريال.

وضمت قائمة المشاريع ايضا انتاج معدن المغنيسيوم بكلفة ٢٥٠ مليون ريال وانتاج اسود الكربون بكلفة ١١٦ مليون ريال وانتاج هيبوكلوريد الكالسيوم بكلفة ١٦٨ مليون ريال وانتاج الملابس الرياضية والمنزلية بكلفة ٣٠.٢ مليون ريال وانتاج خيوط الصوف الطبيعي بكلفة ١٢٠ مليون ريال وانتاج افران الغاز بكلفة ١٥ الى ٢٠ مليون ريال وصناعة بعض المنتوجات الحديدية بكلفة تتراوح ما بين ١٠ و١١٠٠ ريال للطن الواحد.

وشملت ايضا انتاج أجهزة اطلاق الحركة والاشعال بكلفة ٢٠.١٥ مليون ريال وتجميع أجهزة الاستقبال بكلفة ١٢٠ الى ١٥٠ مليون ريال وانتاج الثلاجات والفريزرات والبرادات بكلفة تتراوح بين ٤٠ و٤٥ مليون ريال وانتاج العازلات الكهربائية من جميع المواد بكلفة ٢٥ مليون ريال وانتاج غسالات ونشافات الملابس بكلفة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مليون ريال وانتاج قواطع الدائرة الكهربائية تتراوح بين عشرة ملايين ريال وانتاج المحركات الكهربائية بكلفة تتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ مليون ريال.

وجاء في قائمة مشاريع الدار ايضا انتاج المراوح المنزلية بكلفة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ مليون ريال وانتاج مضخات الاستخدام المنزلي بكلفة تتراوح بين ثمانية ملايين ريال وانتاج أدوات السلامة والارشاد في الطرق بكلفة ١٣.٢٥ مليون ريال وانتاج ألواح الغرانيب بكلفة تبلغ ٨.٣٠ مليون ريال وانتاج أدوات مدرسية بكلفة ١٣.٢٥ مليون ريال وانتاج لعب الاطفال البلاستيكية بكلفة تصل الى ٩.١٣ مليون ريال وانتاج الورق من قش القمح بكلفة ٢٥ مليون ريال وانتاج اطارات النوافذ والابواب من مادة الـ «بي. في. سي» بكلفة ٢٩ مليون ريال وأنتاج اغذية للاطفال بكلفة تبلغ ١٢.٦٣ مليون ريال وتعبئة وحفظ البقول بكلفة تبلغ ٢٦ مليون ريال.

وكذلك انتاج البيض المجفف والمجمد بكلفة ١٤.٢٨ مليون ريال وانتاج الحليب المركز والقشدة المعلبة بكلفة ٥٣.١٨٩ مليون ريال وانتاج الشوكولاتة الفاخرة بكلفة ٢٢ مليون ريال وانتاج عليقة علف متوازنة للحيوانات المجترة بكلفة ٢٥ مليون ريال وانتاج خلطات كيك جافة وعجائن رقائق هشة بكلفة ١٥.٣٠٥ مليون ريال وانتاج المخللات بكلفة ثمانية ملايين ريال وانتاج النشا وبروتين القمح بكلفة ١٢.٠٩ مليون ريال وانتاج أجزاء الدجاج المجمدة وبروتين الاعلاف بكلفة ٣٨ مليون ريال.

الشارقة

تسهيلات لتجار الترانزيت بعد تشدد في منح الرخص

لم يكد يمضي شهران على صدور قرار الحكومة الاتحادية في دولة الامارات بوقف منح ٤٢ نوعا من الرخص التجارية والمهنية حتى ظهرت تأثيرات ذلك القرار على مناخ الاستثمار في بعض الامارات غير البترولية والتي يعتمد اقتصادها بشكل مباشر على الرسوم البلدية التي تجنيها من الرخص التجارية والصناعية.

وقالت مصادر في بلديات الامارات، ان التراخيص الموقوفة بقرار من وزارة العمل والتي وصفت حينها بأنها «أنشطة هامشية» تشكل نسبة مهمة من عائدات البلديات وان قرار المنع لم يأخذ حاجة البلديات لهذه الرسوم بعين الاعتبار.

وفي رد فعل مباشر على هذا القرار ولتطويق ذيوله، قررت اللجنة الاقتصادية العليا في امارة الشارقة فتح باب الاستثمار للتجار والمستثمرين الذين يدخلون دولة الامارات بتاشيرة مرور (ترانزيت) وهو ما يخولهم حق الاقامة لمدة ١٤ يوما في الامارات.

وكانت بلدية الشارقة والسلطات الاقتصادية في الامارة تمتنع عن ترخيص منشآت لهذه الفئة من الزوار وتشترط على رجال الاعمال على تأشيرة زيارة بغرض التباحث التجاري صادرة من سلطات الهجرة بطلب من احدى المؤسسات او الشركات التجارية العاملة في الدولة.

ومنح القرار حاملي تأشيرات الزيارة السياحية من رجال الاعمال والمستثمرين حق الحصول على تراخيص تجارية او صناعية او مهنية اذا تقدموا بطلبات تراخيص لمشاريع متميزة تخدم اقتصاد الامارة وتتفق مع خطة التنمية الاقتصادية في الدولة.

وقال محمد بن سالم القاسمي رئيس اللجنة الاقتصادية العليا ورئيس الدائرة الاقتصادية في امارة الشارقة ، ان الاجتماع الذي حضره ممثلون عن غرفة الصناعة والتجارة والبلدية ناقش الوضع الاقتصادي في الامارة والسبل الكفيلة لتشجيع الاستثمار. واضاف: ان توجيهات صدرت للدوائر المحلية ذات العلاقة لمنح التسهيلات المناسبة بخصوص سرعة منح التراخيص بعد استكمال كافة الاجراءات الادارية.

واشار الى ان اللجنة درست قرار الحكومة الاتحادية الخاص بايقاف الترخيص لبعض الانشطة المهنية واكدت على أهميته باعتبار ان الانشطة التي شملها وصلت الى درجة التشبع من حيث العدد المطلوب للسوق المحلية، مضيفا ان اللجنة تأكدت من خلال الاحصائيات والدراسات التي أعدتها الجهات المختصة من ان العدد الموجود من هذه الانشطة في امارة الشارقة يبدو كافيا وقادرا على سد احتياجات السوق.

واكد ان اللجنة اوصت الدوائر المعنية باصدار التراخيص وبالالتزام بالقرار الاتحادي القاضي بوقف ترخيص الانشطة الهامشية . وقال : ان الانشطة المحظورة لا تمثل اكثر من ٢ في المائة من عدد الرخص الممنوحة في الشارقة وان الامارة ما تزال مفتوحة لكل الانشطة الاخرى والتي لم يشملها القرار.

وبالرغم من التأييد الذي أعلنه البيان الرسمي الصادر عن اجتماع اللجنة بالنسبة لقرار وقف التراخيص، الا ان مصدرا مقربا من الاجتماع ذكر ان اللجنة رفعت خطابا الى الحكومة توضح فيه أن بعض الثغرات الناجمة عن التطبيق والتي كان من أهمها ظهور نقص في الخدمات في بعض المناطق السكنية الحديثة. وقال المصدر ان الامارة تتأهب لافتتاح اربع مناطق سكنية حديثة للوفاء باحتياجات النمو المتسارع ، في الوقت الذي امتنعت فيه البلدية عن منح التراخيص الجديدة لمحلات «السوبر ماركت» وكي الملابس والمتاجر الصغيرة وهي خدمات ضرورية لكل منطقة سكنية.

وسبق للامارة ان طلبت من الوزارة اعتماد نظام الحصص من التراخيص المهنية الهامشية والعمل على زيادتها دوريا وفق نسبة النمو السكاني في كل امارة، الا ان الوزارة لم تلتفت لهذا الطلب واكتفت باعلان منع شامل مما اعتبر سياسة الكبح المتوسع في الاستثمارات الاجنبية بغرض تحقيق التوازن السكاني بين المواطنين وغيرهم من فئات الوافدين.

دبي

خطة عشرية لميناءي راشد وجبل علي

سجلت سلطة موانيء دبي (ميناءي راشد وجبل علي) ارتفاعا ملحوظا في كمية الحاويات النمطية التي تعاملت معها خلال النصف الاول من العام الجاري بلغ ١٨٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وقد بلغ مجموع ما تم تفريغه في الموانيء الدبوية ١٢.٧٠٠.٠٠٠ طن، أي بزيادة ٩٪ خلال الستة أشهر الاولى من العام.

وقد تضمنت كمية السلع التي شهدت زيادات، الاغذية المثلجة، المركبات التجارية، المعدنيات، القمح والاسفلت.

وقال سلطان بن سليم رئيس سلطة موانيء دبي ومديرها العام، ان الواردات عبر دبي ازدادت اكثر من ٣٠٠٪ خلال السنوات العشر الماضية لتصل الى ٥٠ مليار درهم خلال العام ١٩٩٣.

واضاف ابن سليم في تقرير أصدرته اخيرا سلطة الموانيء، انه خلال السنوات الثلاث الماضية قامت هذه السلطة باستثمارات كبيرة في شراء معدات جديدة وتطوير التسهيلات الموجودة. ولدى السلطة خطة لاستثمارات جديدة لشراء رافعات ضخمة ومعدات مناولة ونظام معلومات تمتد لفترة عشر سنوات مقبلة.

وقال: ان دبي أصبحت مركزاً رئيسياً للشحن البحري في المنطقة، ولهذا ستستمر السلطة في توفير افضل الخدمات من حيث النوعية والسرعة للحفاظ على مميزات دبي التنافسية. واشار الى ان الحركة التجارية تشكل جزءاً مهماً من اقتصاد دبي كمصدر للدخل تساعد صناعة الخدمات مثل البنوك والتأمين والاستثمارات والعقارات والبناء على الازدهار.

ويعاد شحن حوالى ٥٠٪ من البضائع التي تدخل موانيء دبي بينما يتم استيعاب النسبة الباقية في الاسواق المحلية.

وحسب المخطط الذي ترسمه سلطة موانيء دبي فان هذه السلطة ستتعامل مع ٣.٧ مليون حاوية نمطية سنويا بحلول العام ٢٠٠٣ . وقد بني هذا المخطط على أساس تحقيق نسبة نمو بمعدل ٧٪ سنويا في الوقت الذي كان فيه معدل النمو خلال السنوات الثلاث الماضية حوالى ٢٣.

ويلحظ هذا المخطط الاستثماري للسنوات العشر المقبلة شراء ١٣ رافعة تعمل على تفريغ البواخر بما فيها ابدال رافعتين تعملان في الخدمة حاليا وذلك خلال السنوات الثلاث المقبلة، وسيتم تكثيف استثمارات الخطة خلال السنوات الثلاث المقبلة حيث ستزداد الحاملات بنسبة ١٥٪ والتراكتورات الطرفية ٥٦٪.

كما ستتم زيادة معدات مناولة المواد الكمية وتطوير خدماتها البحرية، كما سيتم تشغيل محطة لشحن الحاويات تتضمن خدمات جديدة بحلول العام ١٩٩٧.

ومع تطوير البنية التحتية وساحات الحاويات والبوابات الجديدة ومعدات الاتصال، تشتمل الخطة المقبلة على زيادة الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات لادخال انظمة حديثة للتعامل مع النمو الكبير في حجم العمل.

الكويت

ندوة في لندن تؤكد عودة العافية الاقتصادية

اكدت ندوة اقتصادية متخصصة عقدت في العاصمة البريطانية وخصصت لدرس حجم المبادلات بين الكويت والمملكة المتحدة وسبل تطويرها، متانة الوضع الاقتصادي في الكويت، على الرغم من الازمة الأخيرة في المنطقة، واهمية سوق الاستثمارات والعقود الانشائية فيها واستعادة الدورة الاقتصادية في هذه الدولة الخليجية عافيتها تدريجا نتيجة عودة الثقة الداخلية الى المستهلك.

كما شدد المتحدثون على ضرورة تطوير المفاهيم والفعاليات التي تحكم سير عمل الشركات البريطانية التي تشكو احيانا من عدم البت المنصف من جانب السلطات الكويتية للعطاءات. في حين ان الواقع هو ان تلاعب هذه الشركات بدفاتر الشروط ومحاولتها استغلال الجانب الكويتي يقفان وراء رفض عروضها، وشارك في هذه الندوة سفيرا الكويت والمملكة المتحدة لدى البلدين فضلا عن مشاركة ممثلي عدد كبير من الشركات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية والاستشارية.

وتحدث سفير دولة الكويت في لندن خالد الدويسان عن العلاقات بين البلدين، بينما تحدث السفير البريطاني لدى الكويت وليم فولرتون عن «وجهة نظر عامة في المبيعات سياسيا واقتصاديا ودفاعيا».

وتناول مايكل جورج المسؤول عن ترويج المبيعات في وزارة التجارة والصناعة البريطانية موضوع «الاعمال والفرص المتوافرة» ، بينما تحدث المدير التنفيذي لبنك الكويت الوطني جون فينيغان عن «التجارة وتمويل المشاريع». في حين تناول ديرك هادلي مدير تنمية الاعمال في شركة «رالف ام. بارسون» مسألة «النفط والغاز ودور المقاول في ادارة المشروع»، وتناول بول غودوين من «يستفنسون روود» ملف «الاعتبارات القانونية»، وتحدث ديفيد باركينز الشريك في مكتب «ارنست اند يونغ» في الكويت عن «الضرائب وقضايا المحاسبة».

وقال المتحدثون، الذين تحظر قوانين الجمعية ذكر اسمائهم للحفاظ على حرية المداولات. ان الاحداث في الاشهر الاخيرة اثبتت اهمية المنطقة وان القلق في الكويت لا يعود الى استمرار صدام حسين في السلطة وحسب بل الى طبيعة الدور الذي يمكن ان تلعبه ايران في المستقبل.

واوضحوا ، ان الازمة الاخيرة قدمت اجابة واضحة بالنسبة الى مستقبل الكويت . واثبتت ثقة رجال الاعمال بمتانة الوضع فيها، لا سيما ان الرد السريع والحاسم للقوى الغربية يثبت ان العالم لم ينس الكويت، وان هناك مسؤولية معنوية ازاء هذه الدولة التي ستظل تحتل مرتبة مهمة في المستقبل في نظر العالم.

واعتبروا ان الكويت تشكّل حالة ديموقراطية متقدمة على مستوى المنطقة وان ضرورة موافقة مجلس الامة على بت الكثير من المسائل الاقتصادية يخلق حالة يتعين على رجال الاعمال مراعاتها.

واشاروا الى ان نجاح الكويت في استعادة عافيتها وبناء ما تهدم كان نجاحا رائعا، لكن استمرار العجز في الموازنة الذي بلغ في السنة المالية الجارية ١.٨ مليار دينار (نحو ستة مليارات دولارات) سيتسبب في تآكل الاحتياط المالي للبلاد.

الامارات

حماية الملكية تشجع قيام صناعات تجميع محلية

لا تزال أسواق دولة الامارات العربية المتحدة بانتظار انجلاء الموقف الحقيقي، بعد شهر من بدء تطبيق قوانين حماية الملكية الصناعية والفكرية.

وفيما يؤدي هذا التطبيق الى تاثر العديد من المتاجر والتجار، وارتفاع في أسعار السلع، فان هناك انطباعاً بأن المستهلك مستفيد من منع ترويج السلع المقلدة، كما ان الشركات المنتجة للسلع الاصلية سوف تستفيد ايضا، ويتضرر المقلدون الذين طالما اتهموا بالاساءة الى السلع الاصلية عبر الحاق أسماء شهيرة ببضائع رديئة رخيصة السعر.

ويقول تقرير للمصرف الصناعي في دولة الامارات، انه نظرا لغياب قانون الملكية الصناعية والحماية الفكرية في السنوات الماضية وتمتع الدول بأسواق حرة ومفتوحة على مختلف بلدان العالم، فقد استغلت العديد من الشركات الاجنبية، وبالاخص الشركات العاملة في جنوب شرق أسيا، هذه الوضعية لترويج السلع المقلدة في كافة المجالات ابتداء من لعب الاطفال وانتهاء ببرامج أجهزة الحاسب الآلي المتقدمة تقنيا.

ويرى التقرير الشهري للمصرف الصناعي ان قراري حماية الملكية سيساهمان في تعزيز الثقة في الانتاج المحلي بشكل خاص وفي اسواق الدولة بشكل عام، وذلك على الرغم من ان اختفاء السلع المقلدة سوف لن يتم بشكل آلي وسريع، بل ان هذا الامر سيستغرق بعض الوقت وسيتم بشكل تدريجي. وقال ان السنوات القليلة المقبلة ستشهد تراجعا كبيرا للسلع والبرامج المقلدة لصالح السلع والبرامج الاصلية.

ويتماشى اصدار هذين القانونين مع التطورات المهمة التي تشهدها العلاقات الاقتصادية والتجارية في العالم، وبالاخص انضمام دولة الامارات الى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة والبدء في تطبيق بنودها اعتبارا من بداية العام ١٩٩٥ بعد انبثاق منطقة التجارة الدولية والتي ستأخذ على عاتقها تنظيم شؤون التجارة العالمية بما في ذلك حماية المصنفات الفكرية والملكية الصناعية. وتلبي الاجراءات التي اتخذت حول حماية الملكية الصناعية وحماية المصنفات الفكرية متطلبات العلاقات التجارية مع العديد من البلدان الصناعية. وبالاخص الولايات المتحدة الاميركية التي أبقت الدولة على قائمة مراقبة الملكية الصناعية لسنوات طويلة، مما سيعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه البلدان وزيادة استيراد التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها في دولة الامارات.

وفي الوقت الذي سيساهم فيه تطبيق القانونين في تسهيل انتقال التكنولوجيا المتقدمة للدولة، وبالتالي المساهمة في تنمية القطاع الصناعي، فانه سيؤدي في مراحله الاولى الى ارتفاع اسعار السلع الصناعية في الاسواق المحلية، وذلك بسبب امكانية تقلص السلع المقلدة والحد من تداولها.

ويضرب التقرير مثالا، تجارة قطع غيار السيارات المقلدة في دولة الامارات ، ويقول ان تجارة هذه السلع سوف تتقلص في السنوات المقبلة بنسبة كبيرة، مما يطرح من جديد امكانية تنمية قطاع صناعة قطع الغيار الاصلية.

من جانب أخر تمثل تجارة اشرطة الكاسيت والفيديو كاسيت والافلام السينمائية وبرامج الحاسب الآلي احد اكثر القطاعات التي ستتأثر من جراء تطبيق قانون الملكية الصناعية وحماية الملكية الفكرية، كما انها تعتبر من افضل القطاعات التي يمكن ان توجه اليها الاستثمارات المحلية في المستقبل.

وطالما هيمنت تجارة الاشرطة والبرامج المنسوخة على هذا القطاع التجاري المهم، حيث سيطرت تجارة الاشرطة والبرامج غير الاصلية على ٧٥٪ من حجم السوق المحلية البالغ ٦٠٠ مليون درهم تقريبا، وتبلغ قيمة النسخة التقليدية من ١٥-٢٠٪ من قيمة النسخة الاصلية ، مما يتسبب في خسائر جسيمة للشركات المصنعة والمنتجة للاشرطة والبرامج الاصلية.

ومع تطبيق القوانين الجديدة فانه يتوقع ان ترتفع نسبة تجارة النسخ الاصلية لتصل الى ٦٠٪ من اجمالي تجارة الاشرطة والبرامج في السنوات القليلة المقبلة على اعتبار ان عملية النسخ غير المشروعة تحتاج لجهود مكثفة ولاجراءات معقدة للسيطرة عليها، حيث تتخذ الضوابط اللازمة في ادارة الملكية الصناعية بوزارة المالية والصناعة ووزارة الاعلام لتطبيق القانونين المشار اليهما حول الملكية الصناعية وحماية المصنفات الفكرية.

وعلى العكس من امكانية ارتفاع اسعار السلع الصناعية والناجم عن الحد من تجارة السلع المقلدة، فان اسعار الاشرطة وبرامج الحاسب الآلي الاصلية ستنخفض اسعارها مع تقلص تجارة الاشرطة والبرامج المقلدة، وذلك بسبب شدة المنافسة في هذا المجال، تلك المنافسة التي أدت الى انخفاض اسعار اجهزة الحاسب الآلي بنسب كبيرة في السنوات الماضية، اذ ان الشركات الكثيرة الموجودة في الدولة والمنتجة للاشرطة والبرامج ستحاول قدر الامكان زيادة حصتها في اسواق الدولة، خصوصا وان التجارة في هذا القطاع تتميز بالتنوع وليس بالاحتكار، كما هو الحال في تجارة قطع غيار السيارات الاصلية. ويفتح هذا التغيير الكبير في سوق الاشرطة وبرامج الحاسب الآلي امكانيات واسعة لتطوير بعض الصناعات النظيفة والمتقدمة تكنولوجياً والتي تتناسب والاوضاع الاقتصادية والسكانية في دولة الامارات كصناعة الحاسب الآلي والعديد من الصناعات الالكترونية والاشرطة وانتاج البرامج المتنوعة في كافة المجالات.

وبشكل عام تضع هذه القوانين دولة الامارات في مصاف الدول المتطورة في مجال الحماية الفكرية والتي مضى على تطبيقها مئات السنين في اوروبا، حيث صدر اول قانون يتعلق بحقوق المؤلف في عام ١٥٥٦ في بريطانيا ، وبعد ثلاثة قرون تقريبا تم في العام ١٨٨٣ ابرام اتفاقية باريس الدولية بخصوص حماية الملكية الصناعية، ثم اتفاقية «برن» في عام ١٨٨٦ بشأن حماية المصنفات الفكرية. واخيرا الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الفكرية المصدق عليها في عام ١٩٦٧، والتي انضمت اليها العديد من البلدان العربية في أوقات متفاوتة.

تصدير المنتوجات بأسعار تنافسية للوصول الى الأسواق الاقليمية والدولية

أكد سعيد أحمد غباش وزير الاقتصاد والتجارة بدولة الامارات العربية المتحدة «التوجهات الحكومية لتحميل المستثمرين التكاليف الحقيقية لمدخلات الانتاج. وقال ان المستثمر مطالب بالبحث عن الفرص الحقيقية للاستثمار وحساب كلفة الانتاج من دون الاعتماد على المنتوجات المدعومة من قبل الدولة».

وقال غباش في حديث الى مجموعة من رجال الاقتصاد والاعمال والمصارف في ندوة دراسات الجدوى الاقتصادية وأثرها في انجاح المشروعات عقدت في معهد الامارات للتدريب المصرفي، ان السوق الدولية تشهد منافسة حادة ستكون الغلبة فيها للمشروعات الكبيرة القادرة على تحقيق درجة عالية من التنظيم والانتاج والكفاءة مما يقلص فرص النجاح أمام المشاريع الصغيرة التي تعتمد على كثافة العنصر البشري في الانتاج.

وأكد ضرورة استخدام أساليب التقنية الحديثة والاستخدام الامثل للموارد البشرية وتحقيق جودة ووفرة الانتاج . وقال ان هذه السياسة التي تأخذ بها الدول الكثيفة السكان لتخفيض كلفة الانتاج تصبح ضرورة في دولة الامارات العربية ومنطقة الخليج حيث تعاني هذه الدول من ندرة العنصر البشري المحلي.

وأشار غباش الى سنوات التطور التي تبعت اكتشاف النفط في دولة الامارات والخليج ، والى ان المشروعات التي قامت في تلك الفترة اعتمدت على الدعم الحكومي للمشروعات في مجال الطاقة والخدمات الصحية وغيرها وعلى توفير الأيدي العاملة الرخيصة بصورة كثيفة من دون احتساب للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني، مما خلق سلسلة من التبعات الاقتصادية وعملت على تشويه الهياكل الانتاجية والتي يمثل أكبر معاملها الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية.

وقال، ان الترويج لاعتماد مبدأ الدراسات الاقتصادية للمشروعات يعتبر أهم أدوات ومكونات التخطيط العلمي لأية عملية اقتصادية تنموية ومن دونها يصبح الاستثمار مجازفة غير مضمونة النتائج تنتهي الى الفشل ، وان صادفت النجاح في بدايتها. مؤكدا ان «النجاح الذي لا يبنى على معايير علمية صحيحة هو نجاح المصادفة الذي يتلاشى مع مرور الزمن ويصبح عبئاً على صاحبه ورقماً سلبياً في اقتصاد الدولة». وأشار غباش الى تقلص اسهام النفط في الناتج المحلي الاجمالي ، وقال: ان مساهمة النفط في الصادرات الوطنية بلغت حوالى ٨٢ في المائة بينما كانت مشاركته في الأيرادات العامة حوالى ٨٣ في المائة في حين بلغت مساهمته المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي ٦٣ في المائة وذلك لعام ١٩٩٣.

وقال: اذا أخذنا هذه الحقيقة بعين الاعتبار لأدركنا مدى الحاجة الى تنويع مصادر الدخل مما يتطلب استغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة وصولا للحجم الامثل من الاستثمار الذي يمكن في ظله خلق قاعدة انتاج ذاتي للاقتصاد الوطني التي توازن بين كافة الخيارات المطروحة كاستراتيجيات للتنمية.

وأكد أن الخيار الامثل للتنمية الصناعية في المنطقة هو الاتجاه نحو استخدام التقنية المتقدمة وفتح أسواق لتصدير المنتوجات بأسعار تنافسية للوصول الى السوق الاقليمية والدولية.

وقال غباش : إن قطاعات الاستثمار العام والخاص لم تشعر بعد بأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للتقليل من مخاطر الاستثمار وتحليل حساسية الأداء للمشروع واعطائه مؤشرات تقديرية كمية ونوعية حول ظروف العرض والطلب مما نجم عنه العديد من المشروعات التي لم تحقق النجاح او تلك التي لا تعمل سوى بجزء من طاقتها الانتاجية مما يمثل استنزافا للموارد وهدراً للطاقات.

البحرين

تراجع اسعار العقارات

سجل سوق العقارات في البحرين هذا العام تراجعا أسرع مما كان متوقعا في بداية العام الجاري. وقالت مصادر عقارية، ان التداول العقاري بدأ يسجل انخفاضا منذ بداية الربع الثاني من العام الماضي وبلغ مستوى متدنيا في ايلول/سبتمبر الماضي حين بلغ حجم التداول ٦.٨ مليون دينار فقط مسجلا بذلك انخفاضا مقداره ٤٠ في المائة عن الشهر نفسه من العام الماضي وانخفاضا قدره ٢٠ في المائة عن الشهر السابق اب/أغسطس.

واوضحت احصائيات اعلنتها وزارة العدل ان التداول العقاري قد سجل انخفاضا مقداره ١٥.٢ في المائة خلال الربع الثالث من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغ اجمالي التداول ١٠٣ ملايين دينار بحريني.

ويشعر المستثمرون العقاريون بالقلق من ان يمتد تأثير المتغيرات التي حدت من نمو السوق العقارية حتى نهاية العام الجاري وربما استمرت حتى الصيف المقبل. وقالت مصادر ان الاستثمار في القطاع العقاري فقد منذ بداية العام الحالي الكثير من جاذبيته التي تميز بها منذ انتهاء حرب الخليج وبلغت ذروتها خلال العامين الماضيين.

وجاء تراجع الجاذبية الاستثمارية للقطاع العقاري مع بروز عدة قنوات استثمارية منافسة منها الصناديق الاستثمارية التي انشأتها عدة بنوك وامتصت جانبا مهماً من السيولة المحلية، بالاضافة الى مضي الحكومة قدما في برنامج التخصيص الذي يمتص ايضا جانبا من السيولة المحلية، هذا الى جانب ان فوائد الودائع المصرفية اصبحت اكثر اغراء عنها في السابق.

ويقول العقاريون ان معطيات السوق الحالية صرفت المستثمرين عن قطاع العقارات مما قاد الى ركود اكبر وتشبع السوق بالمعروض، وبالتالي الى انخفاض الاسعار بما يتراوح ما بين ٢٠ - ٢٥ في المائة عن العام الماضي خصوصا أسعار الاراضي للاغراض الاستثمارية.

كما انحسر الطلب على الشقق التي تصل ايجاراتها الى ٥٠٠ دينار والمساكن التي تزيد ايجاراتها على ١٠٠٠ دينار بسبب تباطؤ وتيرة انشاء المصانع والاعمال الجديدة التي غالبا ما تجلب معها فائضاً في الطلب على هذه الفئة من المساكن.

ويذكر ان هناك ٢٨ مبنى جديدا تحت الانشاء يضم كل منها ٢٠ شقة في المتوسط ستكون جاهزة للسكن خلال الاشهر الستة المقبلة وستضيف للسوق ما لا يقل عن ٥٠٠ شقة سكنية، هذا بالاضافة الى وجود ٥ مجمعات سكنية ضخمة يتوقع ايضا الانتهاء من انشائها في الفترة نفسها، الامر الذي سيعزز من فائض المعروض من هذه الفئة من الوحدات السكنية وسيجبر مالكيها على خفض الاسعار ليتمكنوا من المنافسة. ويعتبر سوق الشقق متوازنا حتى الآن في قطاع الشقق والمساكن التي لا يتعدى ايجارها ٣٠٠ دينار بحريني.

وعلى الرغم من عدم توفر احصاءات رسمية عن حجم التداول الخليجي في قطاع العقارات البحريني ، فان مصادر القطاع تؤكد على تراجع حصتهم في التعامل المحلي من ٢٠ - ٢٥ في المائة خلال العام الماضي الى ١٠ في المائة.

وعزت المصادر ذلك الى انصراف الكويتيين الى بدائل استثمارية افضل في بلادهم بالاضافة الى تفضيلهم للاستثمار العقاري في اوروبا، في حين قلص السعوديون استثماراتهم لأن الاستثمار العقاري في السعودية اصبح اكثر جاذبية منه في البحرين.

ولتعزيز أداء القطاع العقاري يؤكد عقاريون على أهمية ايجاد قنوات تمويل عقارية كانشاء بنك عقاري ورفع سقف القروض الحكومية للبناء وشراء المساكن وذلك بسبب ارتفاع حجم الفائدة التي تحتسبها البنوك على القروض الشخصية لأغراض البناء وشراء العقارات.

وبشكل عام يتوقع العقاريون ان يحتفظ الملاك بما لديهم من أراض وعقارات حتى يتحسن وضع السوق، ولكن لا يتعدى تفاؤلهم ان يزيد العائد على الاستثمار في القطاع العقاري ١٠ في المائة في أفضل الحالات.

قطر

قرض ياباني ومشروع لمضاعفة انتاج الفولاذ

قالت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» «ميس» ان بنك سوميتومو يرتب قرضاً قيمته ٢٥٠ مليون دولار لقطر سيستخدم في تمويل حصتها في مشروعات كبرى.

وقالت النشرة التي تصدر في قبرص ان «سوميتو مو» بعث رسائل بالفاكس الى المشاركين المحتملين في تقديم القرض.

وقال انه تلقى بالفعل ردودا تعرب عن اهتمام شديد من ثلاثة بنوك مقارها في الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا. وستكون مدة القرض خمس سنوات وبسعر يزيد ٥/٨ نقطة عن سعر الفائدة بين البنوك في لندن «ليبور».

ونقلت «ميس» عن مصرفي خليجي وصفه القرض بانه «انتحاري» في اشارة الى الهامش الصغير نسبيا، وكان سعر قرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار رتبه بنك الخليج الدولي لقطر في وقت سابق من هذا العام يزيد ٠.٨٥ نقطة عن سعر قرض ليبور».

لكن «ميس» قالت ان سوميتومو قال: ان قروض دعم ميزان المدفوعات تكون عادة ذات هوامش افضل من قروض تمويل المشروعات، وكان سعر قرض قيمته ٣٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات رتب لسلطنة عمان يزيد ٥/٨ نقطة عن سعر «ليبور». وقالت النشرة ان سوميتومو يأمل في بدء جمع القرض المشترك قريبا.

على صعيد أخر تبدأ شركة قطر للفولاذ قريبا تنفيذ مشروع توسع من مرحلتين، لزيادة طاقتها الانتاجية بنحو ٦٤٠ الف طن سنويا. ويكلف هذا المشروع حوالى ١٣٠٠ مليون ريال قطري (٣٥٠ مليون دولار)، وتبلغ الطاقة الاجمالية لمصنع الشركة ٦٠٠ الف طن سنويا.

وقال يعقوب حمام، مدير الانتاج والمدير الفني في الشركة:

«ان مرحلتي الخطة الجديدة سوف ترفعان الانتاج ليصبح ١.٢٤ مليون طن سنويا، مما يجعله المصنع الثاني في المنطقة بعد المصنع السعودي الذي ينتج ٢.١ مليون طن سنويا.



الشيخ خليفة

واضاف: ان المرحلة الاولى تتضمن زيادة الانتاج بمقدار ١٤٠ الف طن، وبتكلفة ٢٠ مليون دولار (٧٥ مليون ريال) ، وسيستغرق انجاز هذه المرحلة حوالى ١٥ شهرا.

اما المرحلة الثانية فتضيف ٥٠٠ الف طن اخرى الى انتاج المصنع بتكلفة ٣٣٠ مليون دولار، وسوف تشمل تركيب معدات متعددة جديدة وذات قدرات نوعية وكمية افضل.

نظرية «الاحتواء المزدوج» لمستشار الأمن القومي الاميركي

تهميش العراق وايران ومنعهما من الالتقاء

اثارت «المواجهة» الاخيرة بين الولايات المتحدة والعراق بسبب تحريك صدام حسين قواته باتجاه الحدود الكويتية ، موجة من التكهنات ، والتحليلات، المعقولة وغير المعقولة. الصحيحة نسبياً والوهمية كلية. وقد ارتأت «الميزان» ان ترجع الى آراء انطوني لاك، Anthony Lake مستشار الأمن القومي للرئيس الاميركي بيل كلينتون كما نشرها في مجلة «الشؤون الخارجية». وفي ما يلي نص المقال المذكور الذي نشر بعنوان «مواجهة الدول المرتدة».

الخارجون على القانون

من شأن انتهاء الحرب الباردة، ونشوء الدول المستقلة حديثاً في اوروبا الشرقية، ان توسع توسيعاً كبيرا عائلة الدول الملتزمة الآن بالسعي الى اقامة المؤسسات الديموقراطية، وتوسعة الاسواق الحرة، والتسوية السلمية للنزاعات، وتعزيز الأمن الجماعي.

وللولايات المتحدة مسؤولية خاصة لرعاية وتشجيع هذه القيم الأساسية من أجل مصالحها الخاصة، ومن أجل مبادئها سواء بسواء.

وفي الوقت ذاته، فان سياستنا يجب ان تواجه واقع وجود دول مرتدة وخارجة على القانون، وهي دول اختارت ليس فقط ان تبقى خارج العائلة، وانما انقضت ايضا على قيمها الأساسية. وهناك عدد من هذه الدول «المرتدة»: كوبا، كوريا الشمالية، ايران، العراق، ليبيا.

هذه الدول تفتقر حتى الآن الى *الموارد التي تجعلها من الدول العظمى*، التي تمكنها من ان تهدد تهديدا خطيراً النظام الديموقراطي الذي يجري خلقه حولها.

ومع ذلك فان مسلكها هو في الغالب مسلك متمرد وعدواني. والروابط بينها تتزايد وهي تسعى الى عزل نفسها عن اتجاه عالمي تبدو غير قابلة على التكيف معه، او تحاول اجهاضه.

ولهذه الدول المرتدة خصائص مشتركة. ولمّا كانت تحكمها مجموعات تسيطر على السلطة بالقمع، فانها تعمل على قمع الحقوق الاساسية للانسان وتشجع الايديولوجيات المتطرفة. وعلى الرغم من ان نظمها السياسية متفاوتة، فان بين زعمائها نفورا مشتركا من المشاركة الشعبية مما يخلخل النظم القائمة.

وتظهر هذه الدول عجزاً مزمناً عن التعاطي البناء مع العالم الخارجي، ولا تستطيع ان تقدم اداء فعالاً في التحالفات، حتى في تلك التي تعقدها مع أنظمة مشابهة. وهي في أغلب الأحيان في موقف دفاعي وعرضة للانتقاد المتزايد وتكون هدفاً للحظر والمقاطعة على المنابر الدولية.

واخيرا، فانها جميعها لها عقلية الحصار. وتبعاً لذلك تجدها عاكفة على برامج عسكرية طموحة ومكلفة، وخصوصا في مجال اسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصاروخية في سعي وهمي الى توازن كبير لحماية أنظمتها أو للترويج لمقاصدها في الخارج.

وللولايات المتحدة ، بصفتها الدولة العظمى الوحيدة، مسؤولية خصوصا في اقامة استراتيجية لتحييد تلك الدول المرتدة واحتوائها واعتماد ضغوط انتقائية لعلها تتحول في النهاية الى دول بناءة في المجتمع الدولي. وكل واحدة من هذه الدول المرتدة فريدة في تاريخها وثقافتها وظروفها، وقد فصلت الاستراتيجية الاميركية تبعا لذلك. لكن هناك قواسم مشتركة. وفي كل حالة من هذه الحالات لدينا تحالفات واقمنا قدرات عسكرية كافية لردع أي عمل عدواني او الرد عليه.

اننا نسعى الى احتواء تأثير هذه الدول أحيانا بعزلها، واحيانا بالضغط عليها، واحيانا عن طريق تدابير ديبلوماسية واقتصادية. كما اننا نشجع بقية المجتمع الدولي على الانضمام الينا في جهود منسقة.

ففي حالتي العراق وليبيا، على سبيل المثال، حققنا حتى الآن اجماعاً دولياً قوياً مدعماً بقرارات الأمم المتحدة.

كذلك، فان الولايات المتحدة داخلة دخولا فعالا في جهود منفردة ومتعددة الاطراف للحد من القدرات العسكرية والتكنولوجية لتلك الدول. ويجري استخدام المعلومات ومكافحة الارهاب وسياسات الحد المتعدد الاطراف من التصدير ، وخصوصا بالنسبة الى اسلحة الدمار الشامل ووسائل اطلاقها. فبالنسبة الى كوريا الشمالية مثلا، فان البرنامج النووي هو اكثر اهتماماتنا الحاحا. ذلك ان احتمال تسلح كوريا الشمالية بالاسلحة النووية، يشكل مخاطر استثنائية على أمن مصالحنا في آسيا، وعلى سلامة نظام منع انتشار الاسلحة النووية على الصعيد العالمي.

وشأن كوريا الشمالية، يشكل العراق وايران تحديات خطيرة لجهودنا في مجال منع الانتشار النووي. ولكن لمّا كانت هاتان الدولتان متجاورتين على ضفتي الخليج في منطقة تضم ٦٥ في المائة من احتياطي النفط العالمي، فان هاتين الدولتين المرتدتين تشكلان ايضا لغزاً استراتيجياً معقداً حيّر سياسات الادارات الاميركية الثلاث السابقات.

ان المبدأ الاستراتيجي الاساسي في منطقة الخليج هو اقامة توازن للقوى مؤات يحمي المصالح الاميركية الحرجة متمثلة في أمن أصدقائنا وفي حرية تدفق النفط بأسعار مستقرة. ففي الادارات السابقة كان هذا متبعا بالاعتماد على قوة اقليمية لموازنة القوة الاخرى. أولا، قامت الولايات المتحدة ببناء ايران في ظل الشاه كعماد اقليمي مفترض للاستقرار . ثم دعمت عراق صدام حسين في حربه ضد الثورة الايرانية لاحتواء تأثيرات حكومة الخميني الاسلامية. وقد فشل النهجان فشلا ذريعا. ففي حالة الشاه انهارت استراتيجية الولايات المتحدة للاستقرار الاقليمي، وفي حالة صدام حسين ساعده الدعم الاميركي على امتلاك ترسانة هائلة من الاسلحة التقليدية استعملها أولا ضد شعبه ثم لاحقا ضد الكويت.

منطقة الاحتواء المزدوج

ان استراتيجية ادارة كلينتون تجاه هاتين الدولتين المرتدتين تبدأ من فرضية ان النظامين كليهما ينتهجان سياسات معادية لمصالحنا. وبالتالي فان وضع الواحدة في مواجهة الاخرى هو أمر مرفوض لصالح سياسة «الاحتواء المزدوج». وباعتماد هذا النهج، لسنا غافلين عن الحاجة الى توازن القوى في هذه المنطقة الحيوية. بل اننا نسعى مع حلفائنا الاقليميين الى ابقاء توازن مؤات من غير الاعتماد على أي من العراق او ايران.

ونحن قادرون على ذلك لأننا نملك عددا من المزايا لم تملكها الادارات السابقة.

● أولا، ألغى انتهاء الحرب الباردة اعتبارا استراتيجيا أساسيا من حساباتنا، فلم نعد نخشى جهودا سوفياتية لاقامة موطئ قدم في الخليج مستغلة دعمنا لواحدة من هاتين الدولتين لاقامة علاقات مع الدولة الاخرى. وهكذا تناقصت تناقصا هائلا الاهمية الاستراتيجية لكل من العراق وايران، وانتهت قدرتهما على ان تلعبا ورقة دولة عظمى ضد الدولة الاخرى.

● ثانيا، خلال العقد الاخير تحقق ميزان قوى اقليمي بين العراق وايران على مستوى عسكري أدنى بكثير. فالنصر العراقي في الحرب مع ايران قد خفض تخفيضا كبيرا من قدرات ايران الهجومية بالأسلحة التقليدية. كما ان هزيمة العراق في «عاصفة الصحراء» خفضت كثيرا من قدراته الهجومية، ووضعت ما يملك من أسلحة الدمار الشامل تحت رقابة صارمة. وفي غياب دولة عظمى بديلة يركنان اليها، تجدهما الآن يواجهان مصاعب خطيرة في تحدي القوة الاميركية.

● ثالثا، نتيجة للغزو العراقي للكويت باتت دول مجلس التعاون الخليجي أقل تردداً في الدخول مع واشنطن في ترتيبات أمنية ونشر مسبق للقوات. وهذه الترتيبات تهيء لقواتنا العسكرية القدرة على التحرك في الخليج ضد أي خطر يتهدد تلك الدول سواء من العراق أو من ايران.

وأخيرا، ان الاتجاهات العريضة في المنطقة أصبحت ايجابية. فواشنطن تتمتع بعلاقات قوية مع بقية القوى الأساسية في المنطقة مثل مصر، واسرائيل، وتركيا، والمملكة العربية السعودية. والتقدم الحاصل في حل النزاع العربي – الاسرائيلي يعزز موقفنا في العالم العربي ويقوي الروابط بين حلفائنا الاقليميين. وهذا يزيد من عزلة العراق وايران ويخفف من قدرتهما على استغلال الصراع العربي – الاسرائيلي لتغذية ما لديهما من طموحات اقليمية. ان التسوية الشاملة التي تسعى اليها الولايات المتحدة سوف تفوت الفرصة على العراق في استغلال القضية الفلسطينية ، وتحرم ايران من قدرتها على بث الفوضى في لبنان.

وباختصار، والى ان تتغير الظروف، لم تعد هناك حاجة للاعتماد على أي من العراق أو ايران لاقامة توازن مؤات وحماية مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها في الخليج. ان ادارة كلينتون واثقة من اننا نستطيع ادامة هذا الوضع بعض الوقت، وذلك في جانب كبير منه لأننا متفاهمون مع أصدقائنا الاقليميين حول الاخطار المشتركة وكيفية التعامل معها. وفي حين نعمل على تعزيز هذه الاتجاهات الايجابية، نبقى متحسبين ويقظين لأي تغيير محتمل.

ان «الاحتواء المزدوج» لا يعني «الاحتواء المكرر» أو المتماثل. فالغرض الأساسي هو مواجهة المواقف العدائية لكل من بغداد وطهران، لكن الاخطار التي تمثلها كل منهما متمايزة، وبالتالي تتطلب مناهج مفصلة خصيصاً لكل حالة. ومع انهما دولتان متجاورتان، فانهما تختلفان في الثقافة وفي التجربة التاريخية. ففي نظام صدام حسين تواجه واشنطن «جشعاً» عدوانياً عصرياً وعلمانياً، وفي ايران تواجه تحدياً من نظام ديني يملك احساساً بقدر ثقافي وسياسي وعداء دفيناً تجاه الولايات المتحدة .

التحدي الايراني

تمثل ايران خطراً اقل وخطراً اكبر. فمن جهة لا تواجه ادارة كلينتون دولة عدوانية صارخة غزت واحتلت دولة مجاورة لها. وبالتالي فانه من المكن اقامة علاقات طبيعية مع حكومة طهران اذا أثبتت رغبتها في الالتزام بالاعراف الدولية وتخلت عن السياسات والاعمال المقلقة للسلام والأمن الاقليميين. ومن جهة أخرى فان الخلافات السياسية مع ايران لن تجد حلاً سهلاً.

ان ايران دولة ثورية يحمل قادتها ضغينة عميقة الجذور بسبب العلاقات الوثيقة السابقة بين الولايات المتحدة والشاه. وما تبثه من رسائل ثورية وحماسية يحمل عدائية مكشوفة للولايات المتحدة ولمصالحها الاساسية. وهذه الحقيقة السياسية الاساسية هي التي تشكل العلاقات في المستقبل المنظور. فالمصالحة ستكون صعبة، لكن الخيار لايران.

ان الخلاف الاميركي مع ايران يجب ألا يفهم خطأ على أنه «صراع حضاري»، أو معارضة لايران كدولة دينية. ذلك ان «البعد الاسلامي » لجمهورية ايران الاسلامية لا يشكل قضية بالنسبة الى واشنطن. كما قال الرئيس كلينتون، فان اميركا تحمل احتراما عميقاً للدين الاسلامي والحضارة الاسلامية. فما نعارضه هو التطرف سواء كان هذا التطرف دينيا أو علمانيا. وما تعيره الولايات المتحدة اهتمامها هو أعمال وسياسات حكومة طهران. وتبذل ايران الآن جهودا سرية للحصول على أسلحة نووية وأسلحة غير تقليدية وأجهزة صاروخية بعيدة المدى لاطلاقها.

ان ايران هي الراعي الاول للارهاب والاغتيالات في أنحاء العالم . انها تعارض معارضة عنيفة ومتشددة عملية السلام العربي – الاسرائيلي. انها تسعى الى تقويض الحكومات الصديقة في الشرق الاوسط وانحاء من افريقيا. انها تحاول الحصول على قدرات هجومية تقليدية لتهديد الدول الصغيرة المجاورة في الخليج. ان سجلها من حيث معاملة مواطنيها، وخصوصا النساء، والأقليات الدينية، هو سجل مثير للقلق البالغ.

وفي مواجهة هذه التحديات المتشعبة، تجد ادارة كلينتون ان مهمتها هذه أسهل مما تواجه في العراق لأن أسلحة الدمار الشامل في ايران ما زالت في المراحل الاولى لتطويرها. وبهذا المعنى، فان الفرصة متاحة لها الآن ان تمنع ايران من ان تصبح لديها في غضون خمس سنوات من الآن، ما كان لدى العراق قبل خمس سنوات.

لكن احتواء ايران أصعب ايضا لأن الادارة الاميركية لا تحظى باجماع دولي ممثلا بقرارات من الامم المتحدة كما هو الحال مع العراق. وليست لديها تفويض بحظر عريض لاحداث تغييرات في المسلكية الايرانية غير المقبولة. وقد حاولت الادارات السابقة تجريب حظها في استمالة «قوى معتدلة» في ايران، فتبين لنا من تلك التجربة أن هؤلاء «المعتدلين» أنفسهم هم المسؤولون عن السياسات عينها التي نجدها مقيتة ولنا عليها اعتراض.

على ان سوء الادارة الاقتصادية في ايران، وقد جاء متلازما مع هبوط أسعار النفط في الاسواق العالمية، وضع الحكومة الايرانية امام وضع اقتصادي يائس. فقد بلغ التضخم ٣٠ في المائة، وبلغت الديون المترتبة على الدولة ٣٠ مليار دولار، وبلغت متأخرات الحكومة في المدفوعات القصيرة الاجل ٥ مليارات دولار، بحيث لم تعد ايران حالة اقتصادية مشجعة. وهذا يسهل على الولايات المتحدة اقناع حلفائها ضد تحسين العلاقات مع ايران لدوافع محض تجارية.


الخميني




بيل كلينتون

صدام حسين

معمر القذافي

ولمقارمة المسعى الايراني للهيمنة على الخليج، تعمل واشنطن عن كثب مع الحكومات الصديقة لمنع ايران من الحصول على المستوردات اللازمة لبرامجها النووية والكيمياوية، وهي شديدة اليقظة لمنع نقل الاجهزة الصاروخية والاجهزة المتعلقة بها من الموردين الحاليين بما في ذلك كوريا الشمالية.

وهذا لا يعني ان واشنطن تنوي الحجر على ايران او حرمانها من جميع أنواع الاسلحة. فالادارة الحالية تميز بين الاسلحة الدفاعية التي لا تؤثر على مناخ الأمن الاقليمي، وبين تلك التي لها استخدامات هجومية من شأنها ان تزعزع الاستقرار في المنطقة.

لا حملة صليبية بل التزام

ان استراتيجية الولايات المتحدة تعتمد اعتماداً كبيراً على التنسيق والتشاور مع البلدان الصديقة. ولا بد للدول الغربية من اسماع ايران باستمرار رسائل مستمرة ومتماثلة.

وقد نجحنا في تكوين نوع من الاجماع شمل «الاتحاد الاوروبي» وكندا واليابان، حول الاعمال الايرانية التي نرى أنها غير مقبولة.

على ان بعض حلفائنا يعتقدون بأن السياسة الاقليمية يجب ان تعتمد في الدرجة الاولى على تقديم حوافز ايجابية لايران. لكن التجارب أثبتت بوضوح ان المحفزات الايجابية مثل التجارة والمساعدات او اعادة جدولة الديون، لا تؤدي الى تغييرات حقيقية في مسلكية ايران غير المقبولة.

فالرسالة الثابتة والفاعلة هي : لا علاقات طبيعية الا بانتهاء تلك الاعمال. لكننا لا نجتنب حوارا موثوقا. فالحوار والضغط ليسا منهجين سياسيين ينفي واحدهما الآخر.

وهناك بعض المخاطر الكامنة في منهجنا تجاه العراق وايران. ذلك ان مواصلة الضغط عليهما قد تدفعهما الى التقارب في جهودهما لمقاومة الغرب. والواقع أن بغداد وطهران قد دخلتا في تعاون محدود خلال السنة الماضية على الرغم من الخلافات بينهما. لكن في النتيجة تبقى فرص المصالحة بينهما محدودة لسبب بسيط هو انعدام الثقة بين الحكومتين الى درجة أكبر من انعدام ثقتهما بالولايات المتحدة . ففي حين ان لهما مصلحة مشتركة في التعاون التكتيكي، فان أياً منهما ليست لها مصلحة حقيقية في تقوية الأخرى، لأن كلا منهما تعرف ان الاخرى سوف تكون الهدف الاول على الشاطئ الآخر من شط العرب.

كذلك، هناك خطر ان تتدخل ايران وتصطاد على ضعف العراق بسبب استمرار جهودنا لاجبار بغداد على الامتثال للقرارات الدولية. فقد رأينا كيف بذلت ايران جهودها لاقامة علاقات مع شيعة العراق ومداخلاتها في السياسات الكردية. فمنذ الحرب العراقية – الايرانية حافظ شيعة العراق على هويتهم العراقية والعربية وما زالوا يكرهون الوقوع تحت النفوذ الايراني.

أما في الشمال فيبدو ان هم ايران هو اضعاف الاقلية الانفصالية الكردية في أراضيها اكثر من سعيها الى اضعاف العراق بتشجيع الشمال العراقي على الانفصال.

والواقع ان ايران، شأنها شأن الدولتين الأخريين المجاورتين للعراق، يهمها اجتناب تفكك العراق خشية ان يشجع ذلك على تفككها هي في الداخل.

لقد وضعت ادارة كلينتون سياسة واقعية وقابلة للاستمرار تأخذ في الاعتبار مصالح الولايات المتحدة وحقائق منطقة الخليج. فالنظامان العراقي والايراني الآن أضعف من ذي قبل وأصبحا في مواقف دفاعية. وقد بدأ النظامان يفهمان فعلا ولو ببطء ان هناك ثمنا يجب ان يدفعاه لقاء تعنتهما في البقاء على الجانب الخاطئ من التاريخ. فهذه ليست حملة صليبية، بل جهد حقيقي مسؤول على مدى الوقت لحماية المصالح الاستراتيجية الاميركية، وتعزيز الاستقرار في النظام العالمي، وتوسعة دائرة مجتمع الدول الملتزمة بالديموقراطية والاسواق الحرة والسلام.

قبل ٤٧ عاما كتب جورج كينان ، (سفير اميركي سابق لدى الكرملين)، تحت اسم مستعار طارحا فكرة احتواء امبراطورية خارجة على القانون . ومما قاله ان الولايات المتحدة تملك الوسائل:

«لزيادة الضغوط التي تعمل في ظلها السياسة السوفياتية زيادة هائلة، بغية تفكيك أو تذويب القوة السوفياتية».

واليوم تواجه الولايات المتحدة تحدياً أقل بكثير من التحدي السابق في احتواء جماعة من الخارجين على القانون نسميهم «الدول المرتدة». وما زال في مقدورنا ان نسيطر.

**ردٌ في العدد المقبل:
« اللامنطق في الاحتواء المزدوج »**

المال يليّن الجبهة المعادية لصدام حسين

إسقاط الرئيس العراقي يخلق من المشاكل أكثر مما يحل

ما يدفع بلداناً مثل روسيا وفرنسا الى التساهل مع العراق هو مزيج من الاعتبارات المحلية. وبكلام أدق، فان لروسيا، والى درجة أقل لفرنسا، روابط اقتصادية وثيقة مع بغداد يبدو انها توجه مواقفهما الديبلوماسية تجاه العراق.

وقد شهد العالم مثالا سابقا على ذلك قبل ثلاث سنوات. ففي الوقت الذي كان فيه الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف يدعم التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، قبل وأثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، كان يحاول أيضا التوسط بين الجانبين عشية الحملة العسكرية في أواخر شهر شباط/فبراير من تلك السنة. كما ان فرنسا بذلت جهوداً مماثلة قبل ابتداء حرب الخليج. واضافة الى الاعتراض على الاقتراحات الاميركية الأخيرة في مجلس الأمن، شملت الديبلوماسية الروسية ارسال وزير الخارجية اندريه كوزيريف الى بغداد بطبل وزمر. وقد أعلن الوزير الروسي مباهياً ان الرئيس العراقي صدام حسين وافق على الاعتراف بسيادة الكويت في مقابل رفع الحظر النفطي عن العراق خلال ستة أشهر، وهو اقتراح قوبل بفتور من قبل اميركا وبريطانيا. وفي وقت سابق من هذه السنة ارتأت روسيا ايضا ان تتدخل في أزمة البوسنة فتقدمت بمشروع اتفاق أدى الى انقسام التحالف الغربي.

الصداقات القديمة

وهناك أسباب عديدة لهذا المسلك الروسي ولسابقه في الاتحاد السوفياتي. ذلك ان الصداقة بين موسكو وبغداد تعود الى عام ١٩٥٩ فور وقوع الانقلاب الجمهوري ضد النظام الملكي الموالي للغرب في العراق. وشملت العلاقات الوثيقة التي نشأت بينهما المجالات العسكرية والديبلوماسية والصناعية والتربوية. ومع مر السنين بات العراق يستورد كافة احتياجاته العسكرية تقريباً من الاتحاد السوفياتي. ووقع البلدان معاهدة صداقة وتعاون في ١٩٧٢ نصت على «تطوير التعاون في تقوية القابليات الدفاعية». وباستثناء السنتين الأوليين من الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) واظبت موسكو على ارسال شحنات من الاسلحة الى بغداد.

وبمساعدة خبراء البترول السوفيات تمكن العراق من تطوير صناعته النفطية الى درجة الاستغناء عن شركات النفط الغربية. وكان العراق أول بلد نفطي عربي يؤمم شركة نفط غربية هي «شركة نفط العراق» (الاي. بي. سي) في عام ١٩٧٢. أما التعاون في مجال التعليم بين بغداد وموسكو فقد عبر عن ذاته بايفاد طلاب عراقيين الى الجامعات السوفياتية للحصول على شهادات مهنية. وبهذه الطريقة بنى العراق جهازاً يضم الاف الأطباء والمهندسين العراقيين الدارسين في الاتحاد السوفياتي ويتكلمون اللغة الروسية بطلاقة.

وقد ورثت روسيا عن الاتحاد السوفياتي هذا الارث من العلاقات الوثيقة والمتشعبة مع العراق. وهذا هو المصدر الاول للضغط على الحكومة الروسية في موسكو لرفع الحظر عن العراق بعدما لبى شروط مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ (الخاص بوقف اطلاق النار في حرب الخليج) والقرار ٧١٥ (الخاص بمراقبة الصناعات الحربية العراقية).

والصناعة الثانية التي يمكن ان تجني لموسكو أموالا بالعملات الاجنبية هي بأمس الحاجة اليها، الى جانب صناعة النفط والغاز، هي صناعة الاسلحة. وبعد خسارة صادرات الاسلحة الى عدد من البلدان المختلفة مثل كوبا والهند وكوريا الشمالية والحبشة منذ مطلع التسعينات، تتطلع المصانع الحربية الروسية بشغف اليائس نحو ايجاد زبائن لها في الخارج. ومن هؤلاء الزبائن المحتملين يأتي العراق في الطليعة.

وهناك ايضا مسألة الديون المترتبة لموسكو على بغداد وتقدر بما بين ٨ و١٠ مليارات دولار. ولن يستطيع العراق دفع هذه الديون الا بعد استئناف صادراته النفطية المتوقفة منذ شهر اب/اغسطس ١٩٩٠. وقد وقعت شركات النفط الروسية عقودا مع العراق لاعادة بناء صناعته النفطية فور رفع الحظر الدولي عنه. وذكر ان وزير النفط العراقي كان في موسكو يفاوض شركات النفط الروسية على عقود بمليارات الدولارات عندما تحركت القوات العراقية جنوبا.

الشركات الفرنسية

وفعلت الشيء ذاته شركتان فرنسيتان للبترول هما «توتال» و«الف اكيتان» وبشروط مماثلة. وكانت فرنسا قد تميزت بموقفها المؤيد للعراق بين الدول الغربية كافة. ففي خلال الحرب العراقية - الايرانية، وفيما أعلنت اميركا وبريطانيا وقوفهما على الحياد، كانت فرنسا تدعم العراق علناً بحجة ان هزيمته في الحرب من شأنها ان تنشر الاصولية الاسلامية في المنطقة مما يضر بمصالح الغرب. وهكذا باعت العراق طائرات متطورة بالاضافة الى صواريخ «اكسوسيت» التي مكنت العراقيين من اصابة السفن الايرانية. وقبل ذلك، كانت الشركات الفرنسية هي التي قامت ببناء المفاعل النووي قرب بغداد في ١٩٨١ والذي دمره الاسرائيليون.

كذلك ظهر الانحياز الفرنسي الى العراق في الأزمة الاخيرة، حيث امتنعت الحكومة الفرنسية عن دعم الاقتراح الاميركي باقامة منطقة محظورة في جنوب العراق، ثم أعلنت ان الرئيس الاميركي بيل كلينتون قد بالغ بمدلولات التحرك العراقي لأسباب داخلية.

كلينتون على خطى بوش

وفي حين ان مثل هذا الاتجاه ينطوي على مخاطر، وربما أدى فعلا الى دعم نظام صدام، فانه ينطوي في الوقت ذاته على حسنة من حيث انه يساعد على منع تفتت العراق. وهذا ليس بالامر البسيط، لأن تفتيت العراق سوف يؤدي الى اضطراب المنطقة كلها ويفتح الباب واسعاً أمام ايران لاقامة روابط مع السكان الشيعة الكثيري العدد، وخاصة في الجنوب. ويستتبع ذلك ان موسكو وباريس كلتيهما غير مستعدتين لتقبل سقوط صدام. وليس واضحا بعد ما اذا كانت واشنطن تعمل فعلا على اسقاطه. فالرئيس كلينتون كما يبدو يسير على خطى سلفه جورج بوش. أي ابقاء صدام ضعيفا وفي وضع دفاعي مع ابقاء الضغط عليه.

والسياسة التي وضعها بوش بتحديد مناطق محظورة على الطيران العراقي في الشمال الكردي وفي الجنوب الشيعي كمساعدة للقوى المعادية لصدام والمتمثلة في المؤتمر الوطني العراقي، ما زالت قائمة. وفي الوقت الذي اقترب صدام من الامتثال لقرارات مجلس الامن، واصلت الولايات المتحدة ضغطها باضافة شروط جديدة.

الحرب الأهلية

لكن خلال الازمة الاخيرة لم تصر واشنطن على اقتراحها باقامة منطقة محظورة عسكريا في الجنوب . ذلك انها ادركت ان مثل هذا الاجراء سوف يؤدي الى حكم ذاتي للشيعة في الجنوب على غرار الحكم الذاتي للاكراد في الشمال. وهذا من شأنه ان يفتح الطريق أمام الجارة الشيعية القوية ايران لكسب موطىء قدم هناك.

ان نشوء منطقتين للحكم الذاتي في العراق مع انتشار سوء التغذية بين السكان بسبب الحظر الدولي، من شأنه ان يضعف سلطة صدام حسين مما يمهد الطريق الى نهايته السياسية وربما الجسدية. واذا ما حدث ذلك فان العراق سوف يتفتت حتما. وباستثناء المنطقة الكردية، فان الانقسام في بقية المناطق لن يكون واضحاً وجلياً. وخلافاً للاكراد المتمركزين بكثافة في الجبال الشمالية، تجد الشيعة الذين يشكلون ٧٠ في المائة من عرب العراق منتشرين في كل مكان في سهول ما بين النهرين. ولئن كان الشيعة يشكلون الغالبية في الجنوب، فانهم لا يشكلون سوى ثلث السكان في منطقة بغداد الكبرى وفي العراق الاوسط. وبالنظر الى توجه الجنوب الشيعي نحو ايران، فان التوتر التقليدي بين السنة والشيعة سرعان ما سيتصاعد باتجاه العنف. ولما كان الفريقان يقطنان السهل الاوسط ما بين النهرين من غير حدود جغرافية بيّنة بينهما، فان الحرب الاهلية المنتظرة سوف تكون أمر وأدمى منها في البوسنة اليوم. بل ان وجود تقاليد التجنيد الالزامي منذ زمن طويل، الى جانب خبرة طويلة في الحرب مع ايران استمرت ثماني سنوات، يضعان في متناول المتقاتلين خبرات عسكرية متقدمة تجعلهم أشد فتكا وتدميرا مما هو الحال في البوسنة.

الاستقلال الكردي

ان سقوط صدام سوف يعزز تعزيزا كبيرا فرص اكراد الشمال في اعلان استقلالهم. واذا ما حدث ذلك فانه سوف يثير حفيظة الحكومة التركية بحيث تخف على الفور الى خنق الدولة الكردية المستقلة في مهدها.

ولما كان الحزبان الكرديان الرئيسيان قد ابديا قابلية للاقتتال الداخلي، فان انقرة لن تلقى صعوبة في اثارة نزاع اهلي في كردستان المستقلة بهدف تدميرها.

خسائر العراق مرابح ايران

ولذا فان المستفيد الاكبر من انحلال العراق هو ايران التي سوف تشهد كياناً موالياً لها في العراق السابق له حدود مشتركة مع المملكة السعودية والكويت حيث ثلث السكان من الشيعة. وباختصار، فان اسقاط صدام حسين يخلق من المشاكل اكثر مما يحل. وهذا يفسر تردد صانعي السياسة الاميركية في واشنطن ولندن في الاجهاز عليه. لكن هذا التردد في اطاحة صدام هو الذي يتيح الفرص لبلدان مثل روسيا وفرنسا لانتهاج ديبلوماسية ذات دوافع اقتصادية. ان ديبلوماسية كهذه قد تبدو انتهازية. لكن قياساً على مسلكية صدام السابقة، فانه من المرجح ان ينشأ مزيد من الحالات التي تصطدم فيها جهود الادارة الاميركية لعزل العراق بالمصالح الوطنية لحكومات أخرى.

ديليب هيرد
عن «وول ستريت جورنال»

خـواطـر إقتصـادية

يكتبها: سليمـان الفرزلي

ملكيون وجمهوريون

مجلة «الايكونوميست» هي من أهم المجلات الاقتصادية في العالم. وهي الآن مملوكة من جريدة «فايننشال تايمز» اللندنية التي تعتبر ايضا من أدق وأعرق الصحف الاقتصادية في العالم.

وما تقوله «الايكونوميست» يؤخذ في معظم الأحيان على محمل الجد، وفي هذه الايام بشكل خاص في الولايات المتحدة الاميركية.

وعندما وضعت «الايكونوميست» صورة التاج البريطاني على غلافها في أواسط شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي، قائلة ان زمانه قد ولى، تناقلت الصحف الاميركية ذلك بجدية وكأن العرش البريطاني ايل الى الزوال غداً!

والملكيون والجمهوريون على السواء مضطرون بين حين وآخر الى تبرير منطلقاتهم، ولو ان المنطلقات الجمهورية تبدو أسهل في الدفاع عنها. فعندما وضع الدستور الاميركي في أواخر القرن الثامن عشر بعد استقلال الولايات المتحدة عن العرش البريطاني، سئل بنجامين فرانكلين أحد واضعي ذلك الدستور، ماذا يسمى هذا النظام الذي أسستموه؟ فقال لسائله: «انه جمهورية... اذا استطعت ان تحافظ عليها»!

فالنظام الجمهوري، على نظرية فرانكلين هذه، كالنظام الملكي، أو أي نظام آخر بين بين ، أهميته هي في امكانية الحفاظ عليه. والانكليز، الذين تتراءى لهم هذه الايام رؤى جمهورية، مع ان الحركة الجمهورية في بريطانيا ضعيفة وان كانت قديمة العهد، يميلون الى المحافظة لاعتقادهم ان هناك شيئاً في نظامهم يجدر الحفاظ عليه. لكن الانتعاش الجمهوري في هذه الايام يعود الى شعور عام بأن هذا الشيء لم يعد جديرا، ولا سيما ان «حزب المحافظين» الذي قام في جوهره على ان هناك أشياء في النظام المتوارث جديرة بالحفاظ عليها، قد تردى الى درجة انه لم يعد قادراً ان يحافظ حتى على ذاته!

لكن نداء «الايكونوميست» بأن العرش البريطاني قد مضى زمانه وولّى، له رنين خاص لاعتبار تاريخي بالغ الأهمية، وهو ان رئيس تحريرها والتر بايجهوت، من عام ١٨٦١ حتى وفاته في عام ١٨٧٧، له نظرية كاملة في الدفاع عن النظام الملكي، لا ترقى اليها اليوم دعوة «الايكونوميست» بعد اكثر من ١٣٠ سنة الى الخلاص منه.

والمعروف ان بايجهوت قد وضع في تلك الحقبة كتاباً ضمّنه نظريته المذكورة بعنوان «الدستور الانكليزي»، وهو أحد الكتب الكلاسيكية والمرجعية في التاريخ السياسي البريطاني، بل ربما كان الكتاب الوحيد في الموضوع.

وفي رأي واضع كتاب «الدستور الانكليزي» ان الملكية قيمتها في انها تعطي الجمهور أنموذجاً قوامه الهيبة والوقار بحيث يترعرع لدى هذا الجمهور احترام عميق الجذور للنظام الذي هو في الحقيقة على حد تعبيره «جمهورية خفية». فقد كان يعتقد أن بريطانيا هي في الواقع «جمهورية سرية» بالنسبة الى رجال الاعمال والشؤون العامة العارفين ببواطن الامور التي لا يعرفها الناس العاديون حول الحكومة والحكم.

ولما كان النظام الملكي الامثل ، كما نظام بريطانيا في أيامه، هو «جمهورية سرية» ، فان الدور الأعظم للملكية في رأيه هو صرف أنظار الجمهور عن الشغل الحقيقي للحكومة!

وبذلك تكون «الجمهورية» قد نشأت تحت ثنايا أو تحت عباءة «الملكية»!

وقد قال رئيس تحرير «الايكونوميست» المذكور هذا الكلام بعد سنتين من خطاب شهير للرئيس الاميركي ابراهام لينكولن، الذي وصف النظام الجمهوري بأنه «من الشعب وبالشعب وللشعب»، وفي الوقت الذي كانت تستعد فيه بريطانيا وانحاء اوروبية أخرى لتوسيع العملية الانتخابية كوسيلة لاشاعة الديموقراطية.

وكان بايجهوت يرى ان توسعة العملية الانتخابية تجعل النظام الملكي ضروريا اكثر من ذي قبل لأنه سيكون بمثابة «تغطية» أو «قناع» أو «قبعة اخفاء» لأنه، كما قال، «يمكّن الحكام الحقيقيين من التغيير من غير اثارة انتباه الناس الغافلين».

وربما قصد «المغفلين» لأنه كان شديد المغالاة في نخبويته واحتقاره للعامة، لاعتقاده بأن الناس العاديين، الذين يشكلون غالبية الجمهور، غير مؤهلين لحكم انتخابي.

وتبعاً لذلك ، فان العامة في رأيه غير قادرين على فهم النظام الجمهوري او الشعور بالولاء له، وخاصة كما عبر عنه الرئيس الاميركي لينكولن. وقال بايجهوت في ذلك:

«ان للجمهورية أفكاراً صعبة في الحكم. اما الملكية الدستورية فلها فكرة بسيطة ايضا. فيها عنصر مفهوم للكثرة الفارغة، بالاضافة الى قوانين ومفاهيم معقدة للقلة المفكرة».

فالملك، في رأيه، هو رمز وحدة البلاد فوق انقسامات الأحزاب. لكنه وضع مقاييس صعبة لصاحب العرش، ربما لأنه كان يأنف انحياز الملكة فكتوريا في زمانه الى «حزب المحافظين». ولذلك كتب طويلا عن الأذى الذي يلحقه بالبلاد وبالنظام «ملك سيء» حيث قال: «ان اسوأ حالة في نظام ملكي تكون أسوأ بكثير من أسوأ حالة في نظام غير ملكي».

وقد أعطى بايجهوت الملك ثلاثة حقوق: الحق في ان يستشار، والحق في ان يشجع، والحق في ان يحذر، وقال: «ان الملك الحكيم لا يطلب اكثر من ذلك».

وامتدح فكرة ان تكون في البلاد «عائلة أولى» محترمة وموقرة، لكنه اعتبر ان توقع وجود «ملك فاضل» على العرش دائما هو توقع «غير عقلاني». ذلك ان الاغراءات الدنيوية الكثيرة أمام الورثة تجعلهم غير قادرين على مقاومة الاغراء. فضلا عن ان عدم اضطرار صاحب العرش بالحق الشرعي الى الدفاع عن منصبه يجعله رجلا عاديا، بينما يمكن ان يخرج من بين السياسيين رجال وقادة استثنائيون لكونهم يخوضون المعارك السياسية والفكرية للوصول الى المراكز العليا.

وتتساءل «الايكونوميست» الآن عن موقف رئيس تحريرها القديم لو كان حاضراً الحالة الحاضرة: هل سيكون ملكياً أم سيكون جمهورياً؟

ومن غرائب الاشياء ان «الايكونوميست» أجابت عن هذا التساؤل بقولها: «انه من الصعب القول»!

لكن المجلة أشارت الى ان رئيس تحريرها التاريخي كان في قرارة نفسه يرى ان الشعوب الاكثر علماً وثقافة «ليست بحاجة الى ملك دستوري» ، وانه نصح الأمم الحديثة في العالم الجديد «ألاّ تتكل على مثل هذه الانقاض في العالم القديم». غير أنه لم يكن يتصور لبريطانيا شيئا آخر او ان يأتي عليها يوم لا تعود فيه بحاجة الى العرش.

وأوردت «الايكونوميست» قولا لرئيس تحريرها القديم مفاده انه «طالما بقي القلب البشري قويا والعقل البشري ضعيفا، فان الملكية سوف تبقى قوية لأنها تستهوي المشاعر السطحية ، وسوف تبقى الجمهوريات ضعيفة لأنها تستهوي الفهماء»!

وبعد ذلك ، أنحن ملكيون أم جمهوريون؟

انه من الصعب القول!

المستفيدون من حظر النفط العراقي

شركات كبرى وحكومات غربية راهنت ضد ضربة اميركية جديدة

من يستفيد حقاً في حال فرض على العراق وعلى شعبه البائس الاستمرار في دفع تكاليف الحظر على صادرات النفط، وفي حال بقي التهديد الاميركي بضربة عسكرية مسلطاً فوق صناعة النفط العراقية اضافة الى ما أصابها حتى الآن من ضرر وترد؟

ان الحظر الذي تلا الاجتياح الأرعن الذي قام به صدام حسين للكويت قد حمل منافع غير مرتقبة للمملكة العربية السعودية والكويت والمصالح النفطية الكبرى عموما كما يقول فاضل الشلبي المدير التنفيذي لمركز دراسات الطاقة العالمية في لندن في محاضرة مستشرفة له في تموز/يوليو الماضي.

[ملاحظة: فاضل الشلبي عراقي الجنسية وقد عمل في منظمة «اوبيك» سابقا، ومركز الدراسات المذكور الذي يعمل فيه حالياً مؤسسه وزير النفط السعودي السابق الشيخ أحمد زكي - يماني - المحرر]

فالحظر الراهن يمنع العراق من تصدير النفط باستثناء كمية قليلة (يحصل الاردن على بعضها بصورة شرعية ، ويتسرب جزء منها عبر تركيا وايران بالشاحنات او الزوارق التي تمخر الخليج ويشتريها التجار خلسة او بصورة سرية في امارة دبي).

واكبر المنتفعين من الحظر ضد العراق هم السعوديون . فقبل حرب ١٩٩٠ قامت المملكة السعودية باستثمارات ذكية لزيادة طاقتها الانتاجية على غرار ما فعلت من قبل في أوقات ملائمة. وهذا مكنها من تغطية أكثر من ٧٥ في المائة من مبيعات النفط العراقي المحظور. وقد رفعت منظمة «اوبيك» حصة الصادرات السعودية من ٥.٤ مليون برميل في اليوم الى ٨.٤ مليون برميل في اليوم، فاستقرت في النتيجة على ٨ ملايين برميل بزيادة نسبتها ٥٠ في المائة.

ويحسب الشلبي الربح السعودي من هذه الزيادة بسبب الحظر على العراق بحدود ٧٢ مليار دولار . (متوسط دخل المملكة السعودية من ١٩٩٠ الى ١٩٩٣ كان ٤٤ مليار دولار). ومع ذلك، ظلت السعودية تعاني من مصاعب مالية خطيرة. ولهذا فان السعوديين والكويتيين والخليجيين يتوخون بشدة استمرار ابعاد الصادرات العراقية من الاسواق الى أطول أمد ممكن. وحتى قبل الحظر على العراق أخذت المملكة السعودية بصورة مستمرة تستنزف موجوداتها المالية الخارجية. ثم لجأت الى الاقتراض الشديد من المصارف والمؤسسات المالية لتمويل العجز المتفاقم في ميزانيتها. ولهذا ترى السعودية ان العودة المبكرة للنفط العراقي الى الاسواق العالمية تشكل تهديدا ليس فقط لأوضاعها المالية بل ايضا لأمنها الوطني. وهذا صحيح ايضا، وان بدرجة اقل، بالنسبة الى الكويت وايران وفنزويلا على قول خبراء النفط. وهذه الدول الثلاث جميعها استفادت من الحظر بزيادة حصصها في السوق على حساب العراق.

ويقدر الباحثون في مؤسسة الشلبي خسائر الدخل النفطي للعراق منذ احتلال صدام حسين للكويت في عام ١٩٩٠ بنحو ٧٠ مليار دولار او اكثر - اي قيمة صادرات النفط العراقية قبل الحرب بالاسعار الراهنة في السوق.

وكان العراق قبل حربه ضد ايران في عام ١٩٨٠ ينتج قرابة أربعة ملايين من البراميل يوميا. لكن بعد الدمار الشامل الذي أصاب موانىء التصدير، واغلاق خطوط الانابيب، والاضرار التي لحقت بالمنشآت الاخرى، هبط الانتاج العراقي الى مليون برميل في اليوم فقط. على ان مستوى الانتاج العراقي عاد فارتفع الى ٣.٥ مليون برميل في اليوم قبيل المغامرة الكويتية الفاشلة. فالتوقف الذي حصل بعد الحظر في عام ١٩٩١ لم يؤد فقط الى خفض الانتاج، بل قلّص طاقة العراق الانتاجية وبالتالي من قدرته على العودة الى الاسواق.

ولا بد ان صدام حسين والقلة القليلة التي ما زالت موالية له قد شعروا باقتراب النهاية عندما اطلق وزير الدفاع الاميركي السابق ديك تشيني على التلفزيون الاميركي ملاحظة عابرة مفادها انه من الممكن ضرب المنشآت النفطية العراقية بسهولة مرة ثانية. غير ان الشركات النفطية العالمية الكبرى وبعض الحكومات الغربية قد راهنوا ضد ضربة جوية وصاروخية اميركية لشل الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط الى سنوات طويلة قادمة. بل ان الأمل في انهاء الحظر قد حدا برجال النفط الفرنسيين والايطاليين واليابانيين وحتى الاميركيين الى التوجه وجهة وزارة النفط العراقية في بغداد سعياً وراء امتيازات جديدة.

وكانت نشرة MEES النفطية الصادرة من قبرص قد نشرت تفاصيل الصفقات المعقودة في مطلع شهر ايلول/سبتمبر الماضي بين بغداد وموسكو مما يتيح لروسيا دورا رئيسيا في صناعة النفط العراقية عندما تعود تلك الصناعة للوقوف على قدميها. وتقدر قيمة اتفاق طويل الأمد في هذا المجال بنحو ١٠ مليارات دولار. وتشمل تلك المشاريع تطوير حقل النفط الضخم غرب القرنة، وانشاء محطة كبرى لتوليد الكهرباء في اليوسفية، ومد خط لأنابيب الغاز بطول ٣٥٠ كيلومتراً من الناصرية في جنوب العراق الى بغداد.

وبناء على طلب العراق سوف يجري ايضا بناء مرافق جديدة لتخزين وتصدير النفط، ورفع مستوى المصافي ومعامل التكرير المتضررة في الحرب، وانشاء معمل للحديد والصلب.

فاذا كان المهندسون الروس غير خائفين من امكانية تساقط القنابل الاميركية، فانهم مستعدون للبدء بمعاينة وتقويم المشاريع النفطية المتضررة في الحرب.

وفي غضون ذلك، سوف يواصل العراق الالحاح على زبائنه التقليديين من اميركيين وفرنسيين وايطاليين ويابانيين لمساعدته في حمل مجلس الامن الدولي على رفع الحظر.

وعلى صانعي القرارات في الشرق الاوسط ان يفكروا ملياً حول من يستفيد من تجدد النزاع الذي نشأ في جانب منه بسبب المصالح النفطية. فهل ان ضربة ثانية ضد دكتاتور كريه توجب انزال مزيد من الاذى بمجتمع يضم ٢٠ مليون نسمة، حتى ولو كان ذلك يضمن منافع طارئة لأعداء ذلك الدكتاتور؟

جون كولي
عن «هيرالد تريبيون»

المغرب

«فيات» تتغلب على «الرينو» و«البيجو» و«الهوندا» وتفوز بصفقة السيارة الشعبية


الحسن الثاني

تبدأ شركة «فيات» الايطالية مطلع ١٩٩٥ تصنيع سيارات شعبية في المغرب كانت وزارة الصناعة والتجارة أعلنت عن مناقصة بشأنها شاركت فيها شركات اوروبية واسيوية أهمها «رينو» و«بيجو» و«هوندا»، و«ميتسوبيشي» و«داوو» الكورية وغيرها...

وقال بلمداني مسؤول لجنة الاختيار : ان العروض التي قدمتها «فيات» كانت الافضل لأن الشركة الايطالية التزمت بتصنيع سيارات صغيرة لا يتجاوز سعرها حدود ستة آلاف الى سبعة آلاف دولار تستجيب لمختلف الشروط التقنية والفنية التي حددتها الحكومة.

والتزمت «فيات» كذلك بتطوير الانموذج الجديد من تلك السيارات، وتوفير حد أقصى من الاندماج الصناعي من خلال اعتماد قطع غيار وصفائح ولوازم تصنيع محليا.

واشار بلمداني الى ان اللجنة المعنية التي ضمت مسؤولين من وزارات التجارة والصناعة والمال والبيئة والجمارك وغيرها... انقسمت في شأن الاختيار بين الصناعة الأوروبية والصناعة الاسيوية خصوصا اليابانية والكورية، لكن شروطا موضوعية رجحت كفة «فيات» خصوصا ان المجموعة الايطالية تملك تجربة تعامل مع السوق المغربية تمتد الى عقود طويلة.

وستصنع «فيات» نماذج متطورة من نوع «اونو» Uno وستنتج نحو ٤٥ ألف سيارة سنويا ستقوم بتركيبها في مصانع «صوماكا» التي تعتزم الحكومة طرحها للتخصيص، وبين مجموعة دولية.

وتقول مصادر الشركة الايطالية ان السيارات التي تنوي تركيبها في المغرب تشبه التي تصنعها «فيات» في عدد من الدول الاخرى مثل البرازيل وجنوب افريقيا وتركيا.

ويقول الن دوكريف ، مسؤول التسويق في «فيات»: إن الشركة تعتزم كذلك انشاء شركة مستقلة لتسويق سياراتها المصنعة في المغرب من خلال شراكة مع «صوماكا» وتستطيع الشركة تسويق هذا النوع من السيارات في المنطقة خصوصا في المغرب العربي وغرب افريقيا.

وتطالب «فيات» الحكومة المغربية بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من قطع الغيار واللوازم الاخرى وتعتبره شرطا ضروريا لانتاج سيارة شعبية موجهة الى الفئات المتوسطة الدخل او تلك التي تقتني سيارات مستعملة من الخارج.

ويشكل هذا الموضوع حاليا قمة الجدل حول موضوع السيارات في المغرب إذ يدخل البلاد سنويا نحو نصف مليون سيارة يظل منها ما بين ٨٠ الفا ومائة الف سيارة.

ويقول بلمداني : ان الدراسات التي قامت بها «صوماكا» بخصوص هذا الموضوع أظهرت ان كلفة سيارة متوسطة مستعملة مستوردة من الخارج يتراوح بين خمسة الاف دولار وثمانية الاف دولار ويعتبره سعرا قريبا من الاسعار التي تنوي «فيات» طرحها في المغرب، وهو يعتقد ان الجمهور الذي يشتري سيارات أجنبية مستعملة يفوق ٦٠ ألف شخص يمكن ان يتحول جزء كبير منهم الى شراء سيارات حديثة منتجة محلياً وبالسعر نفسه.

واستبعد بلمداني امكان اللجوء الى رفع قيمة الرسوم الجمركية لحماية السوق المحتملة لشركات «فيات» ، لكن مراقبين يعتقدون ان «فيات» ستواجه منافسة شرسة من السيارات المستوردة من اوروبا واغلبها من ايطاليا، ويقول هؤلاء ان الخسائر التي تكبدتها «صوماكا» (نحو ثلاثة ملايين درهم عام ١٩٩٣) يجب ألاّ تغيب عن أذهان مسؤولي «فيات» في بلد يزداد ارتباطه مع اوروبا ويملك جالية تقدر بنحو مليون شخص يجلبون سياراتهم ويسمح لهم ببيعها محليا.

وكانت شركات منافسة للمشروع الايطالي مثل «بيجو» و«داوو» الكورية وضعت شروطا لتصنيع سيارات شعبية في المغرب منها زيادة الحماية الجمركية وتشديد المراقبة على السيارات الاجنبية ورفع سعر متوسط السيارة الصغيرة الى ١٠ آلاف دولار أميركي. لكن هذا التوجه اعتبرته الحكومة منافياً لالتزامات المغرب في «غات» وتوجهات البلد الليبرالية. وتراهن «فيات» على امكانات تسويق ٢٠ الف سيارة في المرحلة الاولى ، على ان تضاعف الانتاج في مرحلة ثانية من خلال تصنيع موديلات راقية، وهي تعتقد ان السوق المغربية تستطيع استيعاب نحو ٢٠ الف سيارة سنويا.

ويعتقد خبراء اقتصاديون ان الانفتاح على استيراد السيارات الاجنبية سيجعل من الصعوبة اقناع الزبائن بالتحول الى سيارات «فيات» الصغيرة حتى ولو كان عامل السعر موثرا في بعض الاحيان، ويستدلون في ذلك بامكان الحصول على سيارات المانية (مرسيدس وبي. إم. دبليو) بضعف السعر الذي ستقترحه «فيات». ويسير مشروع تصنيع سيارة شعبية في المغرب مع برنامج تخصيص المؤسسات الحكومية، وينتظر ان تطرح «صوماكا» للتخصيص قبل نهاية السنة الجارية او بداية السنة المقبلة، وعبرت «فيات» عن رغبتها في امتلاك حصص اضافية للسيطرة على الشركة واعتبرته ضروريا لتتمكن من السيطرة على سوق السيارات الصغيرة في المغرب.

ويعتقد الن دوكريف ، مسؤول التسويق في «فيات»، ان شركته ستطلب من الحكومة المغربية ابرام اتفاقات مع دول عربية في الخليج وأخرى في منطقة المغرب العربي (ليبيا) لتمكين مؤسسته من تسويق موديلاتها المصنعة محلياً وليشكل ذلك تعويضا للشركة في حال استمرار اقبال المغاربة على شراء السيارات الاوروبية المستعملة.

تونس

وزير الاستثمار يتحدث عن سياسة جذب الأموال العربية


محمد الغنوشي: اوروبا اولا...

قدّر وزير التعاون الدولي والاستثمار الخارجي التونسي محمد الغنوشي قيمة الاستثمارات الخارجية المباشرة في تونس بنحو ٨٠٠ مليون دولار في العامين الماضيين، أي ضعف الاستثمارات المسجلة عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. وقال في حديث الى الزميلة «الحياة» : ان فرنسا لا تزال تتبوأ المرتبة الاولى بين شركاء تونس في مجال الاستثمارات الصناعية فقط، واشار الى أن مركز بريطانيا يتقدم بعد الاستثمارات التي وظفتها مجموعة «بريتش غاز» لاستثمار الغاز الطبيعي في حقل «ميسقار» والتي قدرت قيمتها بنحو ٨٠٠ مليون دولار. واوضح الغنوشي الذي شغل منصبي وزير التخطيط ووزير المال نحو عشرة أعوام قبل انتقاله الى الوزارة الجديدة، ان تونس تسعى لاجتذاب مزيد من الاستثمارات الخليجية، وقدر قيمة الاستثمارات العربية في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٢ بنحو ٤٠٠ مليون دولار ، وقال ان مصدرها السعودية والكويت والامارات وقطر . وهنا نص الحديث:

□ ما الجديد في القانون الموحد للاستثمار الذي وافق عليه مجلس النواب؟

- يتميز القانون الجديد للاستثمار الذي دخل مرحلة التنفيذ اعتبارا من السنة الجارية بثلاث خاصيات أساسية:

١- الشمولية اذ يغطي القانون الجديد كل الانشطة الاقتصادية عدا الطاقة والمناجم والقطاع المالي التي تخضع الى قوانين خصوصية، وبذلك يتم استبدال القوانين التي كان معمولا بها في السابق وكانت تتسم بصبغة قطاعية تخص الفلاحة والصناعات التحويلية والسياحة والخدمات ومد هذه الامتيازات الى قطاعات اخرى نذكر منها الانشطة الثقافية والتربوية والنقل والصحة وغيرها.

٢- مبدأ حرية الاستثمار في الانشطة كافة لدى الهياكل المعنية بالنشاط وفتح مجالات الاستثمار للمساهمات الاجنبية بكل حرية عدا أنشطة الخدمات غير الموجهة للتصدير التي تبقى خاضعة لموافقة مسبقة اذا تجاوزت المساهمات الاجنبية نسبة ٥٠ في المائة وكذلك تملك الاراضي الزراعية، الا انه يمكن للاجانب استثمار هذه الأراضي عن طريق التأجير طويل الأمد.

٣- التمتع بنظام المنطقة الحرة لوحدات الانتاج المصدرة وهو نظام يسمح بالتمتع بالاعفاء الجمركي بالنسبة للأجهزة او المواد الاولية ونصف المصنعة المستوردة في اطار عمليات الاستثمار او الانتاج.

□ ما هي الامتيازات الجديدة التي تضمنها القانون؟

يمنح القانون امتيازات مشتركة لكل الانشطة الاقتصادية بشكل مبسط وتخص أساساً اعفاءات جبائية بنسبة ٣٥ في المائة على الارباح المستمرة وتوقيف الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للأجهزة . كما يمنح القانون حوافز خصوصية اضافية بالنظر لأولويات التنمية أهمها التصدير والتنمية الجهوية والتنمية الزراعية ونقل التكنولوجيا وحماية البيئة، وتهم أبرز الحوافز الاضافية.

- الانشطة المصدرة التي تتمتع باعفاء جبائي تام بالنسبة للارباح لمدة عشر سنوات وتخفض في مرحلة لاحقة بنسبة ٥٠ في المائة.

- المشاريع الصناعية والسياحية في مناطق التنمية الجهوية وهي عموما في الولايات الغربية حيث تتمتع بمنحة تبلغ ٨ في المائة من كلفة المشروع واعفاء جبائي على الارباح طيلة عشر سنوات وتخفض بنسبة ٥٠ في المائة لعشر سنوات اضافية.

- المشاريع الزراعية التي تتمتع بمنحة استثمار بنسبة ٧ في المائة من كلفة المشروع واعفاء جبائي على الارباح طيلة عشر سنوات.

- مشاريع حماية البيئة من اعادة استخدام الفواضل وغيرها التي تستفيد من منحة استثمار قيمتها ٢٠ في المائة من كلفة المشروع.

وربما ما يستحق التشديد عليه في هذا المجال ان الامتيازات الجبائية تمنح بصفة آلية، اما الامتيازات المالية فيتم منحها من قبل لجان مختصة طيلة فترة انجاز المشروع بعد دراسة الملفات المقدمة.

وحرصت الحكومة على ان تستجيب هذه الحوافز لاهتمامين أساسيين يتمثل الاول في الضغط على كلفة المشروع عبر اعفاءات وتخفيضات بالنسبة للاداءات الموظفة على الاجهزة، ويخص الاهتمام الثاني دعم القدرة التنافسية للمؤسسة وذلك من خلال الاعفاءات على الفوائد بالنسبة لبعض الانشطة ذات الاولوية.

□ أفسحت الحكومة في المجال أمام رأس المال الأجنبي للمشاركة في عمليات التخصيص التي تتناول مؤسسات القطاع العام، ما هي الصيغ المطروحة لهذه المشاركة؟

- شمل التخصيص حتى الآن نحو ٥٠ مؤسسة تشغل ١٢ الف عامل واطار وتم ذلك في شكل هادىء وبأقل ما يمكن من الكلفة الاجتماعية.

وتستمر هذه العملية في اطار سياسة توزيع الأدوار بين الدولة، التي تسهر على دعم البنية الاساسية والتجهيزات الجماعية وتطوير القطاعات الاستراتيجية، وبين القطاع الخاص الذي أنيطت به مهمة الاستثمار والانتاج في القطاعات والأنشطة التنافسية. كذلك تحرص الدولة بالنسبة لعمليات التخصيص في المستقبل على رصد قسم من الاسهم لصالح المدخرين الصغار عبر السوق المالية، وتحرص على ان تكون عمليات التخصيص ترافقها برامج استثمارية لدعم طاقة الانتاج والتشغيل وادخال تكنولوجيا متطورة.

□ تعتبر المنطقتان الحرتان في بنزرت وجرجيس اطارا جديدا لاجتذاب الاستثمارات الخارجية، الى أي مدى حصل تجاوب مع هذا الهدف؟

- تستمر الاعمال لتهيئة المنطقتين اللتين يتوقع ان تدخلا مرحلة العمل سنة ١٩٩٥ وعبّر كثير من المستثمرين خصوصا من أسيا عن رغبتهم في العمل بهذه المناطق وانشاء وحدات موجهة كلياً للتصدير.

وتجدر الاشارة الى ان المستثمر الاجنبي يستطيع الاستفادة من امتيازين اضافيين مهمين بالاضافة الى الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للوحدات المصدرة في التشريع التونسي التي تسحب آليا على الوحدات المنجزة في المناطق الحرة، ويتعلق الامتياز الاول بما تؤمنه المنطقة من تسهيلات ادارية نتيجة تجميع مختلف الصلاحيات والخدمات الادارية الضرورية في اطار ادارة المنطقة، ويخص الامتياز الثاني الناحية الاجتماعية، اذ تتمتع المؤسسات الجديدة بمرونة التشغيل.

□ لا تزال الاستثمارات الفرنسية تتبوأ المرتبة الاولى بين شركاء تونس، هل أفادت الاتصالات والجولات التي قمت بها في اجتذاب مستثمرين من بلدان أخرى؟

- تتبوأ فرنسا المرتبة الاولى بالنسبة للاستثمارات الصناعية فقط بعد انشاء ٣٥٠ مؤسسة برأس مال فرنسي او مشترك وهي تستخدم نحو ٢٨ الف تونسي، تليها المانيا التي لها قرابة ١٨٠ مؤسسة صناعية تؤمن ٢٥ الف فرصة عمل. اما اذا أخذنا في الاعتبار مختلف القطاعات يصبح الترتيب مختلفاً بالنسبة للاعوام القليلة الاخيرة بسبب الاستثمارات المهمة التي تقوم بها كل من ايطاليا في مجال نقل الغاز الجزائري عبر تونس وبريطانيا بالنظر لمشروع استثمار الغاز في خليج قابس الذي تبلغ كلفته ٨٠٠ مليون دولار.

□ ما هي النتائج المسجلة في مجال الاستثمار الخارجي، وما هي الطرق التي تتوخاها تونس وسط منافسة دولية شديدة لاجتذاب المستثمرين؟

- قدر تدفق رؤوس الاموال الخارجية في شكل استثمارات مباشرة بالنسبة لعامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ بنحو ٨٠٠ مليون دولار اي ضعف الحجم المسجل طيلة ١٩٩٠ و١٩٩١. وشملت الزيادة القطاع النفطي نتيجة الاقبال المتزايد من الشركات العالمية في مجال التفتيش والبحث عن النفط اثر مراجعة النظام المعمول به في هذا القطاع ، كذلك نتيجة الاستثمارات المكثفة في مجال نقل الغاز الجزائري واستثمار حقل «ميسقار» للغاز في خليج قابس.

كما شملت الزيادة القطاعات الاخرى من صناعة معملية وسياحة وزراعة وخدمات وقطاع مالي وحققت الاستثمارات المسجلة في هذه الانشطة متوسطا سنويا يقدر بنحو ٩٠ مليون دولار وهو ضعف الحجم المسجل سابقا.

الى ذلك نسعى لدعم هذه النتائج واجتذاب مزيد من الاستثمارات التي تسمح ببعث طاقات انتاج موجهة للتصدير خصوصا المستوعبة للتكنولوجيا، ولهذا الهدف تقوم وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي وهياكل النهوض بالاستثمار في تونس بحملات اعلامية وتحسيسية مكثفة وواسعة النطاق للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار في البلد.

صحيح ان كل البلدان، شرقية او غربية، صارت اليوم تتنافس لاستقطاب الاستثمار الخارجي باعتباره عنصرا مهما في دفع نسق النمو والتشغيل من دون انعكاس على التداين، ومن الطبيعي ان تسعى تونس الى ابراز ما تتميز به وما يتوافر فيها من مناخ عمل جيد، ومن ضمانات وتسهيلات وما تنعم به من استقرار وسلم اجتماعي.

لقد تغيرت تونس جذرياً في الاعوام القليلة الاخيرة في ظل سياسة الاصلاح الشاملة التي تم اقرارها منذ تولي الرئيس زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية وصار الاقتصاد التونسي اليوم متحررا يعتمد على آليات السوق ومنفتحاً، يرتكز اكثر على التصدير، متوازنا ويتسم بالتحكم المتزايد في عجز موازنة الدولة وفي التضخم المالي، اذ ان ٨٧ في المائة من المستوردات محررة، كذلك أصبح نحو ٩٠ في المائة من الاسعار عند الانتاج غير خاضع لمراقبة الادارة ولا تتجاوز نسبة عجز موازنة الدولة ثلاثة في المائة من الانتاج ولم تتجاوز نسبة التضخم ٤ في المائة عام ١٩٩٣.

ان الاقتصاد التونسي يشهد اليوم حركية متواصلة تدل عليها نسبة النمو المسجلة في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٣ التي قدر متوسطها بنحو خمسة في المائة في السنة بالاسعار المستقرة ، وكذلك زيادة التصدير التي قدرت نسبتها بنسبة ٨.٥ في المائة في السنة في الفترة نفسها وزيادة التوفير الذي اصبح يشكل ٢٣ في المائة من الناتج وكذلك الاستثمار الذي قد[illegible] زيادته باكثر من ٢٦ في المائة من الناتج لعام ١٩٩٣.

□ كيف تتوقعون الاستثمارات العربية والخليجية في تونس؟

- تشكل اوروبا أهم مصدر للاستثمار الخارجي في تونس ، اذ قدرت نسبة رؤوس الاموال الآتية من هذه المجموعة نحو ٦٣ في المائة من القيمة الاجمالية المسجلة في الفترة من ٨٧ الى ١٩٩٢.

وتتبوأ الولايات المتحدة المرتبة الثانية بالنظر للاستثمارات المنجزة في مجال استكشاف واستغلال النفط خاصة، وتقدر نسبتها بنحو ١٧ في المائة تليها الاستثمارات العربية ونسبتها ١٦ في المائة واستخدمت لتنفيذ مشاريع في القطاع السياحي والتهيئة العقارية والمساهمات في بعض المصارف المشتركة.

ان الاستثمار الخليجي مستمر خصوصاً في قطاع السياحة بالنظر للمشاريع التي تقوم بها المجموعة الكويتية للاستثمار ومتمولون سعوديون من القطاع الخاص، وتقدر الاستثمارات العربية في تونس في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٢ بنحو ٤٠٠ مليون دولار مصدرها اساسا السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة ، وتتوزع هذه الاستثمارات على القطاع المصرفي بنسبة ٦٢ في المائة والقطاع السياحي والعقاري وقطاع الخدمات بنسبة ٣٦ في المائة وقطاع الصناعات المعملية والزراعة بنسبة ٢ في المائة. ونحن نحرص ونعمل على تطوير هذه الاستثمارات وتنويعها حتى ترتقي الى مستوى افضل خصوصا في الظرف الراهن المتسم بسلامة المناخ الاقتصادي ووجود فرص حقيقية للاستثمار.

الجزائر

لحلحة سوق الصرف

أعلنت الجزائر عن اعتزامها على الشروع في تخفيف القيود على سوق الصرف.

وقال «البنك المركزي»، ان قيمة الدينار ستتحدد في المستقبل على أساس التوفيق بين العملة الصعبة المتاحة والطلب من البنوك التجارية في دفعة جديدة لنظام الصرف الأجنبي الذي يخضع لقيود مشددة باتجاه اقتصاد السوق الحرة.

وقال بيان أصدره «البنك المركزي» : ان البنك سينظم «جلسات قطع» مع البنوك التجارية لتحديد سعر صرف الدينار.

واوضح ان الهدف من جلسات القطع هو تحديد سعر صرف الدينار وفقا للعلاقة بين النقد الذي يعرضه بنك الجزائر المركزي والطلب من البنوك التجارية، مشيرا الى ان السعر سيطبق على العمليات التجارية.

وقد بدأ العمل بالنظام الجديد ، وقال بيان «البنك المركزي» ان هذه الآلية الجديدة تشكل خطوة جديدة في عملية تحرير نظام الصرف الاجنبي بهدف التوصل الى وضع يتحدد فيه سعر الدينار على أساس آليات السوق.

وكان «البنك المركزي» يحدد سعر الدينار حتى الوقت الحاضر من جانب واحد ويعلنه مرة في الاسبوع.

وقال «البنك المركزي»، ان تحديد السعر خلال الاسابيع الاولى سيتم مرة في الاسبوع ، كي تعتاد البنوك النظام الجديد ثم يوميا في وقت لاحق.

وسيفتتح البنك كل جلسة قطع باعلان سعر أساسي والكمية المتاحة من الدولارات، وستتقدم البنوك بطلباتها من الدولارات.

وتملك الدولة كل البنوك التجارية في الجزائر عدا بنكاً واحداً.

فرنسا

ميتران وراء قرار اوروبا باقامة منطقة تجارة مع المشرق والمغرب

■ ذكرت مصادر اقتصادية مطلعة في باريس ان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، وكبار مساعديه في الأليزيه، بذلوا على مدى الأشهر الأربعة الماضية، جهوداً مضنية، من أجل اقناع شركاء فرنسا في المجموعة الاوروبية، بضرورة تعزيز مستوى التعاون مع دول حوض البحر الابيض المتوسط، للوصول الى الهدف المنشود، وهو اقامة أكبر منطقة تجارية في العالم.

وقد اعطت هذه الجهود ثمارها، قبل ان تعلن المفوضية الاوروبية في بروكسيل القرار المنتظر، اذ أعلن رئيس الوزراء ادوار بالادور في الجمعية الوطنية الفرنسية في الاسبوع الأخير من الشهر الماضي، ان المجموعة الاوروبية وافقت على السياسة الفرنسية تجاه الانفتاح المباشر على الدول العربية في مغرب المتوسط ومشرقه. وعلى ضوء ذاك، قررت المفوضية الاوروبية وفي خطوة هي الاولى من نوعها رفع مستوى تعاون الاتحاد الاوروبي مع دول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الى مستوى يعادل حجم الاهتمام الاوروبي بدول وسط وشرق اوروبا.

وأكد منويل مارين، نائب رئيس المفوضية الاوروبية المكلف بملف التعاون الخارجي مع دول الجنوب، في أعقاب مداولات المفوضية انه تقرر احداث توازن في علاقات الاتحاد مع بلدان جنوب حوض البحر الابيض المتوسط واعطائها الاهمية الاستراتيجية نفسها التي تحظى بها دول وسط القارة خاصة بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي.

وأعلنت المفوضية الاوروبية من جهة أخرى أنها اقترحت على قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاوروبي المقبلة في مدينة «ايسن» الالمانية المصادقة على تخصيص ميزانية تقدر بـ ٥ مليارات وحدة نقدية اوروبية (ما يعادل ٦ مليارات دولار) سنوياً للتعاون مع دول المتوسط الجنوبية.

على صعيد أخر قررت المفوضية الاوروبية الدعوة الى عقد مؤتمر للتعاون الأمني والاقتصادي بين دول جنوب المتوسط وبلدان الاتحاد الاوروبي نهاية العام الحالي، وأكدت ان القمة الاوروبية المقبلة التي تنتهي معها الرئاسة الالمانية ستصادق على الدعوة الى عقد هذا المؤتمر الذي سيمهد لـ «مؤتمر للتعاون الأمني والاقتصادي المتوسطي» على غرار مؤتمر التعاون الأمني المخصص لبلدان اوروبا الغربية.



فرنسوا ميتران

ادوار بالادور

وكان منويل مارين نائب المفوضية الاوروبية قد أكد ان قرار المفوضية الاخير جاء بعد أشهر معدودة من اتخاذ دول الاتحاد الاوروبي قراراً مماثلاً لفائدة دول وسط وشرق اوروبا التي خصص لها موازنة مقدارها مليار وحدة نقدية اوروبية. ووصف منويل مارين التوجه الاوروبي الحالي بأنه اشارة سياسية واضحة المعالم ولا التباس فيها بأن اوروبا لم تقرر أبداً تفضيل وسطها وشرقها على جنوبها العربي. وكشف نائب رئيس المفوضية الاوروبية ايضا عن نية الاتحاد الاوروبي في تعزيز علاقاته مع جيرانه العرب بالقول: «ان القرار الحالي يشمل جانباً آخر يوصي بتعجيل وانجاح المفاوضات الجارية حالياً مع تونس والمغرب بصفة حاصة لاقامة منطقة تبادل تجاري حرة مع البلدين». وأضاف: «ان ما يجري الآن مع تونس والمغرب هو عمل تجريبي بالنسبة لأوروبا العازمة في نهاية المطاف على اقامة منطقة تبادل اقتصادي حرة بين جميع البلدان المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط».

وكان مجلس المفوضين الاوروبيين قد بحث في بروكسيل سبل رفع مستوى المساعدات المالية الاوروبية الى بلدان الطوق العربية المتفاوضة مع اسرائيل، واعتبر المجلس ان الاسهام المالي الاوروبي هو مشاركة مطلوبة في احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط ولارساء دعائم التنمية فيها. وأعلن مصدر اوروبي رفيع في المفوضية عن موافقة أغلبية الدول الاوروبية على تخصيص مساعدة مالية قدرها ٥٠٠ مليون وحدة نقدية اوروبية (٦٠٠ مليون دولار) الى كل من سوريا والاردن تقديراً على ما اتخذتاه من اجراءات بناء الثقة المطلوبة مع اسرائيل بهدف وضع أرضية صالحة لتعاون اقتصادي بين الدول الشرق اوسطية التي ستحظى باهتمام اوروبي كبير. وبشأن المؤتمر المتوسطي المزمع عقده نهاية السنة الحالية، قالت مفوضية بروكسيل: «انه سيتناول التعاون في مجالات الهجرة ومكافحة المخدرات والحد من انتشار السلاح النووي والجرثومي، اضافة الى وضع آليات تعاون أمني بين دول جنوب المتوسط وبلدان الاتحاد الاوروبي الـ ١٦ مع مطلع عام ١٩٩٥».

كريدي ليونيه يتشدد في استعادة القروض الصعبة

أعلن جان بيريليفيد، رئيس مجلس ادارة بنك «كريدي ليونيه» الفرنسي الذي يعاني في الوقت الحاضر من خسائر باهظة، ان البنك يامل في ان يستعيد بحلول نهاية العام المقبل ما قيمته ١٢ مليار فرنك فرنسي (٢.٢٧ مليار دولار) من قروضه الصعبة التي تم تخصيص احتياطيات لمواجهتها.

ففي مقابلة جرت معه، اشار بيريليفيد الى ان البنك سيتبنى سياسة ائتمانية أكثر تشدداً، يجري لأول مرة تقويم الأثر الذي يامل البنك في ان تتركه على ميزان أعماله.

وتجدر الاشارة الى أن البنك قد رفع قضية قانونية تستهدف استعادة قروضه التي قدمها الى بيرنارد تابي وبدأ في قضية أخرى ضد موظفين سابقين لدى فرعه «انترناشونال بانكرز».

والمعروف ان بنك «كريدي ليونيه» قد واجه انتقادات اتهمته بالتراخي في محاولة استعادة القروض الصعبة حالما يجري تخصيص الاحتياطيات له. غير ان البنك أصبح يعاني من ارتفاع حاد في قيمة هذه الاحتياطيات حتى بلغت ٧٠ مليار فرنك، باستثناء ما قيمته ٤٠ مليار فرنك من القروض العقارية الصعبة التي تم تحويلها الى شركة تكفلها الدولة في وقت مبكر من العام الحالي.

وعبر بيريليفيد عن أمله في أن تحقق أعمال البنك الحالية أرباحاً خلال العام الحالي. والجدير بالذكر ان عمليات البنك قد حققت خلال النصف الاول من هذا العام أرباحا قبل استقطاعات الضرائب بلغت قيمتها ١.٥٧ مليار فرنك.

المانيا

الحكومة تلاحق الملايين الهاربة

■ ما زالت السلطات الالمانية ومؤسسة الترايهانت ببرلين المسؤولة عن تصفية تركة المانيا الشرقية الاقتصادية والمالية والعقارية وبيعها الى القطاع الخاص، تبحث منذ حوالى ثلاث سنوات، عن مصير ملايين الماركات والدولارات التي اختفت من حسابات المصارف وصناديق الادخار الالمانية الشرقية التي تملكها الدولة أنذاك، خلال الفترة ما بين سقوط جدار برلين وانهيار النظام الشيوعي في المانيا الشرقية في أواخر عام ١٩٨٩، واعلان اعادة الوحدة الالمانية بين شطري المانيا الشرقي ولاغربي، في اواخر عام ١٩٩٠ وهي اموال ضخمة تقدر بعدة مليارات الماركات اختفت فجأة ويعتقد بأنها تسربت الى الحسابات المصرفية السرية في سويسرا والنمسا ولوكسمبورغ وجزر القنال البريطاني وياهاما وليشتشتاين.

وتبحث مؤسسة الترايهانت الالمانية في الوقت الحاضر عن مبلغ يقدر بنحو ٢٩٠ مليون مارك (١٨٠ مليون دولار اميركي) كان يمتلكه الحزب الالماني الاشتراكي الموحد الذي كان يرأسه الرئيس الالماني الشرقي السابق ايريش هونيكر وحاكم المانيا الشرقية طيلة اربعين سنة تقريبا. وتعتقد المؤسسة المذكورة التي مقرها العاصمة الاتحادية برلين والتي سوف تختتم اعمالها ونشاطها في أواخر العام الحالي ١٩٩٤، بأن هذا المبلغ الكبير كان قد حول في منتصف عام ١٩٩٠ الى بنك اوستريا النمساوي في فيينا عن طريق فرعه السويسري وما زال هناك. تحت



هيلموت كول

تصرف الاشخاص والساسة الشيوعيين السابقين، ومن المستحيل الوصول اليه بالوسائل القانونية، بسبب أنظمة سرية المصارف المطبقة في كل من سويسرا والى حد كبير في النمسا. وتشير المعلومات التي نشرت في كل من بون وبرلين اخيراً الى ان مؤسسة الائتمان الالمانية (تروي هاند) قد رفعت دعوى قضائية على فرع مصرف «بنك اوستريا» السويسري في زيوريخ، تطالب فيها بالاموال التي اصبحت من ملكية الحكومة الالمانية وتطعن بدعوى هذا البنك السويسري /النمساوي بان الاموال الموجودة فيه قد حولت لحساب الحزب الشيوعي النمساوي في فيينا، بطلب من حكومة المانيا الشرقية السابقة. في الوقت نفسه حركت فيه دعوىً جزائية بحق امرأة اعمال نمساوية تدعى رودفلين شتاينولينج، بتهمة مشاركتها في اختفاء اموال الحزب الالماني الاشتراكي الموحد في برلين الشرقية. وتفيد هذه المعلومات ان شتاينولينج قامت في مطلع عام ١٩٩١ بفتح حسابين سريين لدي فرع بنك اوستريا بزيوريخ حولت اليهما الاموال التي كانت تملكها مؤسسة «نوفوم» التجارية التي كانت تملكها الدولة في المانيا الشرقية. والتي كانت تعمل لحساب الحزب الحاكم هناك، وان هذه الاموال دفعت نقدا بعد وصولها الى سويسرا الى السيدة المذكورة، مما أدى الى اختفاء اثرها نهائيا.

وتعتقد مؤسسة «تروي هاند» الالمانية شبه الرسمية بأن السيدة النمساوية المشار اليها قد وظفت هذه الاموال في سندات واوراق مالية. الامر الذي يعتبر بمثابة غسيل لعملات نقدية غير مشروعة، تعود المسؤولية فيه اعلى بنك اوستريا النمساوي وفرعه السويسري. ويرفض فرع هذا البنك النمساوي الكبير في سويسرا هذه التهمة ولكنه يعترف بأن الاموال قد حولت اليه من برلين الشرقية، وقام بتسليمها الى الجهة صاحب الحساب المرفي لديه وهي عملية قانونية محمية تماما ولا غبار عليها من الناحية المصرفية او الحقوقية بتاتا، وان على السلطات الالمانية ملاحقة السيدة النمساوية والحزب الشيوعي في النمسا، وهو موضوع سياسي بحت لا علاقة للبنك فيه بأي صورة، واضاف مسؤولو البنك بأنهم قد اعلموا البنك المركزي النمساوي في فيينا بالموضوع، وكذلك الحكومة النمساوية والجهات القضائية النمساوية المختصة.

الدول الصناعية «تتناتش» الأسواق الناشئة

■ تكهن جيفري غارتن، وكيل وزارة التجارة الاميركية، المسؤول عن شؤون التجارة الدولية، أخيرا ان الاسواق الناشئة الضخمة كأسواق الصين والهند واندونيسيا ستكون مسرحاً «لصراع دموي» فيما تتنافس الشركات الناشطة في الدول الصناعية على الاسواق والعقود الحكومية.

وقال في مدينة شيكاغو الاميركية: ان السياسة الخارجية المندفعة التي تتبناها وزارة التجارة الاميركية تندمج في السياسة الخارجية الاميركية على نحو لم يحدث في الماضي. وستواصل الحكومة الاميركية الدفاع عن حقوق الانسان، لكنها صارت تقبل الآن الحجج التي تقدمت بها الاوساط الاميركية الاقتصادية في الماضي وهي ان التعامل التجاري يخدم الاغراض الخاصة بحقوق الانسان.

وفي الخطاب وصف غارتن، الذي أصبح مع مرور الوقت المفسر الرئيسي للسياسة التجارية التي تتبعها ادارة الرئيس بيل كلينتون، ما تقوم به واشنطن من تجنيد الاموال والموارد الحكومية الاميركية بغية شن هجوم كاسح صاعق على عشر أسواق ناشئة كبيرة تشمل البرازيل والارجنتين وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا وبولندا وتركيا والمكسيك الى جانب الصين والهند واندونيسيا.

وقال وكيل وزارة التجارة، ان الترويج للصادرات الاميركية برز الى العلن وصار محور السياسة التجارية الاميركية، وظهر هذا في الغاء الضوابط التي كانت مفروضة على الصادرات الاميركية، وفي توسيع عملية التمويل التجاري وفي انشاء مراكز تقدم العون والمشورة الى المصدرين الاميركيين في طول الولايات المتحدة وعرضها، وفي انشاء مراكز تجارية اميركية خارج الولايات المتحدة.

ويشارك في الاستراتيجية الاميركية المندفعة الرئيس والوزراء وكبار المسؤولين الآخرين وذلك في ملاحقة متناسقة ومنظمة للانشطة التجارية وفي خدمة المصالح الاميركية. فالرئيس كلينتون، على سبيل المثال، اتصل بالرئيس البرازيلي، وايتامار فرانكو، بغية مد يد العون لعرض ناجح تقدمت به شركة «ريثيون» الاميركية بقيمة ١.٥ مليار دولار لتنفيذ مشروع يتناول تكنولوجيا البيئة.

وكان من المنتظر ان تصل هيزل اوليري، وزيرة الطاقة الاميركية، الى باكستان برفقة نحو خمسين من كبار رجال الاعمال الاميركيين «بغية دعم خطة بنازير بوتو الهادفة الى زيادة موارد باكستان من الطاقة الكهربائية». اضف الى هذا ان زعماء الحكومة الاميركية يعقدون اجتماعات دورية ومتكررة مع زعماء الاوساط الاقتصادية بغية تنسيق الاستراتيجية التجارية الاميركية.

وتنوي الولايات المتحدة توسيع برامج تأهيل الاداريين والفنيين الاجانب، الذين «سيميلون بالطبع بعد تأهيلهم نحو شراء السلع والخدمات الاميركية» على حد قول غارتن.

واستطرد غارتن فقال:

«ان انشاء علاقات ثنائية أقوى مع كل من الدول العشر المشار اليها أمر حيوي وحاسم».

ويذكر ان العلاقات الاميركية في غضون الحرب الباردة كانت تمارس عن طريق التبادل العسكري وبرامج التدريب والتأهيل العسكرية.

«لكن الارتباطات الأهم الآن وفي المستقبل ستكون لا مع رجال يلبسون اللباس العسكري ويحملون السلاح بل مع رجال ونساء يلبسون الاردية الزرقاء ويحتضنون أجهزة الكومبيوتر». على حد قول غارتن الذي أضاف: «ان علينا ان نشعر الدول العشر وغيرها من الاسواق الناشئة بأن منظمة التجارة الدولية الاميركية تتحسس بمصالحها لأن هذه الدول تملك أسواقا داخلية ضخمة، وعليه بوسعها ابطاء اندماجها في الاقتصاد العالمي، لا سيما الاقتصاد العالمي الذي يحتمي بتدابير الحماية، اكثر مما بوسع الدول الأصغر ان تستغني عن العالم».

اليابان

الاقتصاد على أبواب الانتعاش

■ يمر الاقتصاد الياباني بمرحلة انتعاش تدريجية تقف وراءها زيادة ملموسة في الانفاق الاستهلاكي وارتفاع احجام الصادرات الى اسيا واميركا فقد شهد الطلب الاستهلاكي على السيارات والحاسبات الآلية الشخصية زيادة مستمرة بدأت منذ العام الماضي، عزاها الاقتصاديون الى تخفيض ضريبة الدخل وانخفاض الأسعار. والمعروف ان ارتفاع سعر الين امام الدولار يحد من الانفاق الرأسمالي الداخلي، غير ان الزيادة في مشروعات بناء المساكن والزيادة في الاستثمار في الاشغال العامة تنشطان الطلب الداخلي بوجه عام.

ويتوقع ماساهيكو كومورا، المدير العام لوكالة التخطيط الاقتصادي، ان يصل الاقتصاد الياباني الى مرحلة الانتعاش الكامل خلال السنة المالية الحالية التي تنتهي في اذار/مارس عام ١٩٩٥. ويرى ان عودة النشاط الى الاستهلاك الفردي قد نشطت عملية الاستثمار التي تقوم بها الشركات، والاقتصاد المحلي في المدن الصغرى يسير في طريق التحسن، حيث يزداد معدل العمالة بسبب زيادة النشاط في الانتاج الصناعي واعمال المناجم كما جاء في بحث لوكالة التخطيط الاقتصادي اليابانية.

ويقول المسؤولون في وزارة المالية، ان قوة الين كانت سببا في الحاق الضرر بالشركات الصغرى العاملة في مجال التصدير، ولكنها اعطت من ناحية اخرى دفعة للواردات ذات الاسعار التنافسية.

وترى وزارة المالية ان التفاؤل ازداد كما تحسنت الثقة في الشركات بعد ان ظهرت نتائج عملية تحريك الاقتصاد التي قامت بها الحكومة. وقالت الوزارة ان مبيعات السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والاجهزة الالكترونية الاستهلاكية وخصوصاً اجهزة تكييف الهواء تحسنت في شتى انحاء البلاد نتيجة لتخفيض الضرائب وحرارة الصيف اللافحة. وأكدت وزارة التجارة الدولية والصناعة في تقرير احصائي ان الانتاج الصناعي زاد بنسبة ثابتة بلغت ٣.٩ في المائة في شهر اب/اغسطس وذلك بفضل زيادة الطلب على السلع المعمرة. ويقول هاروم تاكاهاشي، مدير قسم تحليل الاحصاء في وزارة التجارة الدولية والصناعة، ان ارقام التشغيل في المصانع تؤكد ان الانتعاش مستمر في الانتاج الصناعي. وتجلت هذه الثقة الزائدة ايضا في بحث مصرفي لبنك التنمية الياباني الحكومي نشر اخيرا عبر عن توقعات رجال الصناعة باستمرار الين في الارتفاع باعتدال امام الدولار. وجاء في البحث ان ٧٠ في المائة من كبار المنتجين الصناعيين وعددهم ٨٣٠ ردوا على الاستفسار الذي وجه اليهم قائلين، انه رغم الارتفاع المعتدل في سعر الين فانهم يستطيعون الاحتفاظ بمراكزهم الدولية الحسنة عن طريق اعادة الهيكلة محليا. وتشهد صناعة السيارات التي تعتبر القوة المحركة الرئيسية للاقتصاد الياباني، انتعاشا متصاعدا. اذ يقول ايواو ايزومورا، نائب رئيس مجلس ادارة «تويوتا»، ان مبيعات السيارات اليابانية في هذا العام ستكون اكثر منها في العام الماضي. ويوافق على أن الصناعات اليابانية عامة ربما تكون قد فقدت بعض تفوقها في مجال المنافسة في الاسواق الدولية بسبب ارتفاع سعر الين وارتفاع تكاليف العمالة واسعار الطاقة واسعار الاراضي. وقال ايزومورا، انه لا بد لصناع السيارات اليابانيين لكي يستردوا هذا التفوق الذي فقدوه من ان يصمموا وينتجوا نماذج وأطرزة جديدة من السيارات مثل السيارات الرياضية العملية الحالية والسيارات الكهربائية. وقال انه قد يكون على المنتجين ايضا ان يحاولوا تطوير تقنية عالية خاصة بالسيارات مثل نظام التسيير بالكومبيوتر وذلك لجعل السيارة اكثر جاذبية للمستهلك.

بعد افتتاح مقر جديد لها في لندن وتعزيز مركزها في لوكسمبورغ

«انفستكورب» بدأت مسيرة فك الارتباط بالبحرين

■ ما زالت الليدي مارغريت ثاتشر رئيسة الحكومة البريطانية السابقة، على الرغم من مضي أكثر من أربع سنوات على سقوطها من الحكم، محط أنظار الفاعليات الخليجية في لندن. فهي التي افتتحت ندوة «المعهد الملكي للشؤون الدولية» عن المملكة العربية السعودية، وهي التي افتتحت معرض الصناعات الخليجية في العاصمة البريطانية في شهر ايلول/سبتمر الماضي، وهي التي كانت نجمة افتتاح المقر الجديد لشركة «انفستكورب» في «٤٨ غروفنر ستريت» في الضاحية الغربية الراقية من لندن.

وقد افتتح المقر اللندني لشركة «انفستكورب» بحضور عدة مئات من العاملين في الحقول الديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية. وبهذه المناسبة التي حضرها ايضا رئيس مجلس الادارة عبدالرحمن سالم العتيقي (وزير المال والنفط الكويتي الأسبق حتى اعتلاء أمير الكويت الحالي الامارة في أواخر السبعينات نظراً لأن الأمير الشيخ جابر الأحمد كان هو الذي يشغل وزارة المال قبل العتيقي)، ونائبه أحمد كانو وعدد آخر من أعضاء مجلس الادارة (انظر الجدول الاداري المرفق)، ألقى الرئيس التنفيذي للشركة المصرفية والاستثمارية نمير قردار كلمة أشاد فيها بانجازاته ونجاحاته الكبيرة في «انفستكورب» خلال سنوات قليلة لا تزيد على اثنتي عشرة سنة. وأكد القردار تمسك ادارته بالمزايا التي قال انها وراء نجاحاته وهي «الاستقامة والنزاهة ومصلحة المساهمين».

أما الليدي ثاتشر فقد رأت ان شعارات قردار هذه كفيلة بتحقيق المزيد من النجاح، ولا تترك لها من شيء تقوله الا تمنياتها بتحقيق هذا المزيد.

وقد احتفلت «انفستكورب» بمقرها الجديد في لندن، بعد تملكها لشركة بريطانية معروفة كانت تعاني من الخسائر.

صفقة «ثورن لايتنغ»

وكانت «انفستكورب» في الصيف الماضي قد تملكت مجموعة «ثورن لايتنغ»، وهي شركة قابضة تملك شركة «ثورن لايتنغ» للاضاءة، اشتريت من الشركة العالمية المعروفة Thorn E.M.I بقيمة ١٧٢ مليون جنيه استرليني ما عدا حصة ١٢٪ احتفظت بها الشركة المذكورة لنفسها.

وعليه قررت «انفستكورب» طرح ٢٦.٧٨ مليون سهم من أسهم «ثورن» للاكتتاب العام في البورصة بقيمة ١١٥ بنساً للسهم الواحد، مما يحقق لها تقريبا مبلغ ٩٠ مليون جنيه استرليني سوف يستخدم معظمه (٨٠ مليوناً) لتخفيف مديونية «ثورن». وفي نهاية السنة المالية الماضية كانت ديون المجموعة قد بلغت ٩٦.٥ مليون جنيه.

وقد استبقت «انفستكورب» حوالى ٢٠ مليون سهم من أصل الأسهم المطروحة للاكتتاب لتلبية طلبات المستثمرين الأفراد مع اعطاء الأولوية للموظفين والعاملين في الشركة.

مسيرة «انفستكورب»

والواقع ان الشركة المصرفية والاستثمارية التي تتخذ من البحرين (اوفشور) مقراً لها قد حققت نجاحات ملفتة خلال فترة قصيرة كما قال رئيسها التنفيذي نمير قردار.

ويقول المرافقون لتأسيس الشركة من بداياتها ان الفكرة الأصلية لاقامة هذا النوع من الأعمال جاءت من «العراقي الشارد» جواد هاشم عندما كان رئيساً لصندوق النقد العربي في أبو ظبي، وقبل أن يفعل بالصندوق ما فعل صدام بالكويت ويصبح من «شذاذ الأفاق»!

ويقال ان جواد هاشم، وهو وزير سابق للتخطيط في العراق ومستشار سابق للرئيس صدام حسين، هو الذي استدعى مواطنه نمير قردار (عراقي تركماني ويحمل الآن جنسية بحرينية) من وظيفته في بنك «تشيس منهاتن» الاميركي، حيث كان يعمل رئيسا لقسم الخليج في البنك المذكور، وسلمه ادارة «انفستكورب» بعدما قام بجمع حوالى ٢٠٠ شخص من المستثمرين الخليجيين دفع كل منهم مبلغا لا يتعدى ربع مليون دولار بحيث لا تكون لأي منهم حصة مسيطرة، وأبقيت للادارة نسبة ١٥ في المائة أصبحت الآن ٣٧.٥ في المائة من الأسهم.

والمعروف ان قردار هو من خريجي احدى جامعات كاليفورنيا في ادارة الاعمال، ونال شهادة ماجستير من جامعة في نيويورك قبل ان يدخل في «تشيس» ويأتي الى الخليج.

ويقال أيضاً انه عندما أزيح جواد هاشم من رئاسة الصندوق العربي وراحت حكومة ابو ظبي تطارده، تولى قردار صرفه من «انفستكورب» بمخالصة ما لم تعرف تفاصيلها الحقيقية.

ومع ان رأس مال «انفستكورب» بدأ بخمسين مليوناً من الدولارات فقط زيدت الى ١٠٠ مليون دولار بعد خمس سنوات، فان رأس ماله الموقوف حالياً بالاضافة الى الاحتياطي يجعل وقفية المساهمين البالغ عددهم الآن اكثر من عشرة آلاف مساهم صغير و٢٥ مساهماً كبيراً من «الهوامير» اكثر من ٣٠٠ مليون دولار.

ولئن كانت الفرص المتاحة للاستثمار الآن في الولايات المتحدة واوروبا، وخاصة بريطانيا ، وهما الملعب الذي اختارته «انفستكورب» لنفسها، باتت أقل وأضيق ، مما يعرض الشركة الى «الانكماش» مع الوقت، فان ما حققته من نجاحات حتى الآن يعود الى اقتدار ادارتها اكثر مما يعود الى ضخامة رأس مالها.

مجالات الاستثمار

من البداية، عندما تأسست الشركة في البحرين باسم «الشركة المصرفية الاستثمارية العربية» (Arabian Investment Banking Corp.) عام ١٩٨٢، وضع لها رئيسها التأسيسي، ورئيسها التنفيذي الحالي نمير قردار سياسة منهجية تقوم على عاملين رئيسيين بالاضافة الى الترسمل العالي:

العامل الأول، اقامة جهاز اداري محترف وعالي الكفاءة.

العامل الثاني، التعرف على مجالات الاستثمار والربح والامتلاك المربحة في أنحاء العالم وخاصة في اميركا واوروبا.

وعلى المسرح الاميركي والاوروبي تعاطت «انفستكورب» شتى أنواع الاستثمار منها الآتية:

١- الاستثمار العقاري التجاري والسكني بالتركيز على العقارات المنتظر ان تشهد أسعارها ارتفاعاً سريعاً، او العقارات التي يمكن ادخال تحسينات عليها لتحسين أسعار بيعها.

٢- الاستيلاء على الشركات الصناعية والتجارية، مثل مجموعة «ثورن» السابق ذكرها، وهي شركات تعاني من عجز او مديونية كبيرة لكن ظروفها جيدة وانتاجها مربح واسواقها مؤمنة، بغية تحسين أدائها بتحسين ادارتها وزيادة أرباحها أو تأهيلها لبيعها بربح. وقد ركزت «انفستكورب» في هذا المجال على شركات لها أسماء كبيرة وشهرة واسعة: منها على سبيل المثال لا الحصر «غوتشي» و«تيفاني».

٣- شراء الشركات المربحة والراسخة في الأسواق من أجل اطلاقها من جديد لتوسيع أرباحها.

٤- التجارة المالية بكافة أنواع الأسهم والسندات والأوراق المالية والمبادلات والعقود الاحترازية والمستقبلية والمشتقات المتداولة في الأسواق المالية.

وقد بلغ حجم القيمة التقديرية للشركات التي استولت عليها «انفستكورب» خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية ما لا يقل عن ٦ مليارات دولار، أي بمعدل ٥٠٠ مليون دولار في السنة. أما الحجم الاجمالي للعمليات كافة فقد زاد على ١٠ مليارات.

وقالت مصادر عليمة ان المساهمين استطاعوا رفع قيمة رأس مالهم الى أكثر من ثلاثة أضعاف من خلال الارباح الاجمالية التي زادت على ٣٥٠ مليون دولار جرى توزيع ما يقرب من ١٥٠ مليوناً منها واستبقي مبلغ ٢٠٠ مليون دولار على سبيل الاحتياط، مما يكون قد رفع رأس المال الاجمالي الموقوف للمساهمين الى حدود ٣٠٠ مليون دولار.

ومن الملفت للنظر ان ادارة الشركة تحاول الآن اقامة نوع من التوازن بين استثماراتها الاميركية واستثماراتها الاوروبية لأن معظم هذه الاستثمارات جرى حتى الآن في الولايات المتحدة (٨٥٪). وهذا يفسر «الهيصة» او «الهمروجة» الكبيرة التي اقيمت لعملية الاستيلاء على «ثورن» ، لأن القائمين على الشركة يجدون صعوبة فائقة في ايجاد المجالات المؤملة او المربحة في اوروبا.

ويبدو ان في الأفق «غوامض» لم تتكشف بعد حول العمليات الاميركية حتى تحاول الادارة تركيز معظم اهتماماتها الحالية على التفتيش عن المجالات الممكنة في اوروبا.

ويقول العارفون ان من هذه «الغوامض» حالة «ساكس فيفث افنيو» في نيويورك ، وهو عبارة عن مخازن ومحلات تجارية ممتازة (مثل «هارودز» في لندن) كانت «انفستكورب» قد اشترتها بمبلغ ١.٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ (اي ما يعادل مليارين بقيمة الدولار الحالية اذا اعتبرنا ان قيمة الدولار قد انخفضت في السنوات الاربع الماضية بنسبة ٢٠٪). ومنذ ذلك الوقت لم تنشر النتائج التي حققتها محلات «ساكس». وقياساً على نتائج ١٩٨٩ يمكن القول ان هذه المحلات ربما كانت تعاني الآن من خسائر بسبب حالة الركود الاقتصادي الطويلة في الولايات المتحدة. في العام السابق لشراء «انفستكورب» له حقق «ساكس» ربحاً اجمالياً قبل الضريبة قدره ١١١ مليون دولار فقط على مبيعات بلغ حجمها ١.٣ مليار دولار، أي ما نسبته ٨.٥٪ فقط تصبح ٥.٥٪ بعد اقتطاع الضريبة.

وكان استيلاء «انفستكورب» على «ساكس» عملية مثيرة ومكلفة في حينه، لأن شركة قردار اضطرت الى الدخول في مزايدة على محلات «ساكس» مع شركة «توبو» اليابانية، فكان عرض «انفستكورب» أعلى من العرض الياباني بنسبة ٥٪، أي ما يعادل ٨٠ مليون دولار بأسعار ١٩٩٠.

وفي هذه العملية اضطرت «انفستكورب» الى استدانة ١٧٥ مليون دولار بصورة مؤقتة لاتمام الصفقة اضافة الى تدبير ٦٥٠ مليون دولار من مصادرها الخاصة، والى قرض جماعي تدبره بنك «هانوفر» قبل الاستيلاء عليه من قبل «كميكال بنك»، مقداره ٧٧٥ مليون دولار.

وليس معروفاً حتى الآن مدى انكشاف «انفستكورب» من جراء عملية «ساكس» هذه، وان كان من المرجح ان مكشوفيتها قد انخفضت الى حدود معقولة.

ومن الاستثمارات التي تملكها «انفستكورب» في الولايات المتحدة، ويقال انها تعاني الآن من مصاعب، شركة «بيرنهام لخدمات النقل». هذا على الرغم من ان ادارة جديدة قد اختيرت للشركة المذكورة، كما زيد رأس مالها زيادة تصل الى ٢٠٪ من القيمة الأصلية لأسهمها كما اشترتها «انفستكورب» . ويقال ان في مجلس الادارة الحالي من ليس راضياً عن الترتيبات التي أجريت في الشركة المذكورة.

ركود ونزاع

وألمع «جوهرة» في تاج «انفستكورب» هي شركة «غوتشي» صانعة المجوهرات والساعة الثمينة لصاحبها السابق الايطالي «غوتشيو غوتشي» الذي كان يتخذ من فلورنسا، مدينة الفنون العظيمة ، مقراً له.

لكن قردار لم يهنأ طويلا بهذه الجوهرة التي اشترى نصفها في البداية (عام ١٩٨٩) بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، وبقي نصفها الآخر لصاحبها غوتشيو. ولم يمض وقت طويل حتى اشتبك الفريقان في نزاع قانوني مرير اضطرا معه الى اجراء تسوية خارج المحكمة في السنة الماضية اشترى قردار بموجبها النصف الباقي من «غوتشي» بمبلغ ١٧٠ مليون دولار.

وقد جاءت هذه الصفقة، ثم التسوية التي اعقبتها بعد النزاع القانوني، وسط ركود اقتصادي عميق أصاب السلع الكمالية العالية الثمن خصوصا. ولم تنج «غوتشي» من هذا الركود الرهيب فهبطت مبيعاتها بمقدار النصف تقريباً مما حول ربحاً كانت تحققه من قبل وقدره ٥٠ مليون دولار الى خسارة صافية قدرها ٣٠ مليون دولار.

شركتان قابضتان

ولا يخلو التركيب القانوني لشركة «انفستكورب» من التعقيد. فهو مركب على أساس شركتين قابضتين لا شركة قابضة واحدة، ربما لاعتبارات ضريبية. والقابضتان المذكورتان تحملان الاسم ذاته وهو: «انفستكورب هولدينغز ليمتد» الاولى في جزر «كايمان» والثانية في «لوكسمبورغ».

شركة كايمان يملكها بكاملها «بنك انفستكورب» ، اي ١٠٠٪ من الاسهم التفضيلية بحيث تعود اليه كامل الارباح التي توزعها الشركة وكامل العائدات في حال التصفية. اما شركة اللوكسمبورغ فانها تملك ثماني شركات من شركات «انفستكورب»، ثلاث منها في بريطانيا، وثلاث في الولايات المتحدة ، وواحدة في سويسرا، وواحدة في جزر كايمان. وشركة اللوكسمبورغ القابضة مملوكة بكاملها من شركة كايمان القابضة المملوكة كما ذكر سابقا من «بنك انفستكورب» المدرج في بورصة البحرين.

الاشراف والملجأ الأخير

هناك، كما يقول العارفون، نوع من «المفارقة» او «الانفصام» في تركيبة «انفستكورب» القانونية. ذلك ان الشركتين القابضتين (في كايمان وفي اللوكسمبورغ) لا تحملان رخصة مصرفية، وهما مملوكتان من «مصرف» مسجل في البحرين، مما يعطي هذا الوضع صفة شكلية فقط لأن عمليات البنك الفعلية خارج مقره القانوني الشكلي. وهذا يعيد الى الأذهان تركيبة «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» الذي لم يكن له ملجأ اخير، اي لم يكن هناك بنك مركزي يعترف به ويتحمل مسؤوليته.

ومع ان مؤسسة النقد البحرينية مسؤولة نظريا عن مراقبة «بنك انفستكورب» ، الا ان مؤسسة النقد هذه كبنك مركزي لا وصول فعليا لها الى سجلات العمليات الموجودة في الخارج، اي خارج صلاحية المؤسسة التي عليها ان تكتفي بالاوراق التي تقدمها لها الادارة وبالاجوبة التي تقدمها الادارة على اسئلة المؤسسة، اذا كانت هنالك اسئلة او من يسألون!

ومن الملفت انه على الرغم من ان البحرين هي سلطة الرقابة والاشراف الوحيدة على «بنك انفستكورب»، فان البنك، ربما بسبب المخاطر الخليجية بعد حرب الكويت، أخذ يقلص من وجوده في البحرين عن طريق توسيع أعمال الشركتين القابضتين في كايمان ولوكسمبورغ، وخاصة لوكسمبورغ التي كان « بنك الاعتماد والتجارة الدولي» قد اتخذها مقرا.

وهذا الابتعاد من قبل «انفستكورب» هو على ما يبدو وسيلة للابتعاد عن جمهور المساهمين بتركيز السلطة الفعلية في أيدي الادارة وكبار المساهمين فقط، بالاضافة الى انه يخفف من امكانية الرقابة الفعلية المسلطة النقدية المعنية. بل ان هناك من يقول ان ذلك يعقد عملية الرقابة والاشراف.

مجلس ادارة «انفستكورب»

الاسم	الجنسية	المنصب
عبدالرحمن سالم العتيقي	كويتي	رئيس مجلس الادارة «انفستكورب»
احمد علي كانو	بحريني	نائب رئيس مجلس الادارة «انفستكورب»
نمير قردار	بحريني (عراقي الاصل)	الرئيس التنفيذي «انفستكورب»
عبدالرحمن علي التركي	سعودي	المدير التنفيذي لمجموعة التركي
خالد الزياني	بحريني	رئيس مجلس ادارة «الزياني للاستثمارات»
احمد المناعي	قطري	رئيس مجلس ادارة شركة «المناعي»
مصطفى جاسم بوداي	كويتي	رئيس مجلس ادارة شركة «بوداي»
حسين الفردان	قطري	مدير بنك قطر التجاري
فرج بن حموده	اماراتي (ابوظبي)	مدير بنك ابوظبي الوطني
جمعة الماجد	اماراتي (دبي)	رئيس مجلس ادارة مجموعة «الماجد»
ناصر الرشيد	سعودي	رئيس مجلس ادارة «الرشيد للهندسة»
عبدالله التميمي	سعودي	رئيس مجلس ادارة «مجموعة التميمي»
محمد الزامل	بحريني	الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة «الزامل»
محمد يوسف جلال	بحريني	رئيس مجموعة «جلال»
عبدالله طه بخش	سعودي	مدير عدد من شركات التجارة والنقل
عبدالعزيز كانو	بحريني	نائب رئيس شركة «كانو»

في عيد ميلاده الخمسين

مواجهة بين الدول الغنية والفقيرة تشكك في جدوى «صندوق النقد الدولي»

يواجه «صندوق النقد الدولي» في عيد ميلاه الخمسين، مواجهة حادة بين الدول الغنية والفقيرة ودعوات تشكيك في دوره تصل الى درجة المطالبة بالغائه كلية من بعض الدوائر الغربية. يقول السير والتر آلن، المستشار السابق لليدي مارغريت ثاتشر، رئيسة الحكومة البريطانية، السابقة ان الصندوق الذي أنشىء أساسا للمساعدة في استقرار النظام النقدي الدولي تحول الى بنك يقدم قروضا ويطرح برامج اعادة هيكلة لاقتصاديات الدول الفقيرة، غير قابلة للتنفيذ.

ويبدو ان «البنك الدولي» ليس بأحسن حالا من الصندوق، اذ يواجه هو الآخر اتهامات بالترهل وتبذير الاموال على مشاريع لا طائل منها، وتحقق احدى لجانه منذ اكثر من عام في قضايا فساد، ورشاوى، بانشاء مشاريع وهمية في دول العالم الثالث وتورط مسؤولين في تضخيم ميزانيات ومنح عطاءات لمشاريع في اثيوبيا ودول افريقية اخرى.

وأصل الصراع ان مجموعة السبع التي تعاني من عجز متنام في ميزانياتها ترغب ان يعزز «الصندوق» دعمه الكبير بالفعل لروسيا والجمهوريات السوفياتية سابقا، عن طريق زيادة اقراضه بموجب آلية خاصة لقروض التحول المنظم.

ولكن مثل هذا الاجراء يتطلب موافقة ٨٥ في المائة من الدول الاعضاء بالصندوق.

وقررت الدول النامية التي يشعر بعضها بالاستياء من الاهتمام الذي تلقاه روسيا من جانب «مجموعة السبع» و«الصندوق» ان تحتفظ بآلية التحول المنظم كورقة في أيديها لانتزاع موافقة الصندوق على توزيع مساعدات على جميع الدول الاعضاء بما فيها نفسها.

وقال هانز تيتماير، رئيس البنك المركزي الالماني: بدأت المنازعات تظهر بين مجموعات الدول، ودفعت الدول النامية بدعم من المدير العام للصندوق ميشال كامديسي باقتراح ان يصدر الصندوق حقوق سحب خاصة وهي عملة الصندوق بما يعادل ٥٠ مليار دولار.

وعندما يصدر «الصندوق» حقوق سحب خاصة فانه يصدر نقودا في الواقع من الهواء، ويثير ذلك قلق الدول الصناعية وبخاصة المانيا.

وتعارض تلك الدول خطة كامديسي بشأن حقوق السحب الخاصة وعرضت توزيع مبلغ اقل يعادل ٢٤ مليار دولار بهدف مساعدة دول الكتلة الشيوعية سابقاً والدول الاكثر فقرا في العالم.

وفي النهاية لم يحصل أي جانب على ما يريده وبدلا من ذلك اتفقا على زيادة حدود القروض المشروطة من «الصندوق» والتي يمكن لأي دولة عضو الحصول عليها مقابل تنفيذ اصلاحات اقتصادية كبيرة.

وتعكس هذه المواجهة في جانب منها تحولاً في ميزان القوى في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فبفضل التدفقات الرأسمالية الخاصة الضخمة لم تعد الكثير من الدول النامية تعتمد على صندوق النقد الدولي او الحكومات الغربية في حياتها الاقتصادية. وفي الوقت ذاته وصلت الدول الغربية الى الحد الاقصى لمساعدتها لروسيا وغيرها من الدول الشيوعية سابقا وتريد من الصندوق ان يسدد هذه الفجوة.

وبمفهوم أوسع فان المعركة بين الفقراء والاغنياء هي معركة على مستقبل النظام النقدي العالمي.

فبعض الدول الفقيرة ترى ان الصندوق يجب ان يتحول في نهاية الأمر الى بنك مركزي عالمي يصدر النقد عندما تكون هناك حاجة اليه لصالح الاقتصاد العالمي وذلك باصدار حقوق السحب الخاصة.

ولكن هذا آخر شيء تريده الدول الصناعية التي هدد بيروقراطيو «الصندوق» دورها كمجلس ادارة للاقتصاد العالمي.

وفي النهاية كانت هناك أصابع كثيرة تشير كل منها الى مسؤول عن الطريق المسدود الذي وصلته المناقشات.

فبالنسبة الى كثيرين في «مجموعة السبع» كان الجاني الرئيسي هو كامديسي نفسه، الذي اتهموه باتخاذ موقف منحاز في النزاع بدلا من ان يقوم بدور المحكم.

ونحى كامديسي مثل هذه الاتهامات جانبا ونفى انه يعتزم الاستقالة بسبب تعثر المفاوضات.

وتعرضت «مجموعة السبع» نفسها للانتقاد من جانب بعض الدول النامية للاسلوب الاستبدادي الذي تسعى من خلاله الى فرض ارادتها على باقي أنحاء العالم. وبعد هذه المواجهة المريرة يتساءل البعض عما اذا كان باستطاعة «صندوق النقد الدولي» ان يقوم بدوره بفعالية في المساعدة على ادارة الاقتصاد العالمي.

وفي اجتماع مدريد خرجت أفقر دول العالم خاوية الوفاض تقريبا بعد اجتماع لكبار صانعي السياسة العالمية، ولكنها اثبتت انها ليست لقمة سائغة عندما رفضت خطة تمثل حلا وسطا. واتفقت اللجنة المؤقتة الصانعة للقرارات في «صندوق النقد الدولي» على السماح للدول الفقيرة بالحصول على قروض اكبر قليلا، لكن المقترحات الخاصة بتوفير مخصصات حجمها ٥٠ مليار دولار لتعزيز جهود التنمية وصلت الى طريق مسدود.

وكانت دول العالم الثالث وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا واوروبا الشرقية تؤيد اقتراحا «للصندوق» باصدار حقوق سحب خاصة بقيمة ٥٠ مليار دولار.

وقال وزير المالية البريطاني كينيث كلارك للصحافيين بعد انتهاء الاجتماع الذي جرى مؤخرا: «لم نتفق الا على اشياء بسيطة».

واعترف ميشال كامديسي، عضو مجلس الادارة المنتدب في «صندوق النقد الدولي»، بشعوره بخيبة الامل ازاء الاقتراح الذي كان يؤيده كوسيلة لمساعدة الدول الاكثر فقرا.

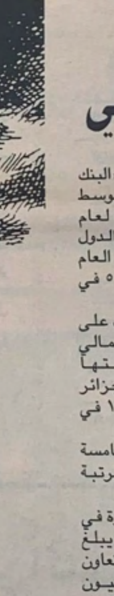
وقال وزير الاقتصاد الفرنسي ادمون الفانديري، الذي خاض بمفرده معركة في صفوف «مجموعة السبع» الكبرى بمساندته خطة كامديسي لاصدار مخصصات جديدة حجمها ٥٠ مليار دولار، انه واثق من امكانية التوصل الى صفقة ما وذلك ربما قبل نيسان/ ابريل المقبل، موعد الاجتماع التالي للجنة المؤقتة.

وكانت المانيا المعارض الرئيسي للفكرة، وحذرت من ان تخصيص «الصندوق» لأموال جديدة قد تكون له عواقب تضخمية. وفي اقتراحه الخاص بحقوق السحب الخاصة عرض «صندوق النقد» على الدول الفقيرة منحة مالية.

لكن اكثر دول العالم فقراً اتهمت الاغنياء بالشح، وقالت انها تريد مزيدا من الاموال للجميع وليس فقط لدول شرق ووسط اوروبا.

وكل ما خرجت به الدول الفقيرة من الاجتماع هو السماح لها. باقتراض ٨٥ في المائة على الاقل من حصصها لدى «صندوق النقد» مقارنة مع ٦٨ في المائة حاليا. ومن المقرر ان يجدد المجلس التنفيذي لصندوق النقد نسبة الزيادة النهائية لحد الاقتراض التي قد تصل الى ١٠٠ في المائة.

٢٤٠ مليوناً سكان العالم العربي



تفيد أول أرقام يصدرها «البنك الدولي» حول السكان ومتوسط اجمالي الناتج القومي للفرد لعام ١٩٩٣، ان مجموع سكان الدول العربية بلغ ٢٣٩.٩ مليون في العام الماضي او ما يعادل نحو ٤.٥ في المائة من سكان العالم.

وقال ان مصر استأثرت على نحو ١٨.٦ في المائة من اجمالي سكان الدول العربية وتبعتها السودان ١١.٣ في المائة والجزائر ١١.٢ في المائة والمغرب ١١.١ في المائة.

واحتلت العراق المرتبة الخامسة ٨.٢ في المائة والسعودية المرتبة السادسة ٧.٢ في المائة.

وطبقا للارقام الصادرة في الشهر الحالي في واشنطن يبلغ اجمالي سكان «دول مجلس التعاون الخليجي» الست ٢٢.٨ مليون وتستحوذ السعودية على ٧٦.٣ في المائة منه.

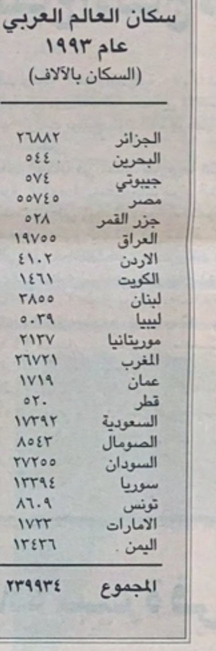
اما حول متوسط اجمالي الناتج القومي للفرد والذي لا تتوفر ارقامه لكل الدول العربية تشير ارقام «البنك الدولي» الى ان متوسط ناتج دولة الامارات العربية المتحدة وقف على ٢٢٤٧٠ دولارا للفرد وهو الاعلى في الدول العربية وعاشر أعلى متوسط في العالم.

ولا تتوفر أرقام عن «دول التعاون» الاخرى عدا عمان والتي انخفض متوسط ناتجها القومي في العام الماضي الى ٥٦٠٠ دولار من ٦٣٨٠ دولاراً في ١٩٩٢ وذلك بسبب انحسار اسعار النفط العالمية.

وتشير الارقام الى تحسن طفيف في متوسطات مصر، والاردن وتونس، والى انخفاض ارقام المغرب وموريتانيا.

لكن اكبر تدهور في متوسط اجمالي الناتج القومي للفرد في الدول العربية حدث في الجزائر، التي انخفض متوسطها في العام الماضي بنحو ١١ في المائة الى ١٦٥٠ دولارا من ١٨٥٠ دولارا في ١٩٩٢.

وتشير ارقام «البنك الدولي» الى ان سويسرا استأثرت بأعلى متوسط للانتاج القومي في العالم في العام الماضي ٣٦٤١٠ دولارات وتبعتها اليابان ٣١٤٥٠ دولارا والدنمارك ٢٦٥١٠ دولارات والنرويج ٢٦٣٤٠ دولارا والسويد ٢٤٨٣٠ دولارا والولايات المتحدة ٢٤٧٥٠ دولارا والمانيا ٢٣٦٣٠ دولارا.



سكان العالم العربي عام ١٩٩٣
(السكان بالآلاف)

الجزائر	٢٦٨٨٢
البحرين	٥٤٤
جيبوتي	٥٧٤
مصر	٥٥٧٤٥
جزر القمر	٥٢٨
العراق	١٩٧٥٥
الاردن	٤١٠٢
الكويت	١٤٦١
لبنان	٣٨٥٥
ليبيا	٥٠٣٩
موريتانيا	٢١٣٧
المغرب	٢٦٧٢١
عمان	١٧١٩
قطر	٥٢٠
السعودية	١٧٣٩٢
الصومال	٨٥٤٣
السودان	٢٧٢٥٥
سوريا	١٣٣٩٤
تونس	٨٦٠٩
الامارات	١٧٢٣
اليمن	١٣٤٣٦
المجموع	٢٣٩٩٣٤

١٥ مليون عربي عاطل عن العمل

جاء في تقرير لـ «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» ان حجم البطالة في الدولة العربية حوالى ١٥.٥ مليون شخص، والعدد المذكور يعتبر خطيرا مقارنة بحجم السكان البالغ ٢٤٠ مليون نسمة أي انه يعادل ٦.٥ في المائة من مجموع السكان.

وأفادت المؤسسة في تقريرها ان حجم البطالة في الدول العربية يعتبر كبيرا عند مقارنته مع امكانات الدول العربية التي لديها ما يزيد على ٢٦ في المائة من احتياط العالم من النفط و٢٤ في المائة من الغاز و٢٣٦ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة الى جانب الخامات الاخرى.

ودعت المؤسسة الى ادارة حسنة للاقتصادات العربية، وطالبت بحشد طاقات الشعوب وتوجيه امكاناتها من أجل خيرها ومنفعتها في ظل تكامل بين البلاد العربية تتوافق فيه مصالح الجميع.

وأشارت المؤسسة في هذا المجال الى دراسة لـ «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أوصت فيها بضرورة اصلاح النظام الضريبي بهدف الحيلولة دون الاضرار بالاهداف الاجتماعية لسوق العمل... وذلك للقضاء على ظاهرة البطالة، كما دعت الى وضع سياسات سوق عمل نشطة لتخطيط سوق العمل ورفدها بسياسات مبتكرة، واجراء اصلاح في نظام الضمان الاجتماعي ونظم مكافأة المتعطلين بما يشجع على توفير فرص عمل وتحقيق مرونة في أجور العمالة.

ودعت المؤسسة الى تشجيع اقامة المنشآت الجديدة وتمكينها من استخدام التكنولوجيا وتحقيق مرونة في تحديد ساعات العمل وازالة القوانين التي تحول دون ذلك، ممايخلق عنصر المبادرة ويجعل اجور العمالة تستجيب لأوضاع العمل وتطوير المعارف التقنية والبحث العلمي وتوفيرها للمنشآت المنتجة لاستغلالها.

وكانت دراسة «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أكدت ان المطلوب ليس توفير فرص عمل وحسب، بل الحفاظ على مستوى دخول مرتفعة لأنه ليس المبتغى ايجاد فرص عمل يكون ثمنها هبوطا في الدخل الفردي.

وترى انه لا يتوافر علاج سريع للمعضلة وليس هناك تدبير وحيد كاف للقضاء عليها، وانما مزيج من تدابير عدة تبعاً لخصوصية كل دولة وكل سوق.

واشارت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» الى ان اكبر تحد يجبه عالم اليوم يتمثل في الملايين من البشر في العالمين الصناعي والنامي الذين لا يعملون كلية أو يعملون لساعات تقل عن متوسط ساعات العمل اليومي. مشيرة الى ان لدى «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» التي تضم ٢٤ دولة الاكثر غنى بين الدول الصناعية في العالم ٢٥ مليون عاطل عن العمل حاليا اي ما يعادل ٨.٥ في المائة من القوى العاملة في بلدانها الاعضاء.

واوردت المؤسسة عددا من التوصيات التي توصلت اليها «منظمة التعاون الاقتصادي» بشأن البطالة ودعت الدول العربية الى الأخذ بها تبعا لحاجة وظروف كل دولة.

وقالت المؤسسة ان الحماية الزائدة للعمال بتوفير حدود دنيا للاجور وضمان اجتماعي تضر بسوق العمل اكثر من نفعها وتقلل من فرص الاعمال الجديدة، مشيرة الى ان وضع حد أدنى للاجور يثبط همة المستخدم عن تشغيل عمال جدد يدخلون سوق العمل وهم غير مدربين، ومن ثم يقوم بتدريبهم مما يزيد الكلفة المترتبة عليه، وعدم تحديد حد أدنى للاجور يشجع المستخدم في توظيف عمال بأجر قد يقل عن الاحد الادنى ومن ثم تدريبهم مما يعود بالفائدة على المستخدم والعامل.

لأن مطابع العملة الورقية في العالم تشتغل بالسرعة القصوى

الذهب الأسود الى ٢٠ دولاراً والذهب الأصفر الى ٥٠٠ دولار

■ في الوقت الذي تتركز الانظار في الأسواق على مراقبة واستقراء مستقبل أسعار الذهب الاصفر، فان أسعار النفط، أو الذهب الاسود، تختزن امكانية ارتفاع جيدة في المدى المتوسط وربما في المدى القريب.

فالسعر المتوقع للنفط، حتى نهاية هذه السنة، ينتظر له ان يقفز الى ٢٠ دولاراً للبرميل، وربما الى ما بين ٢٠ و٢٥ دولاراً حتى نهاية السنة المقبلة.

ويبدو ان تركيز الولايات المتحدة الاميركية على امتصاص السيولة النقدية في الخليج حالياً، (راجع الموضوع الرئيسي في الصفحة الاولى)، يعود الى توقع مثل هذا الارتفاع.

والارتفاع المنتظر في أسعار النفط سوف يكون لأسباب موسمية في البداية، مثل التخزين وقدوم الشتاء، لكنه سوف يبقى مرتفعاً نسبياً بعد انقضاء الأسباب الموسمية لاعتبارات اقتصادية.

ومن هذه الاعتبارات التوسع الاقتصادي العالمي المنسق لأول مرة منذ سنوات طويلة بين اميركا الشمالية واوروبا والشرق الأقصى.

وكانت «وكالة الطاقة الدولية» في باريس، قد رفعت توقعاتها الاستهلاكية للنفط في الربع الأخير من السنة الجارية الى ٦٩.٨ مليون برميل في اليوم، (نظير ٦٩ مليوناً فقط في شهر شباط/فبراير الماضي)، وقدرت هذا الاستهلاك للربع الأول من العام المقبل ١٩٩٥ (كانون الثاني/يناير - اذار/مارس) بحدود ٧٠.٢ مليون برميل في اليوم.

ومن المتوقع ان يستمر النمو الاقتصادي في اسيا والصين على وتيرة مرتفعة الى أمد طويل بحيث يقدر للاستهلاك الآسيوي والصيني ان يرتفع بحدود ٦ في المائة سنوياً. وحتى في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي، وتزايد استعمال أنواع الطاقة البديلة كالغاز الطبيعي، فقد زاد الاستهلاك الاجمالي للنفط هذه السنة بنسبة ١.٦ في المائة أي بما يعادل ٦٠٠ ألف برميل في اليوم.

وهناك دراسات تشير الى ان «أوبيك» يمكنها في السنة المقبلة رفع سقف انتاجها من ٢٤.٥ مليون برميل في اليوم الى ٢٦ مليون برميل في اليوم، مستوعبة بذلك الانتاج العراقي المرتقب، من غير ان يؤثر ذلك على مستوى الاسعار نزولاً.

أما الذهب الأصفر، فان التوقعات والدراسات الجارية الآن في بعض المراكز المالية تشير الى ان سعره سوف يمضي متصاعداً وصولاً الى ٥٠٠ دولار للأونصة قبل نهاية السنة المقبلة. وتوصي هذه المراكز زبائنها القادرين على الانتظار ان يشتروا الذهب للمدى الأطول.

والحيثيات التي يقول بها هؤلاء في توقعاتهم للطفرة الذهبية المقبلة تقوم أساساً على ان معظم الحكومات في العالم تشغل مطابع العملة الورقية لتمويل مشاريعها، وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية حيث تتفاقم الموجودات الورقية مما يؤدي الى هبوط مستمر في قيمة الدولار، والأهم من ذلك الى هبوط في ثقة العالم بالسياسات المالية للحكومة الاميركية.

فما تفعله الحكومة الاميركية في واقع الامر هو خفض قيمة عملتها على الطريقة الرومانية القديمة بخلط المعدن النفيس مع معدن خسيس. لكن طبع العملة أو خلطها هو في رأي كثيرين من الاقتصاديين جريمة يجب ان يعاقب عليها القانون تماما كما يجري عندما يقوم الافراد بطبع عملة مزورة. فاذا ضبط شخص ما يطبع عملة لطرحها في السوق يلقى القبض عليه ويسجن، أما الحكومات فانها تفعل ذلك كل يوم!

والأهم من ذلك في رأي المحللين ان الحكومات لا تطبع العملة الورقية لتقطيع ظرف عابر، لكنها مستمرة في طبع العملة تحت كل الظروف، مما يأكل من القيمة الشرائية للعملة الورقية باستمرار. وفي تاريخ البشرية المعروف، الذهب هو الشيء الوحيد الذي قاوم هذه العملية طوال الوقت. وذلك ان سعر أونصة الذهب هو ذاته في كل مكان بينما العملة الورقية ليست كذلك.

وقد قال أحد الخبراء في «وول ستريت» في نيويورك ان الناس تنادي دائماً، «أوقفوا الضرائب». وهذا خطأ كبير لأن عليهم ان ينادوا «أوقفوا المطابع»!

ارتفاع الانتاج في الدول المستقلة وزيادة المخزون في «منظمة التعاون الاقتصادي»

■ قالت وكالة الطاقة الدولية ، ان المخزونات البترولية في دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» زادت بواقع ٤٠٠ ألف برميل يومياً في اب/اغسطس .

وقالت الوكالة في أحدث تقاريرها الشهرية عن سوق النفط، ان مخزونات مواد التقطير *التي تشتمل على زيت التدفئة استمرت في الزيادة قبل مقدم الشتاء في نصف الكرة* الشمالي في حين تقلصت مخزونات النفط الخام. وفي نهاية اب/اغسطس بلغ اجمالي المخزونات ٢.٥٨٧ مليار برميل بانخفاض ٤٧ مليونا عما كان عليه قبل عام، لكن بزيادة قدرها ٢٦ مليون برميل عن مستويات المخزونات في اب/اغسطس عام ١٩٩٢.

وقالت وكالة الطاقة الدولية، ان انتاج الدول غير الاعضاء في «اوبيك» من النفط سيرتفع بواقع ٠.٩ مليون برميل يوميا في الربع الاخير من عام ١٩٩٤ مقارنة بمستوياته في تلك الفترة من عام ١٩٩٣.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري عن سوق النفط ان معدل انتاج الدول غير الاعضاء في «اوبيك» سيبلغ ٤٢ مليون برميل يوميا في الفترة من تشرين الاول/اكتوبر الى كانون الاول/ديسمبر بزيادة ٠.٣ مليون برميل عن توقعات الوكالة في الشهر الماضي. وعزت الوكالة، التي يقع مقرها في باريس، هذا التعديل الى زيادة اكبر من المتوقع في انتاج كندا وبحر الشمال والاتحاد السوفياتي السابق.

وتوقعت الوكالة ان يزيد انتاج الدول غيرالاعضاء في «اوبيك» في الربع الاول من عام ١٩٩٥ الى ٤١.٩ مليون برميل يوميا بزيادة قدرها مليون برميل يوميا عن الانتاج في الفترة نفسها من عام ١٩٩٤.

من جهة اخرى قالت وكالة الطاقة الدولية ان انتاج «اوبيك» النفطي ارتفع الى ٢٥.٥ مليون برميل يوميا في ايلول/سبتمبر بعد انخفاضه الى ٢٤.٦٢ مليون برميل يوميا في اليوم في اب/اغسطس بسبب اضراب عمال النفط في نيجيريا.

وقالت الوكالة، ان انتاج نيجيريا زاد الى ١.٨٥ مليون برميل يوميا في ايلول/سبتمبر بعد ان استأنف عمال النفط عملهم اثر اضراب استمر شهرين وتسبب في انخفاض الانتاج الى ١.٤٩ مليون برميل في اب/اغسطس.

لكن الوكالة أشارت الى زيادة انتاج المملكة العربية السعودية وايران وفنزويلا وقطر.

وقالت ان الانتاج الليبي انخفض قليلا كما انخفض الانتاج من المنطقة المحايدة التي تتقاسم السعودية والكويت انتاجها بالتساوي.

واضافت الوكالة: ان انتاج السوائل المصاحبة للغاز الطبيعي في دول «اوبيك» الاثنتي عشرة زاد الى ٢.٣٦ مليون برميل يوميا في ايلول/سبتمبر ارتفاعا من ٢.٣٥ مليون برميل في اب/اغسطس ، الا انه كان أقل من حجم الانتاج في تموز/يوليو والذي بلغ ٢.٣٧ مليون برميل يوميا.

انتاج كل دولة وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية
(بملايين البراميل)

البلد	آب/اغسطس	ايلول/سبتمبر
السعودية	٨.٠٩	٨.١٠
ايران	٣.٦٠	٣.٦٥
العراق	٠.٥٣	٠.٥٣
الامارات	٢.١٦	٢.١٦
الكويت	٢.٠٦	٢.٠٥
قطر	٠.٤٢	٠.٤
نيجيريا	١.٤٩	١.٨٥
ليبيا	١.٣٩	١.٣٧
الجزائر	٠.٧٥	٠.٧٥
الغابون	٠.٣٣	٠.٣٣
فنزويلا	٢.٤٨	٢.٤٩
اندونيسيا	١.٣٥	١.٣٥
الاجمالي	٢٤.٦٢	٢٥.٠٥

زيادة كبيرة في احتياطيات الجزائر

■ سجلت الاحتياطيات النفطية المؤكدة للجزائر زيادة قدرها ٧٨٠ مليون برميل يوميا في العام الماضي لتصل الى ٩.٩٨ مليار برميل بالمقارنة مع ٩.٢٠ مليار برميل في عام ١٩٩٢.

وارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي خلال الفترة نفسها بمقدار ١٠٢ مليار متر مكعب لتصل الى ٢.٨٨ تريليون متر مكعب مقابل ٢.٧٨ تريليون متر مكعب.

وذكرت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك دايجست»، ان الانتاج الجزائري تراجع بنسبة ٣.١٧ في المائة حيث بلغ ٧٤٧٣٠٠ برميل يومياً مقابل ٧٧١٨٠٠ برميل يوميا في عام ١٩٩٢.

وقد نجم هبوط الانتاج عن تعديل حصة الجزائر ضمن نظام «اوبيك» للحصص في تلك الفترة.

واشارت النشرة الى ان الاكتشافات النفطية الجديدة خلال العامين الماضيين ستتيح زيادة الطاقة الانتاجية للجزائر بما يتراوح بين ٧٠ الف برميل يوميا بحلول نهاية العام وبنحو ١٥٠ الف برميل يوميا بحلول منتصف عام ١٩٩٥.

ونجم عن هبوط الحصة الانتاجية للجزائر وارتفاع الاستهلاك المحلي فيها تراجع لصادرات النفط الخام خلال العام الحالي بنسبة ٧.٢ في المائة الى ٣٠٨ الاف برميل يومياً مقابل ٣٢٢ الف برميل يوميا في عام ١٩٩٢، في حين بلغت الصادرات من المكثفات والمنتوجات النفطية ٤٠٣ الاف برميل يوميا و١٦.٤٥ مليون طن على التوالي . وتشير احصائيات رسمية الى ان اوروبا كانت أكبر مستورد للنفط الخام الجزائري في عام ١٩٩٣، حيث حلت المانيا في المركز الاول بواردات حجمها (٧٥٢٤٤ برميل يومياً) تليها ايطاليا (٧١٧٧٨ برميل يوميا) وفرنسا (٦٢٠٩٣ برميل يوميا).

غير ان ايطاليا كانت اكبر مستورد للغاز الجزائري ، وتمت معظم وارداتها عبر خط الانابيب الجزائري الممتد عبر البحر الابيض المتوسط.

وقد ارتفع انتاج الجزائر من الغاز الطبيعي خلال ١٩٩٣ بنسبة ٥,٢٧ في المائة الى ٣٦٦.٤ مليون متر مكعب يومياً بالمقارنة مع ٣٤٨ مليون متر مكعب يوميا في عام ١٩٩٢ . غير ان الصادرات ظلت مستقرة. وقد حصلت الجزائر على عقود للوصول الى مستوى الصادرات المستهدف البالغ ٦٠ مليار متر مكعب سنويا بحلول نهاية العقد الحالي والذي يتضمن توسعة خط الانابيب والقضاء على الاختناقات في منشآت «ارزو» و«سكيدا» لتسييل الغاز، وانشاء خط أنابيب يصل الى اسبانيا والبرتغال.

ويجري حاليا العمل على تنفيذ هذه المشاريع، ومن المتوقع انجاز مشروع توسعة خط الانابيب الرئيسي الى اوروبا قريبا.

وقد بلغ انتاج الغاز البترولي المسال في عام ١٩٩٣ نحو ٤.٥ طن من البروبان و٢.٥٧ من البيوتان.

صادرات الغاز الطبيعي
(بمليارات الأمتار المكعبة)

عبر خط الأنابيب		الغاز الطبيعي المسال	
الدولة	الكمية	الدولة	الكمية
		فرنسا	٨.٩٥
ايطاليا	١٣.٩٢	بلجيكا	٤.٤٦
تونس	٠.٧١	اسبانيا	٣.٩٦
يوغوسلافيا	٠.٢٨	الولايات المتحدة	٢.٤٨
		ايطاليا	٠.٢٥
الاجمالي	١٤.٩٢	الاجمالي	٢٠.١٣

٣٠ عاماً على اكتشافات بحر الشمال

■ صادف مطلع الشهر الماضي مرور ٣٠ عاما على منح أول ترخيص للتنقيب عن النفط في بحر الشمال. وقبل عدة سنوات كان العديد من المحللين يعتقدون ان صناعة النفط والغاز البريطانية وصلت الى ذروتها وانها ستبدأ في التدهور بسبب وجود معظم الحقول ومراكز الدعم في مناطق بحرية بالغة العمق وتبعد كثيرا عن الساحل. لكن رغم ذلك شهدت صناعة النفط البريطانية مرحلة انتعاش جديدة مع ارتفاع الانتاج بشكل كبير.

وارتفع متوسط انتاج بحر الشمال خلال الشهور التسعة الاولى من العام الحالي بنحو ٢٩ في المائة عن العام الماضي ووصل الانتاج اليومي الى نحو ٢.٤ مليون برميل وهو يفوق بكثير مستويات الأعوام الماضية، وكان معظم المحللين يتوقعون ارتفاع الانتاج لكن لم يتوقعوا حدوثه بهذه القوة والسرعة.

وارجع تقرير نشرته «فايننشال تايمز» التصاعد الكبير في انتاج بحر الشمال الى تشغيل عدة حقول جديدة كبيرة في العام الماضي والى وصول مستويات الانتاج فيها الى الذروة. ومنها حقل «سكوت» الذي تشغله شركة «اميرادا هيس» الاميركية وحقلا «نيلسون» و«البا» اللذان تشغلهما «شيفرون» الاميركية ايضا . علما بأن معظم الحقول الجديدة اتفق على تطويرها في السنوات الاربع الماضية حين كانت أسعار النفط تفوق بكثير الاسعار الحالية. غير ان شركات النفط استفادت من برامج شاملة لخفض تكاليف الانتاج ومن ادخال تقنيات جديدة متطورة أتاحت ايضا فرصة اطالة عمر الحقول القديمة وربحية الحقول الصغيرة.

كما تمكنت بعض الشركات العاملة في بحر الشمال من خفض التكاليف عن طريق استبدال منصات الحقول الثابتة بمنصات ووحدات انتاج وتخزين عائمة ، كما حدث مثلا بالنسبة لحقل «جريفون» حيث تمكنت الشركة المشغلة له من توفير ١٤٠ مليون جنيه.

وتقوم شركات أخرى الآن بدراسة مزايا مثل هذه التقنيات لمشاريع جديدة من بينها المرحلة الاولى لتطوير حقل «فوينفن» الذي تشغله شركة «بريتش بتروليوم» في غرب جزر «شتيلاند» والتي تشكل الآن اكثر مناطق الجذب في القطاع البريطاني من بحر الشمال. كما تشمل التقنيات الجديدة ايضا تقنية الحفر الافقي التي حسنت الجدوى الاقتصادية للحقل بشكل كبير.

وفي حين تتفاوت تكاليف الاستخراج والتطوير بشكل كبير من حقل الى آخر تمكنت شركات كثيرة من خفض التكاليف الى النصف تقريبا اعتمادا على تقنيات المسح والحفر المتطورة. اذ تمكنت «بريتش بتروليوم» ، مثلا من خفض تكاليف التطوير في حقولها على المستوى العالمي من ١٠ دولارات للبرميل في عام ١٩٨٩ الى نحو ٤-٥ دولارات فقط الآن، وفي بعض حقول بحر الشمال تصل التكلفة الى ١.٥ دولار فقط ولكن متوسط التكلفة في المناطق الوسطى والشمالية من بحر الشمال يراوح حول ٥ دولارات. ورغم ان هذه التكلفة تفوق تكلفة معظم الحقول البرية في الكثير من مناطق العالم فانها ما زالت منخفضة بالقدر الكافي الذي يضمن استمرار تدفق استثمارات الشركات العالمية اليها. ويرجع ذلك ايضا الى وجود حقول بحر الشمال في منطقة مستثمرة سياسيا وقريبة من الاسواق والى وجود بنية تحتية شاملة. كما ان الحكومة البريطانية تسير في الاتجاه نفسه، رغم مخاوف بعض الشركات في العام الماضي حول امكانية حدوث تحول مفاجيء في نظم الضرائب المفروضة على صناعة نفط بحر الشمال والتي تشمل خفض معدلات الضرائب على الحقول العاملة في الوقت الذي تلغي فيه الاعفاءات الممنوحة لأعمال التنقيب.

وفي العام الماضي كانت هناك مخاوف من ان يؤدي تغيير نظم الضرائب الى قيام بعض الشركات العاملة في بحر الشمال بالانسحاب او تقليص عملياتها. لكن لا توجد مؤشرات على حدوث ذلك. وعلى النقيض أقدمت عدة شركات اميركية على توسيع عملياتها في بحر الشمال. وفي الشهر الماضي مثلا أعلنت شركة «كونوكو» عن اعتزامها على انفاق ٤٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا في صناعة النفط البريطانية حتى نهاية العقد.

ومع انتعاش الانتاج والصادرات حقق قطاع النفط فائضا بلغ ١.٣١ مليار جنيه في الربع الثاني من العام الحالي وهو اعلى فائض منذ ٨ سنوات ويعادل اكثر من ثلاثة أمثال فائض الفترة نفسها من العام الماضي.

لكن الى أي مدى ستستطيع صناعة نفط بحر الشمال المحافظة على مثل هذا الأداء الجيد؟ يتوقع معظم المحللين ان يصل الانتاج الى مستوى قياسي خلال العام المقبل قبل ان يبدأ في الانخفاض الى مستويات قريبة من مليوني برميل يوميا حتى نهاية التسعينات.

من سيعتلي عرش البطولة: هيل أم شوماكر؟

النزال الحاسم في «أدليد»

يبدو ان الجولة السادسة عشرة والأخيرة، هي التي ستقرر الى من ستؤول بطولة العالم للاتحاد الدولي للسيارات في سباقات فورمولا واحد لعام ١٩٩٤. والسباق الذي سيجري في «أدليد» (استراليا) يوم الأحد المقبل سيكون نزالاً حاسماً بين البريطاني ديمون هيل والالماني مايكل شوماكر.

فبعد فوزه المثير على حلبة «سوزوكا»، ما يزال الفارق نقطة واحدة بين سائق روثمان وليامس - رينو وسائق بنيتون - فورد الذي تصدر سلّم البطولة منذ جولة هذا الموسم الاولى التي جرت في البرازيل في اذار/مارس الماضي.

وعلى حلبة «ادليد» (يبلغ طولها ٣.٧٨ كلم/ ٢.٣٤ ميل)، ايضا يتقرر مصير الفائز ببطولة الصانعين، التي يتصدر سلمها فريق وليامس - رينو بفارق خمس نقاط عن فريق بنيتون - فورد.

ولم يسبق منذ عام ١٩٨٦، لمّا نافس بروست مانسيل على البطولة، ان يتقرر مصير البطولة في خواتيم الموسم في «ادليد» لذلك، سيكون السباق الممتد على ٨١ لفة سباقاً حامياً ومثيراً للاعصاب بين فريقي وليامس وبنيتون.

في العام الماضي، خاض ديمون هيل سباقه الأول في «ادليد» لحساب «وليامس» فحل رابعاً، الا انه سجل رقماً قياسياً للفات: دقيقة واحدة و١٥.٣٨ ثانية. وفوزه المتقارب في «سوزوكا»، زاده ثقة على انه بامكانه انتزاع اللقب العالمي من غريمه شوماكر ومن فريق «بنيتون».

وعلى الرغم من ان العيون ستتجمع على هيل وشوماكر، فان الكثير ينتظر من سائقين آخرين، اثبتوا جدارة ومقدرة على المنافسة، بتغيير المعادلات في «ادليد» التي ستشهد سباقها الاخير في عام ١٩٩٥ قبل انتقال سباقات غران بري أستراليا الى حلبة «ميلبورن» عام ١٩٩٦.

النمساوي المخضرم غيرهارد بيرغر، الذي يحتل المرتبة الثالثة على سلّم البطولة الذي تمكن مرة واحدة من انتزاع الفوز من هيل، وشوماكر. بيرغر فاز عام ١٩٨٧ و١٩٩٢ بغران النمسا، سيضم جهوده الى جهود زميله في فريق «فيراري» الفرنسي جان أليسي، الذي انهى سباق اليابان ثالثا، ليشكلا تحدياً كبيراً قد ينغص على شوماكر وهيل في حين يصبو البريطاني جوني هيربرت الى مساعدة فريق بنيتون - فورد لجني النقاط على سلم بطولة الصانعين بغية محاشرة فريق وليامس - رينو.

الايرلندي ادي ايرفن الذي استعاد في الجولتين الاخيرتين مكانته على الحلبات يرنو الى اكمال تفوقه في الجولة الاخيرة واحراز نقاط لفريقه جوردان - هارت.

نايجل مانسيل، الخارج من سباق سوزوكا الصعب معتزاً بأدائه، سيلجأ، كما البريطاني هيربرت، الى الاسلوب نفسه في مساعدة فريق وليامس - رينو لجني نقاط حاسمة على سلم بطولة الصانعين. فبطل العالم لعام ١٩٩٢ يعشق أستراليا على الرغم من انه لم يسبق له ان فاز بغران بري استراليا من قبل.

وعيون المراقبين على الالماني هانس هيرالد فرنتزن الذي يقود لحساب صوبر - مرسيدس، فهو استطاع في السباقين الاخيرين احراز نقاط، وعلى الرغم من انه لم يسبق له ان تسابق في «ادليد» الا ان أداءه المتفوق على حلبة «سوزوكا» الرطبة والصعبة سيجعله اكثر ثقة على قدرته في التسابق على حلبة «ادليد» الجافة.

جي. جي. لهتو، تنحى عن السباق في «ادليد» العام الماضي وهو يتطلع الى غران بري استراليا لينزع خيبة سباق اليابان.

... يبقى ان غران بري استراليا جرى أول مرة عام ١٩٨٥ وفاز به كيكي روزبيرغ سائقاً لحساب «وليامس». وكرر تيري بوتسن فوزه لفريق «وليامس» عام ١٩٨٩.

وفي «ادليد» ايضا فاز آلن بروست وارتون سينا كما حقق نيلسون بيكيه فوزاً لحساب «بنيتون - فورد» عام ١٩٩٠.



ديمون هيل و مايكل شوماكر: الصديقان اللدودان





بروفيل

الفهد...



من أشق الأمور على أي حاكم، وفي أي نظام كان، ان تتحدث الناس وتروج الاشاعات عن خلافته وهو في عز مجده وتألقه. فكيف اذا كان هذا الحاكم من وزن العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز، وهو الذي له باع طويل في «فن الحكم» وفي «ادارة المتناقضات» وتطويع الظروف المعاكسة لتصبح مؤاتية.

فالذرائع الرائجة في العلن حول ضرورة التغيير في المملكة العربية السعودية، تبدو ذرائع واهية. ولما كانت مصادرها اميركية واوروبية، فهي تحمل في طياتها «شبهة» معينة. انها أقرب الى كونها «نوازع» منها الى كونها «ذرائع». وأي دليل أوضح من ان يرى الرئيس الاميركي نفسه بعينه، ان العاهل السعودي بصحة جيدة وبعقل مستنير؟

طبعاً، بيل كلينتون ليس طبيبا، وان كانت «ليلى المريضة في العراق»، تراه كذلك. ولا صحة الفهد هي التي تقلق اميركا والغرب. بل ان الانصاف يقضي بالقول ان الملك فهد هو الآن في أحسن مرحلة من حكمه على الرغم من صعوبة المرحلة. لقد صقلته التجربة بحلوها ومرها، بطيشها وهدوئها، بشططها وصوابها، بصلابتها ومرونتها، بقساوتها ولينها، حتى ليبدو الآن لأي مراقب عن قرب أو عن بعد، انه بات ممتلئاً نضجاً وحكمة.

وربما لهذا يتحدثون في الغرب عن التغيير اللازم في المملكة وكأنه شيء محتوم!

لكن هناك أشياء بين واشنطن والرياض لا يعرفها كثيرون. وهناك أشياء في واشنطن لا تعرفها الرياض.

ويقال في واشنطن داخل دوائر ضيقة ان العاهل السعودي كان يجب ان يسحب سفيره بندر بن سلطان من العاصمة الاميركية فور تأكده من فوز كلينتون في الانتخابات الرئاسية قبل سنتين. وتقول تلك الدوائر ان الكويتيين كانوا «أذكى» من السعوديين من هذه الناحية، اذ سحبوا سفيرهم من واشنطن بهدوء، وعينوه وزيراً وأبقوا سفارتهم في العاصمة الاميركية وكأنها مقفلة. لعبها الكويتيون بصمت وبهدوء من غير ان يحس بهم أحد!

وتقول تلك الدوائر، ان السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان أعطى جميع المعنيين في ادارة كلينتون تقريبا، «ذريعة» لتبرير استيائهم او تصرفاتهم او «نوازعهم» الدفينة!

وهناك من يقول ايضا ان المملكة العربية السعودية لم تقرأ قراءة صحيحة موقف الادارة الاميركية الحقيقي في حرب اليمن، فظهرت السعودية وكأنها منيت في اليمن بهزيمة نكراء. والقائلون بذلك، ينحون باللائمة بطريقة غير مباشرة على السفير بندر لأن من أولى مهامه في واشنطن ان يقرأ او يعرف السياسة الاميركية على حقيقتها!

وبين السعوديين ايضا من يعتقد جازماً بأنه لم تكن للملك فهد شخصياً علاقة بأحداث اليمن، وهؤلاء يقولون انه اذا كانت للعاهل السعودي من مداخلة في الشأن اليمني، فهي مداخلة لوقف الاقتتال ولملمة الوضع وتضميد الجراح!

والسعوديون القائلون بذلك يعتقدون، وإن باستنتاجات مختلفة، ان الاميركيين هم الذين ورطوا المملكة في حرب اليمن وتنصلوا منها. وبعضهم يعتقد ان ذلك غايته «بناء حيثيات مقنعة لازاحة الملك فهد»، وبعضهم الأخر يعتقد بأن الغاية هي دفع المملكة الى انفاق أموال طائلة بغير طائل لكي تتفاقم أزمتها الاقتصادية وتغرق في المزيد من الديون كما حصل بالفعل.

وهؤلاء يفسرون الغاء أو تأجيل صفقة الطائرات المدنية من قبل «الخطوط الجوية السعودية» مع شركتي «بوينغ» و«مكدونال دوغلاس»، وهي صفقة بقيمة ستة مليارات من الدولارات، وتدخل كلينتون شخصياً مع الملك فهد من أجل الموافقة عليها، على انه نوع من «الحرب الصامتة» بين واشنطن والرياض، او ربما بين جهات في واشنطن وجهات في الرياض بعدما «تلخبطت» الحسابات في اليمن. لكن الجانب السعودي، أخذ الجانب الاميركي بحجته: اذا كانت المملكة في ضائقة اقتصادية شديدة كما تقول واشنطن، فانه من باب أولى ان تقتصد في الانفاق على طائرات يمكن تأجيلها أو حتى الاستغناء عنها!

والواقع ان هناك تناقضاً في الرسائل الاميركية الى الملك فهد. فهي تدعوه الى الانفاق على عقود ضخمة، عسكرية ومدنية، ثم تدعوه الى الاقتصاد في النفقة. والتوفيق الوحيد المتاح للعاهل السعودي هو ان يواصل الانفاق على العقود الاميركية، وان يوقف الانفاق على الضرورات السعودية. اي ان يبسط كفه مع الاميركيين ويقبضها مع السعوديين!

لكن العاهل السعودي لا يستطيع، ولا يريد، ان يحرم شعبه ليعطي غيره. ولهذا، ربما، كانت «عاصفة الصحراء» الوهمية والتي تشبه زوبعة في فنجان.

وفي هذه الحالة ايضا يضربون المثل بما يسمى «الذكاء الكويتي». فهم يقولون ان الكويت فور نزول القوات الاميركية فيها أعلنت عن عزمها على فرض ضريبة نسبتها ١٠ في المائة على جميع العاملين في الكويت، كويتيين وغير كويتيين، بينما السعودية سوف تدفع المترتب عليها من هذه «الضريبة الكويتية» من خزانتها، لأنها لا ترغب في فرض الضرائب على أحد، خشية ان يؤدي ذلك الى توتر اجتماعي او الى «احتجاج» محرج كما حدث في عام ١٩٨٨ عندما أصدر الملك فهد قراراً ملكياً بفرض ضريبة دخل على الاجانب العاملين في المملكة، واضطر الى التراجع عنه قبل ان يجف حبره!

انها ليست المرة الاولى التي تواجه فيها المملكة السعودية وضعاً صعباً كالوضع السائد الآن، ولا هي المرة الاولى التي يواجه فيها العاهل السعودي فهد بن عبدالعزيز نفسه مأزقاً محيراً كالمأزق الراهن.

لكن الوضع الراهن أصعب من ذي قبل على المملكة وعلى مليكها، ليس فقط لأسباب تتعلق بالضائقة الاقتصادية التي كان يمكن ان تكون عابرة لولا ظروف الاستنزاف المعلومة. بل لأن الملك فهد لا يجد الآن وسادة عربية تسند جنبه، أو مسنداً عربياً يتكىء عليه. لقد تشتت القطيع العربي الى درجة لم يعد ممكناً معها للمته في وقت قصير أو قريب فتسلطت عليه «الذئاب» و«الضباع» بدعاء من «الراعي» نفسه، على قول الشاعر العربي:

تفرقت غنمي يوما فقلت لها

يا ربُ سلّط عليها الذئب والضبعا!

لكن «الفهد» يبقى، نظرياً على الأقل، اقوى وأشد من أي «ذئب» أو «ضبع»!

الضيف

طارق المؤيد وزير إعلام البحرين في محاضرة له في لندن:

النظام العالمي الجديد مثل «فلك نوح» بعد الطوفان!

وزير الاعلام البحريني طارق المؤيد قد يكون أكثر وزراء الاعلام الخليجيين تفهماً للعلاقة الايجابية مع الصحافة، مع انه من المعروف عنه انه لا يدفع للصحافيين بحجة ان بلاده فقيرة!

والصحافيون، حسب علمنا، يبادلونه الود والاحترام.

وعندما دعي طارق المؤيد ليحاضر في فندق «انتركونتيننتال» اللندني أمام نخبة من العرب والبريطانيين بدعوة من رئيس «مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية» الدكتور عمر الحسن، كان الموضوع الذي تناوله شائكاً ومعقداً، وهو «النظام العالمي الجديد والعالم العربي». فلا ضير انه اعتبر ان الخليج هو العالم العربي على قول العروبيين بعد توالي النكسات: «كنا نظن ان الخليج جزء من الأمة العربية، فاذا بالأمة العربية جزء من الخليج»!

لكن المؤيد أعطى ملامح مبشرة للمستقبل مشيراً الى ان العالم العربي سوف يسير على خطى اوروبا كسوق مشتركة باتجاه الاتحاد مع الاختلاف من غير نزاعات حدودية أو حروب.

وقد خيل للسامعين في البداية ان النظام العالمي الجديد الذي يراه الوزير البحريني انما هو نظام اعلامي لأنه ركز طويلا على المسألة الاعلامية وعلى تعاطي البحرين معها بنوع خاص بمدى وأسع من الحرية والانفراج. بل إنه قال ان التكنولوجيا الاعلامية الجديدة سوف تلغي الاتصالات الدبلوماسية كما هي قائمة الآن، بحيث ان الاتصالات المباشرة ستكون عن طريق وسائل الاعلام الواسعة الانتشار، مما يخلق قناة جديدة للدبلوماسية العلنية، فلا تعود الحكومات قادرة على اخفاء شيء عن شعوبها.

وقال المؤيد ان هذا سوف يغير نمط الاتصال الرسمي بين الدول ويخلق اعتماداً على وسائل الاعلام للاتصال الفعال.

وأشار وزير الاعلام البحريني الى ان أحداً لن يستطيع بعداليوم منع هبوب الرياح، واستشهد المؤيد بكلمة للفيلسوف الاغريقي افلاطون الذي دعا أهل أثينا الى «هدم جدرانهم لكي يدخل الهواء النقي». وقال ان البعض (ربما مشيراً الى بعض جيرانه في الخليج) يرى امكان الوصول الى النتيجة ذاتها بفتح «بعض النوافذ». أما هو فيعتقد بأنه لا لزوم لهدم الجدران ولا لفتح النوافذ، يكفي ان يركب المرء على سطحه «انتينات» لالتقاط اشارات الراديو والتلفزيون!

لكن هذا الانفتاح الاعلامي، في رأي المؤيد، على أهميته، ليس كافياً لأنه «ليس بديلاً عن المجتمع المفتوح».

وشبه المؤيد ظروف ولادة النظام العالمي الجديد، بأنه مثل «فلك نوح» بعد الطوفان، كما في الرواية التوراتية، وحذر بأن الوصول الى «فلك نوح» هذا لن يكون بسيارة «ليموزين» يقودها «شوفور»!

ويبدو ان القصص التوراتية في هذا اليوم ملهمة لكثيرين، حتى ان الوزير المؤيد أشار الى ان النظام العالمي قد بدأ منذ أن أعطت حواء تفاحتها الشهيرة الى آدم!

أما في التاريخ الحديث، كما يقول المؤيد، فان هتلر هو أول من استعمل العبارة في الثلاثينات داعياً الى «نظام اوروبي جديد»، في الوقت الذي كان روزفلت يعد الاميركيين بالنظام الجديد المعروف باسم «نيو ديل».

وأعرب المؤيد عن اعتقاده بأن العالم العربي سوف يمر بتحولات سياسية خلال السنوات المقبلة اسوة ببقية العالم. وقال: «ان بعض البلدان العربية سوف يشهد تحولات سياسية بالعنف وبالثورة، وبعضها الآخر سوف يمارس هذه التحولات بالتطور الطبيعي من خلال النظام القائم مع الحفاظ على الهوية الوطنية». بطريقة أو بأخرى، قال المؤيد، سوف تهب رياح التغيير على العالم العربي والعالم الثالث كله. «فقط الاغبياء سوف يحاولون وقف هذه الرياح» على حد قوله!

ومع ان الوزير البحريني استهوته صورة «فلك نوح» والطوفان، إلا انه لم يقل من هو «الغراب» الذي خرج ولم يعد، ومن هي «الحمامة» التي عادت بغصن الزيتون. وما فات الوزير المؤيد في شرحه للنظام العالمي الجديد أكمله الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي عبدالله بشارة بلغة انكليزية بليغة، سواء في تقديمه للوزير البحريني قبل المحاضرة، أو في تعليقه عليها بعد القائها، فكان تعليقه بمثابة محاضرة جديدة.

لكن فتح باب الاسئلة والأجوبة فتح جروحاً غير منتظرة مما أثار حفيظة السفير القطري علي الجيدة الذي لم يعجبه جواب المؤيد على سؤال حول النزاع الحدودي بين قطر والبحرين، فقال ان النظام العالمي الجديد أكبر وأهم من أن يحصر بالمسائل الحدودية، وخاصة الحدود بين دولتين غير رئيسيتين. وألمح السفير القطري الى ان الوزير البحريني يحاول تفصيل النظام العالمي على مقاس بلاده وكأنه ليس في العالم مشكلة سوى مشكلة جزيرة «حوار»!

وكما أثار النقاش حفيظة السفير القطري على ميمنة الوزير، يبدو انه أثار ايضا حفيظة السفير السعودي غازي القصيبي على ميسرته. وقد طالب السفير السعودي أهل النظام العالمي الجديد ودعاته بقليل من الاحترام للنظام القديم. رفقاً بالنظام القديم يا سادة!

أما قضايا فلسطين ولبنان والجولان وغيرها من القضايا «الثانوية»، فلم يتطرق اليها أحد لا في الاسئلة ولا في الاجوبة، ربما احتراماً للنظام الجديد.

النـاس

● دشنت الليدي مارغريت ثاتشر المبنى الجديد لـ «بنك انفستكورب» في لندن في حفلة حضرها كبار الاقتصاديين، والماليين، ورجال الأعمال والرسميين، من عرب وانكليز. وقد احاط بها عند قص شريط التدشين السادة عبدالله سيف محافظ، مؤسسة نقد البحرين، والشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة، ونمير قردار، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لـ «بنك انفستكورب» وعبدالرحمن سالم العتيقي، رئيس مجلس ادارة «انفستكورب»، واحمد علي كانو نائب رئيس مجلس الادارة.

● قدّم الكاتب اللبناني أمين رشدي المعلوف، الحائز على جائزة «غونكور»، روايته «صخرة طانيوس» الى قراء الانكليزية، وذلك خلال وجوده في لندن بدعوة من جمعية الصداقة البريطانية – اللبنانية.

● تشاور مودي حكيم صاحب مؤسسة «مودي غرافيكس» للتصميم والطباعة في القاهرة مع رجال اعمال بريطانيين وعرب في لندن حول امكانية فتح فرع أخر لمؤسسته في العاصمة البريطانية مع توسيع خدماتها. وقد اعطت هذه المشاورات نتائج ايجابية سوف تظهر في أواسط العام المقبل.

● وصل الى لندن المصرفي السوري الدكتور بشير الزهيري، لملاحقة الاعمال المتصلة بالعقد الذي وقّع في دمشق مع مؤسسة «سي. بي. ام» البريطانية الخاص بتأسيس وحدة تجارية لتنمية التجارة بين سوريا والعالم.

● زار لندن بدعوة رسمية الدكتور فؤاد عبدالسلام الفارسي وكيل وزارة الاعلام السعودية وأجرى لقاءات مع مسؤولين بريطانيين، كما تفقد عددا من المؤسسات الاعلامية البريطانية برفقة السفير السعودي الدكتور غازي القصيبي.

● افتتح سفير دولة الامارات في لندن عيسى صالح القرق الملتقى الرابع لطلبة الامارات في المملكة المتحدة. وتكلم في الافتتاح الوكيل المساعد في وزارة التربية الاماراتية محمد عبدالله الفارس ورئيس فرع الاتحاد الوطني للطلبة جاسم السيد الشمي، الذي سلم السفير القرق درع الاتحاد، ووزير الاوقاف الاماراتي السابق محمد عبدالرحمن البكر الذي ادار ندوة عن حقوق الانسان.

● قام الاسقف غفرائيل الصليبي ممثل البطريركية الانطاكية الارثوذكسية في اوروبا بزيارة رعوية لأبناء الطائفة في لندن اختتمها بقداس في كاتدرائية القديس جاورجيوس.



جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: ROSEBERY HOUSE, 70 ROSEBERY AVENUE, LONDON EC1R 4RR, TEL: (071) 837 0154, FAX: (071) 837 0165
برج السادات الطابق الثالث، شارع إميل اده، راس بيروت - لبنان، هاتف: ١٥٦ ٨٦٨، ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات، بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠، كويك مارش - لندن، تلفون: ٧٤٤ ٩٨٥٤ (٠٨١)

الاعلانات: APPROACH 21, Victoria House, Vernon Place, Suites 51-55, London WC1B 4BD, TEL: 071 430 2072 / 92, FAX: 071 430 2084

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738